مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

سلسلة
دراسات
وأبحاث

# بين عالمين

## رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني

ساري حنفي

# بين عالميـــن

## رجـــال الأعمـــال الفلســـطينيون في الشـــتات وبنـــاء الكيـــان الفلســـطيني

تأليف

الدكتـور ســـاري حـنفـــي

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

# Between Two Worlds:
## Palestinian Businessmen in the Diaspora and the Emerging Palestinian Political System

**By: Sari Hanafi**

Published with the support of the
Buntstift e.v. Foundation, Germany.

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845, Ramallah, West Bank
January 1997

© جميع الحقوق محفوظة
مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله

الطبعة الأولى - كانون ثاني ١٩٩٧

يصدر بدعم من مؤسسة البونتيشتفت، ألمانيا

أضواء للتصميم والمونتاج الفني/ رام الله 050 293 805

# اهـــــداء

الى والديّ

والى زوجتي ريما

# كلمـــة شـــكر

أقدم خالص الشكر الى برنامج بحوث الشرق الأوسط للعلوم الاجتماعية التابع لمؤسسة فورد والى لجنة الاتحاد الأوروبي لتمويلهم الأبحاث الميدانية في هذا الكتاب.

ولا يسعني هنا إلا أن أزيد على ذلك شكرا لكل من ساهم في اغناء هذا البحث بالمناقشات الخصبة، وأخص بالذكر السيد فيليب فارج، مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في القاهرة.

المؤلف

# ملاحظـــة تمهيديـــة

تهدف هذه الدراسة الى توفير معلومات اساسية عن رجال الاعمال الفلسطينيين مبنية على دراسة مسحية توفر قاعدة معلوماتية للتحليل واستخلاص النتائج. وهي بهذا الاولى من نوعها، اذ لم يسبق ان جرت دراسة رجال الاعمال الفلسطينيين بهذا الشمول والتوثيق.

ويتناول المؤلف الموضوع من زوايا مختلفة بما في ذلك التوجهات الديمقراطية لرجال الاعمال وامكانية تأثيرهم على المستقبل الفلسطيني.

وتشكل هذه الدراسة جزءاً من مشروع موسع يقوم بـه مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في القاهرة. وقد حصلت **مواطن** على حقوق نشر الدراسة في فلسطين من المؤلف.

# المحتويات


| | |
|---|---|
| **المقدمـــة** | ٩ |
| ♦ مشروع لدراسة شاملة | ٩ |
| ♦ تعريف من هو الفلسطيني | ١١ |
| ♦ من هو رجل الأعمال؟ | ١٥ |
| ♦ البحث الميداني | ١٦ |
| **الفصـــل الأول: رجال الأعمال الفلسطينيون في أمريكا الشمالية** | ٢١ |
| ♦ لمحة سريعة عن تطورات الشتات الفلسطيني في أمريكا الشمالية | ٢٣ |
| ♦ حراك اجتماعي (لا) يقاوم | ٢٦ |
| ♦ السمات المميزة لرجال الأعمال الفلسطينيين | ٢٩ |
| ♦ النخبة الاقتصادية الفلسطينية في المجتمع المضيف | ٣١ |
| ♦ الخاتـــمة | ٣٥ |
| **الفصـــل الثاني: رجال الأعمال الفلسطينيون في مصر** | ٣٧ |
| ♦ موجات الهجرة الى مصر | ٣٩ |
| ♦ السمات المميزة لرجال الأعمال | ٤٥ |
| ♦ رجال الأعمال ومسيرة السلام: مواقف ملتبسة | ٤٦ |
| ♦ هل تعتبر مصر مركز استقبال وإعادة توزيع لرؤوس الأموال الفلسطينية؟ | ٤٧ |
| ♦ العلاقات مع إسرائيل | ٤٩ |
| ♦ خاتمة: البحث عن هوية | ٥٠ |
| **الفصـــل الثالث: رجال الأعمال الفلسطينيون في سوريا** | ٥٣ |
| ♦ التواجد الفلسطيني في سوريا | ٥٥ |
| ♦ بعض عناصر الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في سوريا | ٥٨ |
| ♦ مميزات رجال الأعمال الفلسطينيين في سوريا | ٥٩ |
| ♦ رجال الأعمال الفلسطينيون واحتمالات السلام: موقف الترقب | ٦١ |
| ♦ خاتمـــة | ٦٣ |

**الفصل الرابع: دراسات مقارنة لاقتصاديات رجال الأعمال واستثماراتهم في الكيان الفلسطيني** ٦٥
- عناصر النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال في الشتات ٦٧
- مواقف رجال الأعمال الفلسطينيين من اتفاقية أوسلو ٧٢
- الاستثمار الفردي في فلسطين: موقف تزقب ٧٣
- المخاطرة جماعية: الشركات القابضة للاستثمار ٧٨

**الفصـــل الخامس: الرأسمال والسلطة** ٨١
- تشكل تجمعات رجال الأعمال ٨٣
- رجال الأعمال والسلطة الوطنية: هل العلاقات تناقضية؟ ٨٥
- مكانة متزايدة في المجتمعات المضيفة ٩٤

**الخاتمـــة** ٩٩
- السياسة والاقتصاد: وضع الحصان امام العربة ١٠٠
- إنهم ليبراليون، ولكن هل هم ديمقراطيون؟ ١٠١
- عوائق أقلمة الاقتصاد الفلسطيني ١٠٣

**الملاحـــق** ١٠٧
- الملحق رقم ١: استثمارات رجال الأعمال الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية. ١٠٩
- الملحق رقم ٢: الشركات المساهمة الفلسطينية التي أنشأها رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات. ١١٣
- الملحق رقم ٣: أسماء و نشاطات الشركات التي أنشأتها باديكو في الأراضي الفلسطينية. ١١٦
- الملحق رقم ٤: الاستمارة. ١٢٣
- الملحق رقم ٥: أسماء وعمل رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في كل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات العربيه المتحدة و مصر. ١٢٦

**المراجـــع** ١٣٣
- المراجـــع العربيـــة ١٣٣
- المراجـــع الأجنبية ١٣٤

**الفهرســـت** ١٣٦

# المقدمـــة

إن فلسطين رأسمال متناثر في شتى أنحاء العالم. وحيث أن مواردها البشرية وامكاناتها الاقتصادية ظلت لفترة طويلة تمثل الجانب المهمل في ملف سياسي في المقام الأول، لم يتم حتى يومنا هذا حصر هذه الموارد والامكانات بدقة، رغم أن مدى نجاح عملية بناء الكيان القومي لفلسطين، وهي العملية التي بدأت بالفعل في غزة وأريحا، يتوقف على تجميع تلك العناصر المفككة. وبالتالي تعد معرفة الامكانات الفلسطينية المشتتة هدفاً معرفياً ولكنه أيضا سياسي.

إثر الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطينيّ في سبتمبر١٩٩٣، أكد المراقبون على ضرورة تنمية الاقتصاد الفلسطيني ضمانا لإقرار السلام الدائم. ويتضمن هذا الاتفاق ملاحق اقتصادية مفصلة لا تخص الأطراف الموقعة عليه فحسب، بل تبرز أيضا البعد الدولي للاقتصاد الفلسطيني. وكان من شأن تعبئة الدول المانحة والممولة منذ شهر أكتوبر ١٩٩٣، أي قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ، أن تدفع بالجانب الاقتصادي الى الصدارة في هذه القضية بعد أن ظل غائبا عنها طيلة ٥٠ عاما.

إن الموارد البشرية والاقتصادية للفلسطينيين المقيمين خارج الضفة الغربية وغزة لم يتم حصرها بدقة حتى الآن، ويرجع ذلك الى تناثر الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم، والى أن البعد السياسي ظل لمدة طويلة يحتل مركز الصدارة في القضية الفلسطينية، فلم يشدد على أهمية تنمية الاقتصاد الفلسطيني من اجل تحقيق السلام الدائم إلا بعد إبرام الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني في سبتمبر ١٩٩٣.

## مشـــروع لدراســة شــاملة

إن الجهود التي بذلت، إثر بدء مفاوضات مدريد المتعددة الأطراف حول قضية الشرق الأوسط، لمعرفة وضع الاقتصاد الفلسطيني تعد جهودا جزئية. وفي هذا المضمار تعتبر الدراسة التي قام بها البنك الدولي وتم نشرها في سبتمبر ١٩٩٣ تحت عنوان Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace أكثر الدراسات شمولا والمرجع الرئيسي في هذا الصدد. غير أن هذه الدراسة أغفلت بعض المسائل الهامة، فلم تتناول مثلاً العلاقات الاقتصادية الخارجية للكيان الفلسطيني، ويعود ذلك على الأرجح الى أحد أبعاد هذه الدراسة وهو البعد الدبلوماسي.

بل إن هذا البعد الدبلوماسي تسبب أيضا في أكثر أوجه القصور وضوحاً، ألا وهو الاكتفاء بدراسة الأوضاع في الضفة الغربية وغزة دون غيرهما، علما بأن أغلبية السكان الفلسطينيين تقيم خارج هذه الأراضي. ويكفي ذلك لكي تعتبر أية دراسة اقتصادية لا تأخذ في الحسبان هؤلاء الفلسطينيين، دراسة ناقصة. ودراسة البنك الدولي ذاتها تعترف بهذا النقص ضمناً إذ تشير الى الفارق الكبير بين الناتج الداخلي والناتج القومي في الأراضي المحتلة، حيث يمثل الأول اقل من ثلاثة أرباع الثاني بسبب تحويلات الشتات الفلسطيني. غير انه كان من الصعب على البنك الدولي بطبيعة الحال أن يقوم بمسح فلسطينيي الشتات، بينما يعتبر قيامه بتحليل الوضع في الأراضي المحتلة في حد ذاته إضافة جديدة بالنسبة الى مجالات تدخله التقليدية، حيث انه يقوم بنشاطه عادة على مستوى الدول فحسب.

وفي حدود علمنا لا توجد دراسة شاملة عن الحالة الاقتصادية لـ "فلسطينيي الخارج"، رغم أهمية البعد

العالمي لهذا الاقتصاد في تحديد خصائص واحتياجات اقتصاد الكيان الفلسطيني (المستقبل)، رغم ان من المرجح أن تنشأ أو تتوطد العلاقات بين هذا الكيان والقوى الاقتصادية الفاعلة الفلسطينية الخارجية. ومن المتوقع على وجه الخصوص أن تتجه مبالغ طائلة من رؤوس أموال فلسطيني الشتات (التي تشكل أضعافاً مضاعفة لإجمالي الناتج الداخلي للضفة الغربية وغزة) للاستثمار المباشر في فلسطين. وعليه فإن من المُلحّ مد تحليل البناء القومي الفلسطيني بمزيد من المعلومات عن القوى الاقتصادية الفاعلة في الشتات، أي رجال الأعمال.

يشكل الطابع الدولي للاقتصاد الفلسطيني، وهو الطابع الذي نتج عن التشتت الديمغرافي البعيد الأمد، نوعاً من التحدي وفرصة مواتية في آن واحد، فهو يمثل تحدياً لأن تعدد مصادر النفقات الاقتصادية ومراكز صنع القرار تحد من حرية تصرف السلطة المركزية الفلسطينية على الصعيد الاقتصادي، وتجعل دورها قاصرا – إذا ما أرادت الالتزام بالتعهدات التي قطعتها على نفسها حتى الآن بشأن الانفتاح – على إدارة وتوجيه التدفقات بدلا من إدارة الاقتصاد ككل. غير أن هذا الطابع الدولي يمثل كذلك فرصة مواتية للدولة الفلسطينية، إذ أن مدى استقلالها الذاتي وعدم تدخل الجهات المانحة في شؤونها وكذلك نجاحها في عملية إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، يحدد حجم التدفقات.

ويتوقف هذا النجاح في الواقع على تعبئة الامكانات والكفاءات الفلسطينية. مع ان هذه الامكانات والكفاءات متوفرة بالفعل، إلا أنها متناثرة وتفتقر الى التآزر. ومن جهة أخرى تأتي عملية البناء هذه في الوقت الذي تحاول فيه الدول العربية المجاورة اللحاق بعولمة الاقتصاد التي تخلفت عنها كثيرا رغبة منها في تأكيد قوميتها، وفي الوقت الذي يسعى فيه الاقتصاد الإسرائيلي الى تحقيق الانفتاح الإقليمي في ظل السلام. وبذلك قد تؤدي نهاية الصراع العربي– الإسرائيلي الى حركتين متضادتين في الظاهر: تدويل اقتصادات الشرق الأوسط من جهة، وعودة الامكانات الفلسطينية الى التمركز في فلسطين من جهة أخرى.

في هذا الإطار العام يقوم **مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في القاهرة (سيداج CEDEJ)** بتقييم الامكانات التي قد يوفرها رجال الأعمال الفلسطينيون المقيمون في الخارج لدولة المستقبل ولبنيتها الاقتصادية، وذلك بدراسة الوضع الحالي للمنشآت الفلسطينية وتحليل آفاقها المستقبلية ومشروعات إعادة توزيع نشاطاتها في ظل عملية السلام. وحيث أن قطاع رجال الأعمال الفلسطينيين تكون في ظل ظروف استثنائية بعد تشتت دام طويلا، فإن كل منشأة من المنشآت وراءها مسار إنساني خاص. وحتى يمكننا فهم خصائص الاقتصاد الفلسطيني المتناثر، سيكون الهدف الأول للمشروع هو جمع البيانات الخاصة بحياة أهم رجال الأعمال الفلسطينيين المنتشرين في العالم.

كما أن القيام بدراسة ما حققه رجال الأعمال من اصل فلسطيني من إنجازات في الدول العربية وغير العربية، يسمح برسم صورة شاملة وفريدة لامكاناتهم الاقتصادية والفنية، ولما يتميز به نجاحهم، ولعلاقاتهم العملية، ولتطلعاتهم سواء بالنسبة للبلد المضيف أو لفلسطين. وتمثل هذه الدراسات مادة تستطيع السلطات الفلسطينية الاسترشاد بها عند اتخاذ الخطوات اللازمة لتوجيه الاستثمارات الخارجية، وكذلك الاستفادة من الشبكات الاقتصادية الدولية التي يشكلها فلسطينيو الشتات، لصالح البناء القومي.

يرمي هذا المشروع الى توفير معلومات منمطة (information standardize) عن رجال الأعمال

الفلسطينيين وتقديمها في شكل موسوعة رجال الأعمال (who's who) ثم استخدام هذه الموسوعة كأساس لبحث أكاديمي.

وقد تم إعداد دليل السيرة الذاتية لأهم رجال الأعمال من أصل فلسطيني على مستوى العالم باستخدام منهج المقابلات المباشرة، مكملاً بتوزيع استمارة موحدة، وتستهدف الأسئلة المطروحة تحديد ما يلي:

- الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين.
- مساراتهم.
- طبيعة نشاطهم والبيانات التي تسمح بالاتصال بهم (العنوان ورقم الهاتف).
- نواياهم ومشروعاتهم المتعلقة ببناء الاقتصاد الفلسطيني.

والى جانب البيانات الخاصة برجال أعمال تضاف بيانات عن إنجازاتهم ومشروعات الشراكة التي ينوون القيام بها، وذلك بهدف تحديد وضعهم في الدوائر (الشبكات) (Réseaux) الدولية التي تربط بينهم، أو تلك التي تربطهم بقوى اقتصادية فاعلة، عربية أو غير عربية.

وقد جرى المسح في البلدان التالية:

- الشرق الأوسط: السعودية، البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، إسرائيل، الكويت، قطر، سوريا، مصر، لبنان والأردن.
- أوروبا: ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا وسويسرا.
- أمريكا الجنوبية: تشيلي، الهندراوس و بيرو.
- امريكا الشمالية: كندا والولايات المتحدة.

## تعريف من هو الفلسطيني

تقوم فلسفة اتفاقيات أوسلو ومن قبلها واشنطن على تجزيء وتفتيت كل مشكلة مستعصية الى أجزاء أصغر بحيث تحل بعض الأجزاء وتترك الأجزاء الأخرى، ولقد اضطرت منظمة التحرير الى تقسيم المشكلة الفلسطينية الى جزأين أساسيين: الأول الأراضي المحتلة والثاني اللاجئون الفلسطينيون، بحيث يكون بناء الكيان الوطني في الأراضي المحتلة قاعدة لحل مشكلة اللاجئين.

حتى الآن، ورغم تشكيل مجموعة عمل اللاجئين (Refugees Working Group) منذ اكثر من ثلاث سنوات حيث تم عقد عدة اجتماعات متعددة الأطراف، فان إسرائيل لم تتزحزح كثيرا عن موقفها. فمن جهة مازال هذا الموقف رهين اعتقادات أيديولوجية التي تعتبر اقلها سوءً، حسب تعبير المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس (Benny Morris) عن أن "مشكلة اللاجئين ولدت في الحرب دون أية خطة مسبقة للتهجير"، مقيمين بذلك تناظرا في عقدة الذنب بين الطرفين الإسرائيلي والعربي، ومن جهة أخرى، فان هذه الأيديولوجيا افرغت مشكلة اللاجئين من مضمونها السياسي لتحويلها الى اعتبارات إنسانية محضة (إيليا زريق) (Elia Zureik, 1994) [1]

---

١ – من أجل رسم صورة أكثر شمولية عن الموقف الإسرائيلي من المفاهيم التي ولدت مع اتفاقية أوسلو أنظر: الفصل الخامس من (عبد العليم محمد، ١٩٩٤).

هذا، ويتأرجح الجانب الإسرائيلي بين التيار الليبرالي الذي يبني الحقوق على قواعد فردية، والتيار الجماعي الذي يعطى أولوية للجماعة على الفرد. فعندما يتعلق الأمر بعودة اليهود، يختار النموذج الجماعي الوطني الذي يحمي بشكل افضل حقوق اليهود بصفتهم أعضاء في مجموعة، ولكن عندما يتعلق الأمر باللاجئين الفلسطينيين، يطبق الإسرائيليون بشكل محدود النموذج الليبرالي الذي يقبل فقط بحل مشكلة عدد صغير من طالبي لم الشمل على أسس إنسانية وفردية، تاركاً حل الاشكال على المستوى الجماعي الى ما بعد الحل السياسي على ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة.

اعتقد أن على المفاوض الفلسطيني التمسك بتعريف قانوني شامل (قاسم مشترك اعظم) يأخذ بعين الاعتبار كل الاحتمالات، بحيث يعتبر الفلسطيني كل من ولد أو أقام في فلسطين قبل ١٩٤٨ وكذلك أولاده وأحفاده بغض النظر عن البلد الذي يسكنه أو الجنسية التي يحملها. وحقيقة ان بعض الفلسطينيين مندمج أو حتى منصهر في المجتمعات المضيفة لا تبرّر بأي حال من الأحوال حرمانه من حقه بالتمتع مستقبلاً بالجنسية الفلسطينية. ولعل التاريخ يقدم لنا درساً عن ما حصل للفلسطينيين المقيمين في الكويت الذين ظنوا أنفسهم الأكثر اندماجاً في المجتمع الكويتي وذلك من خلال نموذج حياتهم الخليجي ومن خلال ارتباطهم بهذه البلد، وكيف أن هذه المجموعة اضطرت الى اللجوء مرة أخرى في حياتها، بحيث أصبحت من الجاليات الأكثر هشاشة وضعفاً.

لكن، لدراسة الفلسطينيين في مختلف مجتمعات الشتات، لا يمكن أن يرضينا هذا التعريف لعموميته وفضفاضيته، فنحن مضطرون الى ادخال مفهوم الهوية بحيث نأخذ بعين الاعتبار من يعرف نفسه كفلسطيني.

هذا التعريف يقودنا الى تساؤلات معقدة:

هؤلاء الذين يسمون بـ"عرب إسرائيل"، كيف عبروا عن هويتهم الفلسطينية؟[٢]

في بلد مثل الأردن الذي يقيم فيه قسم كبير من الأردنيين من أصل فلسطيني، هل يمكن أن يعلن هؤلاء عن أصولهم؟ وفي حالة أسرة فلسطينية تعيش في تشيلي منذ ثلاثة أجيال وقد عقدت زيجات مختلفة، الى أية درجة يمكن أن تتآكل الهوية الفلسطينية لابنائها؟

ليس من أهدافنا تحديد من هو شرعيا فلسطيني ومن ليس كذلك (وبالتالي تحديد – على أرضية سياسية – من لهم الحق في العودة والتعويض ومن لا يستحق ذلك)، ولكن هدفنا هو فهم كل احتمالات تشكلات الهوية، بحيث نأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المرتبطة بالمسار التاريخي والفردي والعائلي، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، وكذلك الإطار السياسي الهام.

هذا يعني أن الهوية الفلسطينية لا يمكن التعبير عنها من قبل فلسطينيي الشتات بنفس الطريقة ولا بنفس الشدة. نحن نرفض خلق ماهية للهوية الجماعية بغض النظر عن تاريخانيتها بحيث ينظر لها بأنها ثابتة رغم مرور الزمن. (جان نويل فرييه Jean Noël Ferrie, 1991). يبقى هنا أن نحلل الجزء الذي يتعلق

---

٢ – انظر: تحليل عزمي بشارة للصيرورتين المتناقضتين اللتين تمزق بينهما عرب اسرائيل منذ مؤتمر مدريد: صيرورة الأسرلة وصيرورة الفلسطنة. (١٩٩٦).

بالهوية الجماعية للفلسطينيين داخل صراع، أو تنافس الهويـة الجماعيـة والتفاضليـة المتـأثرة فـي المجتمـع الجديد، وذلك لان لكل شعب يعيش في شتاته تاريخاً، جزء منه مشترك – لجهة ارتباطه بالمعاش الخـاص أو بالموروث – وجزء منه مطبوع بطابع صيرورة المجتمعات المضيفة. وبعبـارة اخـرى نحـن نتسـاءل عما إذا حافظ فلسطينيو الخارج في مجتمع ما على حسهم الإثني (كجالية) بشكل كبير مع موقعهم الطبقـي والتثاقف الحاصل مع المجتمع الشتاتي.

وبعبارة أوضح، يجب ان لا نتساءل عن تلاؤم أو عدم تلاؤم الشعور بهويتين، الهوية الفلسـطينية والهويـة الناتجة عن المجتمع المضيف، رغم أن هذا الولاء المزدوج (double allegiance) قد انتقد مـن قبـل كثـير من الباحثين (على الأقل فـي فرنسـا). تقـوم العلـوم الاجتماعيـة منـذ عـدة سـنوات بإعـادة الاعتبـار لهـذا المفهوم، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمواطنين ينتمون الى جنسية وطنية وأقلية عرقية أو دينية، بحيـث لا يعاني صاحب هذا الولاء المشترك. وغالبا ما يمارس هؤلاء الـولاء المشـترك (للديـن والوطـن) دون أي شعور بانفصام الشخصية. وتتوفر حاليا مجموعة كبيرة من الدراسات حول هذا الموضوع، ولعل دراسـة ميشيل فوفيوركا (Michel Wieviorka, 1994) عن يهود فرنسا خير مثال على ذلـك. ومـن الآن فصـاعدا تتجه العلوم الاجتماعية الى رفض الحديث عن الانتماء الأحادي للإنسان والهويـة الواحـدة لـه، وإنمـا الـى إدارة معقدة لعدة مستويات من الهويات التي تتشكل للانسان.

لقد فرقت الأدبيات الاجتماعية الأمريكية [٣] بين المقيم (Sojourner) والمهاجر (Settler)، أي بين ذلك المقيم بشكل مؤقت مع التخطيط للعودة مستقبلاً للوطن الأم، وبين ذلك الذي لديه النية للبقاء بشكل دائم. لكن ما يمكن استقراؤه في الواقـع هـو ديناميكيـة الانتقـال مـن وضـع الـى آخـر حسـب معطيـات سـياق المجتمـع المضيف. ناتان اوريلي (Natan Uriely) باحث اجتماعي إسرائيلي (١٩٩٣) ادخل مفهـوم "المقيـم الدائـم" الذي يأخذ بعين الاعتبار اولئك الذين ليس لهم خطة عملية للعودة ويعلنون انهم لـن يبقـوا بشـكل دائـم فـي البلد المضيف.

يعتبر هذا الإطار النظري صالحاً للهجرة الاقتصادية اكثر منه للالتجـاء لأسباب سياسية، وذلك لأنـه فـي هذه الحالة ليـس للمهـاجر خيـار فـي العـودة الـى وطنـه، معتـبرين ان تلـك هـي الحالـة الغالبـة لفلسـطينيي الخـارج، ولذلك نقترح إطـاراً آخـر اكثـر فعاليـة، وذلـك بمحاولـة تصنيفهم حسـب مؤشـرات اجتماعيـة واقتصادية دون أن نفرغ ذلك من المضمون السياسي المؤثر جداً في حالتهم.

لتبادل فلسطينيي الخارج، دخل مصطلح "لاجيء"(refugee) الى اللغـة الدارجـة، وكذلـك الـى لغـة الهيئـات العالمية UNHCR (الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحـدة) و UNRWA (هيئـة الأمـم المتحـدة لتشـغيل لاجئـي الشـرق الأوسـط)،[٤] لكـن اسـتخدام كلمـة شـتات (Diaspora) يطـرح اشـكالات كثـيرة، ورغـم أن

---

3 Susan Olzak & Elizabeth West, 1991, Gary Klein, 1990, Howard Stein & Hill Robert, 1977, Robert Park, 1928, Paul Siu, 1952.

٤ – بالنسبة للاونروا، وبحسب التعريف الموضوع سنة ١٩٥٤، يعتبر لاجئاً فلسطينيا " كـل شـخص كـان يقيـم اقامـة طبيعيـة في فلسطين لمدة سنتين على الاقل قبل نزاع ١٩٤٨ والذي فقد منزله ووسائل عيشه بسبب هذا النزاع ولجأ سنة ١٩٤٨ الى احـدى الدول التي تقدم فيها الاونروا المساعدة. فاللاجئون بحسب هذا التعريف يستفيدون هم وذريتهم من العون الذي تقدمه الوكالة اذا كانوا محتاجين واذا كانوا مسجلين لديها، ويعيشون في احدى المناطق التي تعمـل فيهـا اي لبنـان والاردن وسـوريا، ومنـذ ١٩٦٧

التعريف اللغوي الإغريقي لمصطلح دياسبورا (dia+speirein) بسيط يشير الى حركة هجرة،[٥] فإن المعاني التقنية تتغير كثيراً.

فبحسب نانسي غونزالي (Nancie Gonzalez, 1992: 161) تثير كلمة " شتات" الى آلية الانتشار والى جماعات المهاجرين في بلدان الهجرة في الوقت نفسه. ويضيف روبير فوسار (Robert Fossaert, 1989) الى ذلك شرطاً، وهو عدم ذوبان الشعب المعني في شعوب اخرى. بالنسبة لنا فان المنفى لا يكفي لخلق الشتات، اذ يجب ان يكون هنالك شعور بالانتماء الى جماعة واحدة.

من جهتها تعتبر بسمة قضماني- درويش ان هذا المفهوم المناسب للشتات الارمني واليهودي لا ينطبق على الفلسطينيين لأنه يفترض في الواقع درجة معينة من التكيف والاندماج في البلدان المضيفة، والحصول بشكل عام على الجنسية ليس دائما حال الفلسطينيين (Bassma Kodmani-Darwish, 1994: 57).

من خلال هذا التحفظ الذي نتبناه، يمكن القول اننا لا يمكننا استعمال عبارة واحدة في تناولنا لفلسطينيي الخارج، ويبدو من الضروري اجراء تصنيف يوافق تنوع الحالات التي تعيشها الجماعات الفلسطينية. وسوف نكتفي هنا بتمييز ثلاث فئات آخذين بعين الاعتبار الاختلافات حسب الوضع القانوني في البلد المضيف وحقهم في العودة: فلسطينيو الشتات، فلسطينيو الترانزيت، المهاجرون الاقتصاديون.[٦]

١- فلسطينيو الشتات: وهم جزء من فلسطينيي المنفى الذين اندمجوا بشكل جيد بواسطة حصولهم على الجنسية او اقامة دائمة، ويمكن أن نجد مثل هذه الفئة بشكل خاص في الأمريكتين وفي الأردن.

٢- فلسطينو الترانزيت: وهم الذين لهم وضع قانوني هش ومؤقت. ولعل فلسطينيي لبنان خير مثال على تلك الفئة.

٣- المهاجرون الاقتصاديون: وهم الذين يحق لهم العيش في الأراضي الفلسطينية او إسرائيل (حتى بعد قيام هذه الدولة)، على عكس الفئتين السابقتين، ولكنهم اختاروا العيش في الخارج لأسباب اقتصادية. ويعتبر هؤلاء من أصحاب الوضع القانوني الهش بصفتهم حاملين لوثيقة إقامة مؤقتة، وذلك لأن من يحمل الجنسية الأجنبية أو العربية تحرمه السلطات الإسرائيلية من حق العودة تلقائياً والإقامة في الأراضي الفلسطينية. ونجد مثل هذه الفئة في دول الخليج العربي. (انظر الجدول التالي):

| الوضع القانوني | | | |
|---|---|---|---|
| هش | مستقر | | |
| فلسطينيو الترانزيت | فلسطينيو الشتات | لا | حق العودة (من وجهة النظر الاسرائيلية) |
| المهاجرون الاقتصاديون | لا يوجد | نعم | |

---

الضفة الغربية وقطاع غزة (B.Destrama, 1993:37)

٥ - انظر: مقدمة مجلة *Herodote*, Paris, Avril- Juin 1989, P31. *Herodote*

٦ - انظر: تصنيفاً قامت به بسمة قضماني-درويش لفلسطيني المنفى آخذة بعين الاعتبار مؤشر الاندماج في المجتمع المضيف (Bassma Kodmani - Darwish, 1994).

من المفيد الإشارة الى انه يمكن أن نجد في بلد واحد اكثر من فئة من فلسطينيي المنفى: فكما ان هنالك في الولايات المتحدة مثلا فلسطينيي شتات يحملون الجنسية الأمريكية فان هناك أيضا فلسطينيي الترانزيت الذين يعيشون حالة غير مستقرة على الإطلاق. وإذا كنا نعطي الأفضلية في تصنيفنا للجوانب القانونية، فهذا لا يعني التقليل من أهمية الإطار السياسي (أي ارتباط الفلسطينيين بوطنهم المحتل) وهو عامل حاسم. فالاندماج القانوني في البلد المضيف لا يكفي لربط الشتات الفلسطيني فيه، واللقاءات التي اجريتها في عدة دول المنفى أظهرت أن جزءا هاما من رجال الأعمال يعاني من الغربة بعيدا عن وطنه وشعبه وذلك بالرغم من استقرار وضعه القانوني وازدهار أعماله.

## من هو رجل الأعمال؟

ليس من الصعب أن نجد تعريفا نظريا لهذه الفئة ولا حتى تعريفا إجرائيا عندما يتعلق الامر بحقل جغرافي محدد، ولكن عندما يتعلق الأمر برجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات يطرح تعريفهم إشكالية: الفلسطيني الذي يملك منشأة اقتصادية في سوريا قيمتها مليون دولار يمكن اعتباره رجل اعمال، لكن ذلك الذي يملك نفس الشيء في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن نتخيله شخصاً من الطبقة الوسطى. وبذلك لا يمكن اعتبار رأس المال ولا حجم المبيعات ولا الأرباح هي وحدها العناصر التي تحدد انتماء شخص الى شريحة رجال الأعمال، وخاصة ان معظمهم يخفي هذه الأرقام. وبالتالي، لا تعتبر هذه المؤشرات وحدها كافية، ويبقى هناك عامل ذاتي في الحكم. لهذا لا بد من إدخال مؤشر تعريف الشخص لنفسه وكيف يفعل ذلك أقرانه الذين يعرفونه. فهناك من يملك بقالة صغيرة كواجهة لأعمال أخرى تدر عليه أرباحاً كبيرة، وهنالك من لديه شركة كبيرة ولكنها مفلسة. في هذه الحالات يصبح للتعريف الذاتي وتعريف الآخرين دور هام في تحديد انتماء شخص ما لشريحة رجال الأعمال.

وهكذا نتبنى تعريفا فضفاضا وهو الذي يعتبر رجل الأعمال: كل شخص يملك او يدير منشأة او اكثر، على الأقل من النوع المتوسط، في إحدى المجالات الاقتصادية (سواء كان قطاعا خاصا او عاما) ويسعى لتطويرها. وهكذا لا يمكن ان نعتبر تلقائياً كل من له سجل صناعي او تجاري رجل أعمال، فالتاجر الصغير لا يعتبر كذلك إلا إذا كان يمارس نشاطات اقتصادية أخرى تكسبه حجماً معيناً.

ولعل التنوع الكبير في المواقف والاوضاع الاجتماعية الاقتصادية لرجال الأعمال الفلسطينيين من بلد الى آخر وفي داخل البلد الواحد يجعلنا لا نعتبرهم مجموعة متجانسة. فهم يشكلون أصنافاً مؤلفة من عدد كبير من الحالات الفردية إلا في بعض الحالات التي يدخل فيها البعض في تعبئة جماعية وفي إطار استراتيجية مشتركة.

## البحث الميداني

يرتكز هذا الكتاب بشكل أساسي على أبحاث ميدانية تتناول العناصر التالية:

١- العنصر الاقتصادي والمالي: ما هي الامكانات المتوفرة لدى رجال الأعمال في هذين المجالين؟

٢- العنصر التقني: ما الذي يستطيع رجال الأعمال القيام به في مجال نقل التكنولوجيا؟

٣- العنصر السياسي: ما هي طبيعة العلاقات التي يمكن تنميتها بين الكيان الفلسطيني والدولة التي يقيمون فيها؟ وما هو الدور الذي يمكن ان يلعبوه في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا السياسية او بقضايا بناء الكيان الفلسطيني وادارة الحكم الذاتي.

٤- العنصر السسيولوجي:

- من هم رجال أعمال الشتات الفلسطيني؟

- ما هي الشبكات التي كونوها لتربط بينهم، والشبكات التي تربطهم بنظرائهم في الضفة الغربية وغزة؟

- ما هي طبيعة علاقاتهم برجال الأعمال في الشتات وبالقوى الاقتصادية الفاعلة (العربية و غير العربية) في بلد إقامتهم؟

لقد أجريت من خلال هذه الأبحاث مقابلات بين ١٩٩٤-١٩٩٦ مع كل من: ٣٣ رجل أعمال فلسطيني في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٥ في كندا، ٦٢ في مصر، ٢٥ في سوريا، ٤٥ في الإمارات العربية المتحدة، ١٥ في لبنان،٢٤ في بريطانيا، ٧ في فرنسا.

ولقد تجنبنا استخدام سجلات غرفة التجارة والصناعة لمسح وتقييم حجم المنشآت الاقتصادية لرجال الأعمال، وذلك للأسباب التالية:

- كثير من الأعمال، خاصة في المشرق العربي، تكون في حالة عدم استقرار، و بذلك فإن الثروات يمكن أن تجمع او أن تتلاشى في وقت سريع.

- يجزئ بعض أصحاب الأعمال نشاطاتهم ويعتمدون استراتيجية متعددة الأشكال، مما يخفض قيمة عائداتهم المعلنة، متهربين بذلك من الضرائب.

- نجد لدى سجلات غرف التجارة والصناعة أسماء أشخاص دون الإشارة الى حجمهم مما يؤدي الى الخلط بين من هو رجل أعمال ومن ليس كذلك.

- نادرا ما نجد تصنيفا حسب جنسيات المسجلين، وبالتحديد لا نجد تقسيماً حسب جنسية "فلسطيني" كما هي الحال في الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال.

-لا يمكن التمييز بين الحاصلين على جنسية البلد المقيمين فيها وبين ابناء البلد الأصليين. وفي بعض الحالات، في دول مثل مصر وإمارات الخليج لا يستطيع الأجنبي أن يسجل المنشأة الاقتصادية باسمه وبالتالي غالبا ما يلجأ هذا الى تسجيلها بأسماء مواطنين معروفين في بلدهم.

لقد اعتمدت المقابلات على أسئلة "نصف" موجهة، أي أن الباحث يقترح المواضيع ويترك لمحدثه حرية الكلام حولها. ولقد تحاشيت حتى الآن استعمال الاستمارة لأنها قد تثير المشاكل بسبب طبيعتها المكتوبة. ولكن سوف استخدمها لاحقا لتعميق الأبحاث الميدانية من خلال إرسال استمارات بأسماء رجال أعمال عرفناهم ولم نستطع مقابلتهم، وهذا سيسمح لنا بتوسيع العينة وشمل مناطق جغرافية مبعثرة. (للإطلاع على الاستمارة انظر الملحق رقم ٤).

ولصعوبة الحصول على قائمة بأسماء رجال الأعمال الفلسطينيين في كل بلد تتواجد فيه جالية فلسطينية، حيث لا اعتقد أن هناك أي طرف يمكن أن يدعي امتلاكها، فقد واجهتنا مشكلة منهجية عويصة تتعلق بمدى تمثيلية العينة للواقع. فالعشوائية في العينة تنطلق من فكرة أن لدينا الحجم الكلي ونختار حسب

طرق كثيرة قسما بشكل غير مقصود. لكن في حال بحثنا لم تكن هوية ولا عدد رجال الأعمال معروفاً، ولهذا كان لا بد من الالتفاف على هذه المشكلة. لقد بدأت أبحاثنا الميدانية في كل بلد نزوره بمفاتيح تعرفنا عليها من خلال خبرتنا بالحقل الفلسطيني وبمساعدة الأصدقاء في المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية ومكاتب منظمة التحرير وسفارات فلسطين في الخارج. عندما أبدأ بزيارة رجال الأعمال، غالبا ما يدلني كل واحد منهم على القريبين منه سواء من حيث العلاقات الاجتماعية أو المهنية. ورغم تنوع رجال الأعمال الذين قابلناهم في مختلف مجالات الاقتصاد وتنوع أعمالهم ووظائفهم وأصولهم الاجتماعية وأماكن إقامتهم وعملهم، فقد ظللت رهينة لشبكات علاقات الأشخاص الذين أقابلهم (انظر الملحق رقم ٥). ولهذا فلا بدّ من الاعتراف بأن "العينة" تصبح ممثلة لهذه الشبكات وليس الحقل الكلي لرجال الأعمال الفلسطينيين في هذا البلد.[٧]

في الواقع، تطرح قضية التعميم إشكالية مجال الصلاحية اكثر من إشكالية تمثيلية "العينة". وربما لا يمكن الوصول الى التعميم بواسطة عمليات الجمع والضرب ولذلك فان البحث الدائم عن عينة شمولية (متأثرين غالبا بالنموذج الإحصائي للعلوم الاجتماعية) لا يمكن أن يعتبر افضل طريقة لطرح مشكلة التعميم. ولهذا فالسؤال الملائم هو: أين يقع تفسيرنا الذي نقدمه لظاهرة ما بالنسبة لمجال الصلاحية؟ وغالبا ما يتعلق الأمر بموضوع مقياس الملاحظة الذي اخترناه (échelle d'obeservation) (برنار لوبتي) (Bernard LePetit, 1993: 137) تماما مثل مقياس الخرائط، فمن اجل مقياس صغير لا يمكن أن ندرس إلا مواقع المدن في بلد ما، ومن اجل مقياس كبير يمكننا دراسة مواقع الأنهر والجداول الصغيرة في هذا البلد.

ولذلك سوف نتجنب عرض البيانات والجداول بكثير من التفاصيل التي تتعلق بتوزع العينة على أماكن الولادة أو الأصول الجغرافية أو العلاقة بين الدبلوم والمهنة أو العلاقة بين المستوى المادي وإمكانات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، الخ. وبالتالي لن نخوض في تحليل ذلك لأنه يتنافى مع مجال صلاحية العينة.

سنقوم الآن بتوصيف شبكات رجال الأعمال التي غطاها بحثنا في كل بلد على حدة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن التحدث عن شبكة المهاجرين الأوائل وشبكة الجيل الثاني وكذلك الجيل الثالث. كما يمكن أن نجد شبكة رجال الأعمال الذين حافظوا على روابط عائلية قوية والذين لهم روابط ضعيفة، وأخيرا الذين انصهروا في المجتمع المضيف. كما يمكن التمييز بين شبكات مختلفة حسب بعدها وقربها من جمعيات التضامن والدعم للشعب الفلسطيني المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية. فيما يتعلق بعينتنا، نعتقد أنها تتركز بشكل أساسي في تقاطع ثلاث شبكات: الشبكة التي ينتمي لها المهاجرون الأوائل، و شبكة القريبين من جمعيات التضامن، واخيرا شبكة الذين حافظوا على علاقات (قوية أو ضعيفة) مع الجالية الفلسطينية في أمريكا. إذن لا اعتبر العينة ممثلة للذين انصهروا في المجتمع الأمريكي، ولعل انصهارهم سبب لعدم إمكانية التعرف عليهم، وغالبا ما يكون هؤلاء جزءا من أبناء الجيل الثاني أو الثالث من مواليد الولايات المتحدة الأمريكية، وبعضهم من أمهات غير عربيات.

---

٧ – افضل استخدام كلمة عينة بين قوسين لأنه ليس من الدقيق استخدامها في حالتنا حسب مفاهيم العلوم الاجتماعية.

وجغرافيا، تركزت عينتنا على المقيمين في شيكاغو، نيويورك ونيوجرسي (رغم وجود مجموعة هامة في مناطق أخرى وخاصة ولاية كاليفورينا).

أما في كندا فيمكن الحديث عن مثل هذه الشبكات، ولكننا نعتقد أن عدد الذين انصهروا في المجتمع الكندي محدود للغاية وذلك لحداثة الهجرة الفلسطينية الى هذا البلد ولطبيعة نظام تركز الجاليات حول بعضها أيضا. وجغرافيا، تنتمي العينة الى مقاطعة أونتاريو وخاصة الى مدينة تورنتو، وهي المدينة التي تضم معظم الفلسطينيين المهاجرين الى كندا، ولكن يبقى هناك تجمع فلسطيني آخر في مدينة مونتريال التي هاجر إليها فلسطينيون من لبنان والتي لم نستطع إجراء أبحاث فيها.

في مصر، استطعنا التعرف على الشبكات التالية: شبكة الذين هاجروا الى مصر قبل نكبة ١٩٤٨، وغالبا ما انصهروا في الحياة المصرية وحصل بعضهم على الجنسية، وشبكة لاجئي ١٩٤٨ الذين هاجروا من يافا، وشبكة نازحي ما بعد ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وهم في معظمهم من قطاع غزة. وهناك أيضا شبكة القريبين من منظمة التحرير ونظرا لحجم العينة الكبير نسبيا في مصر (٦٣ رجل أعمال) فلقد استطعنا "مسح" أغلب الشبكات، ماعدا تلك التي ينتمي اليها المنصهرون في المجتمع المصري الذين هاجروا قبل عام ١٩٤٨. فقد رفض بعضهم أن يدون اسمه في أية موسوعة لرجال الأعمال الفلسطينيين أو حتى مقابلتي. (انظر الفصل الثاني). ورغم وجود جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر، الا انها بسبب حداثتها تضم ٢٥ شخصاً يتركزون في شبكة نازحي ١٩٥٦ ومن لهم علاقات مميزة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

أما في الإمارات العربية المتحدة فيمكن التحدث عن شبكات متنوعة بتنوع الأصل الجغرافي وبلد الهجرة، وبالتالي نجد شبكة فلسطينيي سوريا وكذلك فلسطينيي لبنان، وكلاهما ينتمي على الأغلب الى فئة نازحي ١٩٤٨، وشبكة فلسطيني غزة وشبكة فلسطينيي نابلس الخ. ولندرة وجود متجنسين أو منصهرين في المجتمع الإماراتي هناك، فقد استطاع بحثنا تمثيل كل هذه الشبكات وخاصة بفضل وجود عدد كبير من المعارف لنا في هذا البلد. وقد تركز بحثنا جغرافيا على أبو ظبي، العين، دبي والشارقة حيث يتواجد معظم ابناء الجالية الفلسطينية.

هذا، ولم تكن المقابلات دائما سهلة، رغم أن هناك الكثير من الاتصالات التمهيدية التي جرت بمساعدة أصدقاء. فمن جهة، عانينا كثيرا من عدم احترام المواعيد من قبل رجال الأعمال أو عدم تحمل السكرتاريا مسؤوليتها في تنظيم ذلك، وخاصة في سوريا ومصر وعلى مستوى أقل في الإمارات، وهذا يعكس بالتأكيد تأثير السياق المجتمعي على التنظيم والإدارة لدى رجال الأعمال. ومن جهة أخرى لم يجب كثير من رجال الأعمال على الأسئلة المتعلقة بأرقام وحجم أعمالهم وبدا الأمر كأنه محظور!

وتطرح محاولتنا لدراسة رجال الأعمال الفلسطينيين المشتتين في كل أصقاع العالم تحدياً حقيقياً يتعلق بموضوع المقارنة وتراكم المعرفة. فالمشكلة هي مشكلة طرق ومناهج تحليلية اكثر منها مشكلة نتائج البحث التي سنتوصل اليها. ولهذا ينبغي في مثل هذا البحث الذي يعتمد على مقارنات بين الدول، أن نكون في غاية الحذر المنهجي والمفاهيمي، خاصة انه ليس هناك تصنيف واحد لرجال الأعمال في كل البلدان المدروسة. علينا إذن أن نوفق بين الرغبة في النتائج العامة وبين تنوع الملاحظات الدقيقة التي تعكس تعقيد السلوك الفردي والاختلافات التي يمكن أن تظهر في سياق مجتمعي من بلد الى آخر.

وقد يُصاب القارئ احياناً بشيء من خيبة الأمل لتركنا بعض القضايا دون تحليل كافٍ، ولذا لا بد من التنويه الى نقطتين أساسيتين. الأولى أن هذا الكتاب هو جزء من عمل كبير نقوم به وأنه يعكس النتائج الأولية والمرحلية لأبحاثنا. وسيكون هناك كتاب آخر سيكون أكثر تحليلا، نصدره عندما تنتهي الأبحاث الميدانية التي نجريها. والنقطة الثانية أننا نعتقد أن الضبابية والبلبلة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني في الشتات وفي الداخل تجعل تأثير الظروف الآنية كبيرا على خطابه وسلوكه الاقتصادي. ولهذا نحن نفضل التريث وعدم إطلاق الأحكام السريعة.

وسيعتمد هذا الكتاب بشكل أساسي على نتائج أبحاثنا في كل من الإمارات العربية المتحدة، مصر، الولايات المتحدة، كندا وسوريا. أما بقية الأبحاث التي أجريناها في كل من إنجلترا ولبنان وفرنسا فلم يكن لدينا الوقت الكافي لتحليل معطياتها أو أننا غير راضين عن حجم العمل الميداني الذي قمنا به كما هي الحال في لبنان. وسنقدم في الفصول الثلاثة الأولى ثلاث دراسات حالة عن رجال الأعمال الفلسطينيين في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ومصر وسوريا. وقد اخترنا هذه الحالات لأنها تعكس اختلافا شديدا بين اوضاع الجاليات الفلسطينية في كل منها. وفي أمريكا الشمالية نجد نموذجاً لفلسطينيي الشتات الذين يعيشون حالة استقرار في مجتمعهم الجديد، حيث يلعب البعد الجغرافي دورا هاما في التأثير على مواقفهم وسلوكهم الاقتصادي الجديد. بينما تمثل الجالية الفلسطينية في مصر حالة نقيضة، حيث نجد فلسطينيي الترانزيت الذين لا يتمتعون بوضع قانوني ثابت، إضافة الى أن وشائج القربى والجوار الجغرافي مع غزة كانا حافزين هامين لاستمرار العلاقات الاقتصادية. أما الجالية الفلسطينية في سوريا فرغم قربها من الأراضي الفلسطينية فإن السياق السياسي السوري إضافة الى عودة الأصول الفلسطينية الى مدن ١٩٤٨، قد جعل من مواقف فلسطينيي هذا البلد سمات مميزة تستلزم افراد فصل خاص بهم. ولتجنب الوقوع في تحليل يعزل رجال الأعمال الفلسطينيين عن السياق العام للجالية الفلسطينية في مكان الإقامة، ويتعامل معهم كأنهم يعملون في فراغ، فإننا سنحاول عكس تأثيرات الجوانب الديموجرافية والقانونية وكذلك الوضع الاقتصادي الاجتماعي للجالية في كل بلد مذكور. ثم بعد ذلك سنحاول إجراء مقارنة بين المواقف والسلوك الاقتصادي للفلسطينيين في البلدان التي درسناها، وسيكون ذلك في الفصل الرابع. أما الفصل الخامس فيستعرض محاولات رجال الأعمال انشاء تجمعات وبالتالي لعب دور يتخطى الاقتصاد سواءً في الكيان الفلسطيني أو في المجتمع المضيف.

# الفصل الأول

## رجال الأعمال الفلسطينيون في أمريكا الشمالية

## لمحة سريعة عن تطورات الشتات الفلسطيني في أمريكا الشمالية

الأحداث التي ترتب عليها الشتات الفلسطيني في أمريكا الشمالية معقدة للغاية ويمكن تصنيفها تحت أبواب متنوعة للغاية: الترحيل، الاستبعاد، النزوح الجماعي، النفي، الهجرة. الخ وبوسعنا أن نتساءل ما إذا كان اختيار أمريكا قرارا متبصرا. وعلى غرار ما لاحظه موريس غولدرينغ وبياراس ماكينري (Maurice Goldring & Piaras MacEinri, 1989)، فيما يتعلق بالمهاجرين الايرلنديين، فإن ما كان يهم الفلسطينيين في المقام الأول لم يكن المكان الذي سينتقلون اليه، ولكن ما يتركونه خلفهم: بسبب قهر الاحتلال الاسرائيلي والتمييز العنصري في المدن الاسرائيلية، الحياة في القرية، وفي مخيم اللاجئين في البلدان المجاورة، كان الرحيل أهم من محطة الوصول.

والواقع ان اختيار المهجر لا يتقرر على صعيد الفرد وحده، بل عن طريق نوع من الوعي الجماعي، كما كانت الحال بالنسبة للهجرة الايرلندية (المرجع السابق، ص ١٨٣). فالمسألة تتعلق بثقافة حقيقية مكتسبة في مجال الهجرة. وهكذا يصبح الاختيار تلقائيا ومرتبطا بسلوكيات العائلات والجماعات. وفي حالة امريكا قامت الاواصر العائلية وعلاقات الجوار بدور رئيسي في توفير فرص عمل ومسكن للقادمين الجدد. كما ان تحقيق الثروة متاح هناك والطبقات الاجتماعية تبدو اقل جمودا. غير ان اختيار هذه المنطقة يتضمن الإفلات من نظام سياسي عربي متسلط، والتخلص من الاوضاع الاجتماعية المحافظة. وربما كان الانتقال الى امريكا للحصول على مجرد جواز سفر ينطوي على رمز للحرية، أو للحصول على وثيقة امريكية أخرى (رخصة قيادة، تصريح اقامة) تسمح باستخدام طرق ملتوية للانتقال بين الاراضي المحتلة من جهة والقدس أو اسرائيل من جهة أخرى. ولا يتردد الفلسطينيون الاغنياء في شبه الجزيرة العربية في السفر الى كندا والولايات المتحدة، حتى قبل حرب الخليج سعيا وراء مغامرة اقتصادية قد تتوج أو لا تتوج بالنجاح، ولكن للتمتع بالحرية وبالكرامة الإنسانية المفتقدة.

وتعود الموجة الاولى للهجرة الفلسطينية للولايات المتحدة الى أواخر القرن التاسع عشر، ومع ان هذه الموجة كان سببها المجاعة والازمة الاقتصادية في فلسطين في ظل الحكم العثماني، الا ان الموجات التالية ارتبطت بشكل مباشر بالوضع السياسي في هذا البلد، ونجمت الموجة الثانية في عام ١٩٤٨ عن ترحيل فلسطينيي المدن الكبيرة، مثل حيفا وعكا ويافا، بالجملة الى البلدان العربية المتاخمة. غير ان عائلات عديدة لها اقرباء في الولايات المتحدة كانت تستطيع اللحاق بهم هناك. اما الموجة الثالثة، قد بلغت اوجها اثر حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ لأنها لم تشمل فقط فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، بل فلسطينيي اسرائيل والخارج ايضا الذين احسوا بخيبة الامل ولم يعودوا يؤمنون بتحرير فلسطين. واشتد النزيف بشكل لم يعهد من ذي قبل، إذ هاجرت قرى بأسرها [٨] خاصة في منطقة رام الله (ترمسعيا [٩] وبيتين). وأخيرا تسببت حرب الخليج الثانية في موجة الهجرة الرابعة حيث توجه قسم من

---

٨ وفقا للتقديرات هاجر ٩٠٪ من أهالي بيت لحم، ورحل ستون الف فلسطيني من بيت جالا الى امريكا اللاتينية، حيث توجه نصفهم الى تشيلي (نبيل علقم ووليد ربيع، ١٩٩٠، ص ٥٠)

٩ وفقاً لعملية تقصي شاملة خاصة بقرية ترمسعيا (عدد سكانها ٥١٤٠ نسمة) أجرأها في ١٩٨٩ نبيل علقم ووليد ربيع، لم يبق منهم سوى٤٠,٢٪، إذ هاجر ٥٩,٨٪ الى البلدان العربية و ٤٤,٨٪ الى بلدان أخرى، معظمهم الى

الفلسطينيين الذين ابعدوا من المنطقة الى امريكا الشمالية كمهاجرين (نظرا لتواجد ابنائهم هناك يدرسون في الجامعات الامريكية) أو كمستثمرين، خاصة في كندا.

كل ما سبق ذكره من موجات للهجرة يتم تعميمها على كندا أيضا الا فيما يتعلق بالموجة الاولى، حيث اكتشفها الفلسطينيون في وقت متأخر. وفضلا عن ذلك، فإن هناك موجة هجرة خاصة في كندا (في مقاطعة كويبيك)، حيث توجه اليها قسم من فلسطينيي لبنان الذين نجوا من مذابح ١٩٨٢.

ويتبين من التبويب المقترح هنا ان دوافع الهجرة كانت سياسية على الأرجح. فحتى فيما يتعلق بفلسطينيي اسرائيل لا تحتل المبررات الاقتصادية المركز الأول: فهم يعانون من الاجراءات التمييزية والنبذ الاجتماعي والعنصرية المقننة أو السافرة. وقد ادت زلزلات عديدة الى تشتت الفلسطينيين في كافة ارجاء امريكا. وعليه فان "الحلم الامريكي" لا يعني بالنسبة لهم مكانا للاثراء بقدر ما هو مقام للبقاء بعيدا عن الشرق الأوسط الذي يتسم بعدم الاستقرار.

## بعض ارقام الديموغرافيا الفلسطينية

عمد معظم البلدان الغربية الى جعل احصاء عدد الفلسطينيين امرا مستحيلاً. وبصفة عامة فإن خلو السجلات الاحصائية من فئة الفلسطينيين يخفي وراءه دوافع سياسية صرفة تتجاهل وجود الشعب الفلسطيني فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة.[١٠] وعلى سبيل المثال تعمد السلطات الفرنسية الى ذكر صفة "جنسية غير محددة" على تصاريح الاقامة الخاصة بالفلسطينيين المزودين بوثيقة سفر ممنوحة من جانب أي بلد. وكان لا بد من الانتظار حتى عام ١٩٩٢ لكي يتم اعتبار الفلسطينيين لاجئين. ويتضح من تجربة فلسطينيين مقيمين في بلدان مثل المانيا أو كندا، ان لدى اجهزة الاستخبارات العامة في هذين البلدين معلومات للتمييز بين الفلسطينيين المزودين بجوازات سفر اردنية أو اسرائيلية، وبين الاردنيين أو اليهود الاسرائيليين "الحقيقيين". إذا يمكن القول إنه ليس من المستحيل تمييز الفلسطينيين عن الجنسيات العربية الاخرى.

ومن الممكن ان نسوق بعض الاحصاءات بالرغم من ذلك التجهيل المتعمد، ومن جوانب التشكك في ديموغرافيا تفتقر الى الاحصاءات، ومن مصاعب تحديد الهوية الفلسطينية وسط تنوع الجنسيات.

فيما يتعلق بكندا، يسوق مكتب التعداد السكاني (Census Canada) لعام ١٩٩١ رقمين بخصوص العرب الكنديين: ١٥١,١٢٥ عربياً على اساس مؤشر واحد، و ٢٠٣,٩٥٠ عربياً حسب عدة مؤشرات. غير ان بحثا أجراه فريد اوهان وابراهيم حياني (Farid Ohan & Ibrahim Hayani 1993)، يفيد بأن عدد العرب هو ٢٤٨,٥٠٠ وفقا لحساب يتمثل في ان تضاف الى سنة اساسية (١٩٤٦) اعداد المهاجرين العرب لكل

---

الولايات المتحدة (١٩٩٠، ص ١١٠).

١٠- من النوادر مثلا ان الملف الخاص لبطاقة اقامة فلسطيني يحمل وثيقة سفر سورية جاء الى فرنسا قد تعثر طوال ستة شهور في ادارة مدينة رويان الصغيرة، حيث يبدو انهم لم يواجهوا من قبل شخصا من هذا النوع لم يأت من أي بلد!! ويحمل مثل هذه الوثيقة. واخيرا منحوه "الجنسية السورية" في تصريح الاقامة من "باب الشفقة".

سنة حتى ١٩٩٣ مع التغاضي عن حركة العودة نظرا لطابعها الهامشي.

والواقع ان السلطات الكندية لم تجر تعدادا يأخذ بالاعتبار فئة الفلسطينيين الا في عام ١٩٩١. ومن بين الـ ١٥١ الف عربي الذين تم احصاؤهم يبلغ عدد الفلسطينيين ٤٠٥٠. وإذا وضعنا في الاعتبار عدد العرب الذي يورده اوهان وحياني، وهو في اعتقادي الأقرب الى الصواب، فإن تقدير عدد الفلسطينيين يمكن ان يبلغ ٦٧٠٠ يعيش معظمهم اساسا في اونتاريو ٦٨٪ (وهو ما يبرر اختيار تورنتو والنواحي المحيطة بها لاجراء بحثنا) وأيضا كويبيك (وبالاخص مونتريال). ومع ذلك لا يتضمن هذا العدد الفلسطينيين الحاصلين على جواز سفر عربي أو غيره. ويقدر بهاء ابو لبن العدد بـ ٢٠ الف فلسطيني (Baha Abu Laban, 1980).

اما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت سنة ١٩٥٧ هي السنة الأخيرة التي حرص فيها مكتب الولايات المتحدة لتعداد السكان وشؤون الجنسية (United States Census Burea and Nationalistic Service) على تحديد نوع الجنسية، وبلد المولد، أو آخر بلد إقامة دائمة بالنسبة لفلسطين والفلسطينيين. (لويز كينكار) (Louise Cainkar, 1988: 58) ومع ذلك فقد كلف القسم الدولي بمكتب الولايات المتحدة لتعداد السكان في عام ١٩٨٥ روف وكينسيلا (Roof & Kinsella 1985) بإجراء دراسة لتقدير عدد الفلسطينيين في ١٧ بلداً من المعروف أنهم يقيمون فيها. وقدر المؤلفان عدد الفلسطينيين في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٤ بـ ٨٧,٧٠٠ ويتأسس هذا التقدير على تعداد الفلسطينيين وجزء من الاردنيين الذين هاجروا منذ ١٩٤٢، وهو يبدو قليلا الى حد كبير عن حقيقة الوضع نظرا لانه أغفل الفلسطينيين اللاجئين الى بلدان عربية أخرى خلاف الاردن، كما انه استبعد الفلسطينيين الذين هاجروا قبل ١٩٤٢[١١] وذريتهم. ويبلغ عددهم في عام ١٩٨٨ (١١٥ الفا) حسب التقدير الاستقرائي للويز كينكار (58 :1988) [١٢] وتقدر جانيت ابو لغد (Janet Abou Loghod, 1986) عددهم بـ ١٣٠ ألفا في عام ١٩٨٦، مع استبعاد من تركوا بلدهم قبل ١٩٤٠. ولو اخذنا بهذا العدد، لأمكننا ان نتصور ببساطة عدداً يتراوح بين ١٥٠ – ٢٠٠ الف فلسطيني في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤. وجدير بالملاحظة ان معظم الفلسطينيين وافد من الضفة الغربية.

## عناصر من سوسيولوجيا الاجيال

رغم ان ابناء الجيل الثاني تعرضوا لأقلمة ثقافية متزايدة مقارنة بذويهم، الا انهم استفادوا من تسهيلات لم تكن متوفرة من قبل، ساعدتهم على توثيق علاقاتهم من جديد من المشرق العربي: اذاعة خاصة بالجالية، وأطباق لالتقاط الارسال بالأقمار الصناعية، والسفر بأسعار مناسبة، والهاتف والبرق، و الفاكس.

---

١١ – منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى ١٩٢٠ بلغ عدد الفلسطينيين المهاجرين الى الولايات المتحدة ٣٠٠٠ سنويا، ولكنه انخفض بعد ذلك الى ما يتراوح ١٤٠٠ و ٢٠٠٠ في السنة. ونتيجة لتضافر عدة عوامل مع قيام الحرب العالمية الثانية، والازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة والعمل بنظام الحصص، هبط العدد في عام ١٩٤١ الى ٧٩٠ (جمال عدوي، ١٩٩٣: ١٢١).

١٢ – يقدر المكتب المركزي الفلسطيني للاحصاء عدد الفلسطينيين في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٩ بـ ١٠٠ الف. المصدر *Statiscal Abstracts*، ١٩٧٩

وسنحاول تحديد الخطوط العامة لسوسيولوجيا اجيال الشتات. فالجيل الذي هاجر قبل ١٩٦٧، خاصة من بين اللاجئين، ولد اصلا في فلسطين وقد تعرض للعديد من عمليات الترحيل قبل ان تطأ أقدامه العالم الجديد، وجلب معه عاداته وتقاليده العربية. وقد استؤصل هذا الجيل من بيئته بالمعنى الحرفي للكلمة، فهو لا يجيد استخدام اللغة الانجليزية أو يجهلها تماما، وتحول الى بروليتاريا شغلها الشاغل توفير احتياجات الحياة اليومية. ويعيش الفلسطينيون من ابناء هذا الجيل كأجانب عابرين، وقد تركوا الاسرة في قريتهم في كثير من الاحوال الى ان يتمكنوا من الاستقرار. ومع ان اقامتهم تستمر طويلاً إلا انهم غير مهيئين نفسيا للبقاء، على أمل العودة ذات يوم لا سيما بعد التقاعد.

وقد شب جيل ما بعد ١٩٦٧، وكذلك ابناء الجيل السابق بعيدا عن بلدهم، وهم لا يزالون محتفظين بلغة وطنهم الأصلي ويجيدون التحدث بالانجليزية الى حد كبير. والنزاع العربي – الاسرائيلي وكذلك علاقات القوى الاقليمية والدولية هي اوضح في اذهان هذا الجيل مقارنة مع الجيل السابق. وقد تشبع فلسطينيو هذا الجيل بحكايات الحياة في الريف، وبالاخبار عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، واستوعبوا ذكريات عائلاتهم ومن يكبرونهم سنا. ولما كانوا يدركون ان اقامتهم قد تدوم طوال حياتهم فقد اندمجوا على نحو جيد في سوق العمل الامريكية، وكذلك في الحياة الاجتماعية بل والسياسية.

أما الأجيال التالية التي ولدت في كثير من الأحوال في امريكا الشمالية، فتختلف بشكل جذري عن الجيلين السابقين، وهي اجيال الشتات "الحقيقية". فهم حاصلون على الجنسية الامريكية، (بل ان اسماءهم امريكية احيانا) ولا يجيدون التحدث باللغة العربية. وكثيرا ما يكونون "انصاف" فلسطينيين نشأوا عن زيجات مختلطة وفي طريقهم الى التكيف الكامل. غير ان ما استرعى الانتباه حقا هو ان تعلقهم بالقضية الفلسطينية وارتباطهم بجماعتهم لا يتلاشيان. ويكتشف بعضهم، بعد سنوات الطفولة الطويلة التي قضوها في وسط امريكي صرف، هويتهم الفلسطينية أو العربية في الجامعة أو مجالات العمل ذات البنية الطائفية في امريكا.

وهناك ظاهرة ملحوظة لدى اجيال ما بعد ١٩٦٧، وهي ان بعضهم "يُؤَمْرِك" اسمه أو يغيره صراحة، خاصة في اوساط رجال الأعمال. فهل هي ظاهرة امتنان صرف (convivialité) بالنسبة للبلد المضيف أو ضرورة اقتصادية لضمان النجاح في أعمالهم؟ والاسم المؤمرك بالنسبة لبعضهم اسم مستعار وليس تخليا عن اسم الاسرة. وفي هذه الحالة تكون لدى صاحب الشأن بطاقتا تعريف بالاسمين المختلفين. ومع ذلك لوحظ احساس بعضهم بالحرج أمام ابناء جلدتهم لان اسمهم اصبح "مايك" بدلا من محمد "وتيري" بدلا من طارق. وفيما يتعلق بالمسيحيين يتم الانتقال بشكل شبه آلي في الجيل الثاني الى الاسماء غير العربية التي كان من المعتاد استخدامها في فلسطين (مثل جورج، ميشيل، سيلفي، سونيا الخ) دون ان يثير ذلك ريبة الجالية. وايا كان سبب تغيير الاسم فانه يمكن اعتباره دليلا على التكيف مع الواقع الامريكي.

## حراك اجتماعي (لا) يقاوم

كثيرا ما تكون النظرة لفلسطينيي امريكا الشمالية شبه اسطورية، إذ يعتبرون أحد أغنى الشتاتات الفلسطينية. فعندما يرى الفلسطيني الذي يعاني من البؤس رام الله وقد حولها "السياح" الذين يقضون

عطلتهم الصيفية الى شيكاغو، فإنه يتصور ان جميع الفلسطينيين – الامريكان[١٣] على هذه الحال. وهو لا يعلم ان قسما منهم رقيق الحال، ولا تتوفر له حتى امكانية قضاء عطلته وسط عائلته في الاراضي المحتلة.[١٤]

في بداية هذا القرن كان وضع المهاجرين الفلسطينيين مأساويا، فقد كانوا في درك ادنى من البروليتاريا، بلا موارد أو كفاءات، ويجهلون اللغة الانجليزية، وكان يتعين عليهم ان يقنعوا بأداء الاعمال الشاقة والخطرة والزهيدة الأجر في مختلف المجالات الصناعية. وسواء تعلق الأمر بالأحياء العشوائية حول المدن الصناعية أو بالمخيمات أو اكواخ ديترويت أو شيكاغو أو نيويورك أو عنابر النوم في المصانع حيث يتكدس العزاب والعائلات، فإن مسكن اللاجئين الفلسطينيين يتميز – شأنه شأن مسكن اللاجئين الأرمن – بالصفات التالية: عدم الاستقرار، وانعدام الشروط الصحية، الازدحام (Anahide Term Minassian, 1989:135), (Promiscuté)

ويؤدي الفلسطينيون اعمالا متنوعة للغاية، بدءا بالعمال البسطاء حتى كبار الاساتذة، مرورا بسائقي سيارات الأجرة والبقالين في الشارع الثالث والستين، في حي "السود" في جنوب شيكاغو، و في مسيسوغا في تورونتو، وتجار البقالات الراقية في شارع اتلانتيك في بروكلين، وكبار رجال المال وأرباب الصناعة. واذا كانوا يبدأون جميعاً حياتهم بـ "الفردوس" الامريكي[١٥] كعمال وبقالين وطلاب، الا انهم لا يظلون في وضعهم هذا: فقد تبين لنا من خلال مسارات الذين قابلناهم ان الحراك الاجتماعي شديد للغاية في اوساطهم، وقد حال ذلك الواقع دون نشأة احياء فلسطينية مغلقة (غيتوهات) وهم يقيمون في اماكن تعتبر مناطق حاجزة بين السود والبيض (ماركت بارك {Market Park} في شيكاغو) (Cainkar, 1988: 155).

وعلى صعيد شيكاغو هناك ١٥٠٠ متجر عربي، أغلبها لفلسطينيين، و ٤٠٠ طبيب وطبيبة اسنان منهم حوالي ١٥٠ فلسطينيا و ٦٠ محاميا من بينهم ٥٠ فلسطينيا.[١٦]

ويمكننا ان نعتبر الجالية الفلسطينية قد نجحت اجتماعيا واقتصادياً في كندا، إذا ما قارناها بالجاليات الأخرى المغتربة ذات نفس الاقدمية. ويبدو عدد رجال الأعمال والمهنيين اكبر.[١٧] أما الذين يتلقون اعانة (Welfare) فعددهم محدود نسبيا، ومنهم اللاجئون السياسيون القادمون من لبنان والكويت (الذين

---

١٣– نستخدم هنا اصطلاح الفلسطينيين–الامريكيين Palestinian-Americans للتعبير عن نوع من الهوية تضع في الاعتبار وتشكل في آن واحد اشارة الى الاصل والى البلد المضيف دون ان تكون هناك علاقة تدرج (عمودية) بينهما. ولذا يختلف هذا الاصطلاح عن ذلك المستخدم عادة في اوروبا مثل الفرنسيين من اصل فلسطيني. كما يستخدم ايضا الاصطلاحان: فلسطينيون – كنديون.

١٤– قالت لي فلسطينية من شيكاغو قابلتها ان اخوتها في القدس يرسلون لها بطاقة سفر بالطائرة حتى تتمكن من الحضور لزيارتهم.

١٥– صفة "الامريكي" يقصد بها في هذه الدراسة امريكا الشمالية احيانا والولايات المتحدة احياناً اخرى حسب السياق.

١٦ – مقابلة مع مستشار عمدة شيكاغو لشؤون الجالية العربية.

١٧– مقابلة مع رشاد صالح، رئيس البيت الفلسطيني في تورونتو.

ينتظرون طويلا في كثير من الاحوال قبل ان تفحص حالتهم).

وهناك ثلاثة نماذج للحراك الاقتصادي والاجتماعي تبدو غالبة، وان كان ذلك التصنيف غير نهائي.

لما كان العمال الفلسطينيون محدودي الكفاءة فقد تعرضوا بشكل مباشر لمساوئ اتمتة الصناعة، وبالاخص صناعة السيارات في ديترويت. وقد تحولوا الى مختلف اشكال النشاط، خاصة في مجال النشاط التجاري الصغير. وتعين على بعضهم اداء عمل ما حتى وان كان اجره زهيدا. ولما كان رأسمالهم محدودا فقد افتتحوا متاجر (للبقالة أو الأغذية والمشروبات) في الاحياء الصعبة مثل احياء الافارقة الامريكيين. ويعمل هؤلاء التجار الصغار اثنتي عشرة ساعة في اليوم وسبعة أيام في الاسبوع لتوفير حاجات اسرهم. والامهات اللاتي يقبعن في كثير من الاحوال في البيت أو يعملن في البقالة لا يتكلمن الانجليزية الا لماماً. ولما كان الاطفال مضطرين الى مساعدة اولياء امورهم فإنهم يصادفون عقبات في التعليم، ولا يمكنهم بالتالي إلا مواصلة الوضع الاجتماعي لعائلاتهم.

والبقالة التي لا تحتاج الا لقدر بسيط من الخبرة والكفاءة، تشكل مرحلة لا مفر منها بالنسبة للعاطلين السابقين عن العمل والمهاجرين الجدد. ويكتفي بعض البقالين بهذا العمل الذي يوفر لهم الحد الأدنى اللازم للمعيشة، ولكن الآخرين يعتبرونه مرحلة مؤقتة تمكنهم من ادخار رأس المال الكافي للتحول الى أعمال اخرى. وفي هذه الحالة اتاح البحث التعرف على "نمط كلاسيكي" للارتقاء الى وضع رجل الاعمال: فيتم شراء بقالة أخرى (أو اضافية) يكلف بادارتها شخص من العائلة في كثير من الأحوال. واذا ازدهر النشاط، بدأ تنويع المجالات: شراء محطة وقود للسيارات أو سوبر ماركت متوسط الحجم (أغذية ومشروبات) أو حانوت (بوتيك)، وأخيرا يتم التخلي عن ادارة البقالة للانتقال الى أعمال اخرى اكثر تعقيدا مثل العقارات أو غيرها.

وهذا النمط المشار اليه اعلاه يتعلق خصوصاً بالذين لا تتوفر لديهم كفاءات مهنية أو شهادات دراسية عالية. وبناء على ذلك فإنه لا يسري على كندا حيث الغالبية الساحقة من رجال الاعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم حاصلون على مؤهلات عالية.

وهناك نمط آخر للارتقاء الاجتماعي يتحقق عن طريق الدراسات الجامعية. فالفلسطينيون ذوو رأس مال ثقافي ثمين (مؤهلات عالية تم الحصول عليها في امريكا) يتمتعون بوجود رفيع الشأن في الجامعات الامريكية. وكثيرا ما يواصل هؤلاء دراساتهم الجامعية في ظروف صعبة إذ يضطرون الى العمل جزءا من الوقت لسد حاجاتهم المعيشية ودفع رسوم الدراسة السنوية المرتفعة للغاية. ويصبح العديد من هؤلاء الطلبة معلمين واساتذة في جامعات امريكا الشمالية. والامثلة وفيرة في هذا المجال، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: مجيد كاظمي، رئيس قسم الهندسة النووية في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ورمزي قطران، الاستاذ المتخصص في الباثولوجيا (أسباب وأعراض الأمراض) بجامعة بوسطن، وادوارد سعيد المفكر ذو الشهرة العالمية (كتابه المعنون "الاستشراق" ترجم الى ١٩ لغة) وهو استاذ كرسي الادب الانجليزي والادب المقارن بجامعة كولومبيا بنيويورك؛ وايليا زريق، ونصير عاروري، وهشام شرابي، ونديم روهانا، ورشيد خالدي، وجميعهم أساتذة (أو مدرسون) للعلوم الاجتماعية. وتشهد غادة تلحمي، استاذة العلوم السياسية بجامعة ليك فورست (Lake Forest College) في شيكاغو على تطور له مغزاه في معظم الاقسام الخاصة بدراسات الشرق الأوسط في جامعات الولايات المتحدة، حيث اصبحت غالبية

الأساتذة المتخصصين في هذا المجال تنحدر من اصول عربية وفلسطينية خصوصاً، بعد ان كانت غالبيتهم تنحدر من اصول يهودية – امريكية او اسرائيلية.

**والنمط الثالث** يتعلق هذه المرة برجال الاعمال ذوي المؤهلات في المقام الأول، ٦٤٪ من المجموع في الولايات المتحدة، و ٩٤٪ في كندا.[١٨] وتكمن خطوط القوى للارتقاء الاجتماعي في تعبئة رأسمال تقني وعلمي وخبرة مكتسبة في القطاع الخاص في كثير من الاحوال. أي انه يتم التحول تدريجيا من مستخدم بسيط في منشأة الى مدير يتولى ادارة اعماله الخاصة.

وباختصار، تجتذب الفلسطينيين بعض ميادين العمل المتفتحة الخاصة بالعالم الحديث والتي تشكل جزءا من الفئة المتميزة في النظام الامريكي، أي فئة رجال المال وكل ما يتعلق بالفكر، والمحاماة الخ. انه نجاح في مجال الاندماج ومعه اضافة الى ذلك الحافز الغريزي الناجم عن القلق والحاجة الى تأكيد الذات والتواجد. على ان الامر لا يتعلق هنا بتغذية اسطورة جالية كلها غنية ومؤلفة من رجال الاعمال، ولكن بالاشارة الى تنوع ميادين العمل ونماذج الارتقاء. فمن الواضح ان نسبة رجال الاعمال الفلسطينيين قليلة بين السكان الفلسطينيين المهاجرين. فالتجار الصغار مثلا، يسارعون الى ارسال المال القليل الذي يتبقى لديهم الى ذويهم المقيمين في الاراضي الفلسطينية دون ان يفكروا في استثماره في الولايات المتحدة، مما يؤدي الى بعثرة الجهود الاقتصادية ويحول دون تراكم رؤوس الاموال اللازمة للاستثمارات الكبيرة.

وسنتوقف عند النمط الأخير للارتقاء، الخاص برجال الأعمال، نظرا لاهميته لموضوع كتابنا، ولنقوم بعد ذلك بدراسة احتمالات قيام هؤلاء بدور اقتصادي في الشرق الأوسط في ظل ظروف السلام الجديدة.

## السمات المميزة لرجال الاعمال الفلسطينيين

يمكن اعتبار الانتماء الى الجيل الأول عاملا اساسيا يفسر الطابع العصامي لرجال الاعمال هؤلاء.[١٩] فقد بدأوا نشاطهم من الصفر وبلا مساعدة عائلية. ويفسر لنا ذلك سنهم المتقدمة (٥٢ سنة في المتوسط)، ذلك لأن انطلاق اعمالهم كان في كثير من الاحوال في غاية الصعوبة بل ومؤلماً احيانا. ومساراتهم التي تشهد على ما صادفوه من مصاعب وبذلوه من جهود، تطلبت قدرا كبيرا من الجلد والتقشف والتواضع. على ان مصاعب الارتقاء الاجتماعي لم تدفعهم الى اللجوء الى وسائل خفيه تعتمد على النفوذ. واستغرقت المدة اللازمة لتثبيت اقدامهم وقتا طويلا: فقد تبين من البحث ان ٧٥٪ ممن وجهت اليهم الاسئلة في الولايات المتحدة يقيمون فيها منذ أكثر من عشرين سنة، في مقابل ٤٥٪ في كندا، مما يدل على ان الحراك الاجتماعي كان اسرع في هذا البلد الاخير.

ولنستعرض بعض الأمثلة التي تدل على مسارات الجلد التي تعين على رجال الأعمال هؤلاء ان

---

١٨– نذكر هنا ان كافة النسب المئوية في هذا الكتاب مستخلصة من "عينات" رجال الاعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم، باستثناء ما يرد ذكره خلاف ذلك.

١٩– لا بد ان نذكر هنا ان "عينتنا" تركزت على الجيل الأول من رجال الاعمال، وبالتالي يمكن تخيل ان هناك من هو غير عصامي من الجيلين الثاني والثالث.

يقطعوها:

عاطف رشدي، الوافد من بيت حنينا بالقرب من القدس في الضفة الغربية، وصل الى شيكاغو وهو في الخامسة عشرة من عمره. وقد عمل في حانوت للملابس مع والده وفي مختلف المطاعم. وباع والده المتجر وعاد الى اسرته نهائيا في الضفة الغربية، فاشترى عاطف محل بقالة وترك مسؤولية ادارته لأخيه، وقرر تأسيس رابطة تقدم خدماتها للتجار العرب في شيكاغو (المقدر عددهم بـ ١٥٠٠ شخص). وتنطلق هذه الرابطة من فكرة ان يفيد العربي (ويستفيد من) الجالية العربية: والتاجر الذي يحتاج الى كهربائي، تعرض عليه الرابطة عربيا (أو اكثر ليختار من بينهم) يؤدي له هذه الخدمة بسعر يقل عن سعر السوق. وتقدم هذه الخدمات للتاجر لقاء مبلغ سنوي يدفع للرابطة. ويقول رشدي ان العقلية الفردية عند العرب الحقت الفشل بتلك الفكرة. وقد خسر كثيراً من المال والوقت، فافتتح من جديد بقالة وشغّل فيها وافدا جديدا من قريته. وبعد ستة اشهر هاجم "أسود" (حسب تعبيره) البقالة وسرق العامل ثم قتله. وقد انفق ثروة (سبعة آلاف دولار) لحماية المكان (زجاج مضاد لطلقات الرصاص وجهاز للامن)، فلحقته الخسارة لكنه اعاد الكرة بفكرة جديدة، وهي انه قام بطباعة اوراق يانصيب ليبيعها للتجار العرب الذين يعرضونها بدورهم على زبائنهم، كنوع من الدعاية. ولكن المشروع لم يكن مربحاً جدا، فأصدر صحيفة (البستان) بالانجليزية والعربية لينشر فيها اعلانات التجار. وسارت الامور على نحو جيد في البداية، ولكن الصحيفة اصبحت عبئا بسبب منافسة صحف أخرى فباعها. وقد اشترى مع اخيه في نهاية الأمر مخزنا كبيرا لبيع المواد الغذائيه بالجملة. ويبلغ حجم اعمالهما حاليا (مائة مليون دولار) ثلاثة اضعاف تقديراتهما عندما باشرا هذا النشاط.

وإليكم حالة أخرى من كندا:

موريس زكاك، يافاوي الاصل، ولد في مخيم للاجئين في غزة وعمل تباعا في ستة بلدان عربية: لبنان، وليبيا، والكويت، والاردن، وسوريا، والعربية السعودية. وقد اضطر الى ترك كل هذه البلدان "عنوة". ووصل الى كندا في ١٩٨٤ واقسم على ألا يذهب الى أي بلد آخر لأنه "أحس لأول مرة انه في بلده". ومع انه حاصل على شهادة في المحاسبة من الجامعة اللبنانية الا ان السلطات الكندية لا تعترف بهذا المؤهل فاضطر الى العمل كمستخدم في شركة خاصة. وبعد ذلك بسنوات ست اصبح عاطلا عن العمل. وقد استغل نجاحه في آخر الأمر في امتحان عام للمهنة وحصل على ترخيص للعمل كمحاسب مكنه من فتح مكتب لهذا الغرض. ويمر نشاطه بحالات يسر وعسر ولكنه ازدهر في نهاية المطاف. وهو يستثمر جزءا من رأسماله في مصنع ادوية كندي ينتج الفيتامينات.

يشكل رجال الأعمال الفلسطينيون فريقا غير متجانس بمعنى انهم سلكوا خطوط سير متعددة. وقد كشف البحث عن غلبة النشاطات التجارية بين رجال الأعمال الفلسطينيين (٤١٪ في كلا البلدين). والفلسطينيون الوافدون من رام الله وبيت لحم والقدس لديهم تقاليد تجارية في مدنهم حيث كانت السياحة وزيارة الاماكن المقدسة مزدهرة في الماضي. اما النشاطات الصناعية فتختلف حسب البلدين، فهي هامشية في الولايات المتحدة (١١٪) وأكبر حجما في كندا (١٧٪). وينقلب الاتجاه فيما يتعلق بقطاع الخدمات (محاسبة، تأمين، الخ) ٢١٪ في كندا في مقابل ٢٦٪ في الولايات المتحدة (وهو ازدهار يعود اساسا الى حاجة الجالية العربية التجارية الى خدمات المحاسبة).

وكثيرا ما تتجه استراتيجية الاستثمار نحو مجال مرتبط بالخبرة التقنية المتوفرة اصلا لدى المستثمر مما يساعد في تراكم الخبرة، وتلك احدى السمات الهامة السائدة بين رجال الأعمال الفلسطينيين في امريكا،على عكس اقرانهم في الشرق الأوسط. والواقع ان الاخيرين يميلون الى تبني استراتيجية استكشاف فرص والى تنويع مصادر الدخل باللجوء بانتظام الى الاستثمارات العقارية المربحة في الاجل القصير (لوي بلان، ساري حنفي، سعيد طنجاوي) (Louis Blin, 1994, Sari Hanafi, 1994, Said Tangeaoui, 1993). وفي الواقع يلاحظ في امريكا أيضا تكاثر الاستثمارات العقارية، وان كانت المضاربة اقل حجما. واذا كان رجال الاعمال الفلسطينيون يحققون ثروتهم في هذا المجال فإنهم يفقدونها أيضا فيه. فعندما هزت الازمة الاقتصادية المجتمع في الولايات المتحدة خلال العقد الماضي خاصة في كاليفورنيا، كانت الخسائر المالية ضخمة نظرا لان كثيرين من الاوروبيين واليابانيين انسحبوا من سوق العقارات. وفي المقابل، فان الجهل بالسوق في كندا لدى بعض الفلسطينيين الوافدين حديثا من الخليج اوقعهم في الخسائر.

واستفاد معظم رجال الاعمال الفلسطينيين من اوضاع "الديمقراطية والليبرالية" في امريكا، فتعلموا ادارة اعمالهم بعيدا عن منطق الاعيان و مظاهر الوجاهة والمركز والاعتبار. ولا يخلو ذلك من صعوبات وعقبات، خاصة في بلد تتكتل كل جالية فيه على حدة، ولهذا فقد لاحظنا ان كثيراً من رجال الاعمال يعيشون حالة صراع نفسي بين الفضاء الاجتماعي للجالية التي ينتمون اليها وبين تطلعاتهم الفردية.

وعلى أية حال، فإن رجال الصناعة يميلون الى تجنب تجمع أبناء الجالية في منشآتهم. ولنأخذ مثالاً حسن الخطيب، وهو صناعي فلسطيني بارز، وصاحب ومدير "دينا كوروبوريشن وميتا انترناشيونال". ويعتبر وفقاً لاحدى المجلات المتخصصة بانه رابع موزع لمنتجات التجميل على صعيد هذه السوق في الولايات المتحدة، وهو يقول: "حسب تجربتي مع ابناء بلدي الذين استخدمتهم فإنهم يخلطون بين المجالين الخاص والعام. وهم يعتقدون انه يتعين عليّ ترقيتهم بسرعة لأنهم من أفراد جاليتي. بل اني فصلت من العمل احد اقربائي لأنه لم يكن يعمل بقدر كاف. وعندما الحق احدا بالعمل عندي، لا انظر الى اصله او دينه، فالامر الذي يهمني هو كفاءته". وقد لاحظنا خلال زيارتنا لمصنعه تنوع اصول العاملين لديه، والفلسطيني الوحيد بينهم هو المحاسب، هذا من جهة، والتنظيم الرشيد لمؤسسته من جهة اخرى. ولا بد ان تستهوي الزائر نظافة المصنع المثالية وكذلك تواضع مكتبه.

## النخبة الاقتصادية الفلسطينية في المجتمع المضيف

"وجودي هنا كرجل أعمال يخدم فلسطين أكثر من عودتي اليها". هذا الموقف الذي كثيرا ما يردده البرجوازيون الفلسطينيون- الكنديون[٢٠] يلقى معارضة قسم من اقرانهم في الولايات المتحدة (٢٤٪). وقد تحدث هؤلاء الاخيرون عن مشاريع للعودة قريبا وبشكل نهائي، وهم يقومون حاليا بتصفية أعمالهم

---

٢٠- آن الاوان لاعادة التفكير في الخطاب العربي حول "هجرة العقول". في الواقع يجب ان يطرح السؤال: اليس من المفيد أن تبقى هذه العقول في موقعها في الدول المتقدمة، مستخدمة خبرتها المكتسبة هناك، بانتظار أن يرجع اصحابها ذات يوم كخبراء في بلدانهم الاصلية، بدلا من ان يطلب منهم العودة الجماعية فيواجهون البطالة المقنعة او التحول الى مجالات لا علاقة لها بكفاءاتهم.

في الولايات المتحدة او يعهدون بها الى شريك او قريب. وتتفق تلك الحالة المفترضة مع عقلية قسم من الفلسطينيين الذين يبقون من جهة على علاقات مالية واجتماعية واقتصادية مع وطنهم (تحويل رؤوس اموال، شراء بيت، زواج، إرسال الأطفال ليتعلموا اللغة العربية الخ) كما لو كانت عودتهم وشيكة أو ستتم عما قريب، ولكنهم يوثقون من جهة اخرى تمسكهم بمكان اقامتهم (تأسيس أعمال، شراء منزل الخ). وعلى غرار المهاجرين الاسرائيليين في شيكاغو الذين درسهم ناتان اورلي (Natan Uriely, 1993) فلا يمكن فهم هذا النوع من المقيم الدائم الا بالرجوع الى واقع العلاقات المعقدة مع المجتمع المضيف والمجتمع الاصلي. ولذا فإننا سنتعرض لنظام الاندماج في المجتمع الجديد.

بل ان التفكير يدور حول معاصرة الثقافتين معا. وفي هذا الوضع فإن الانسان، مثلما المهاجر، يمكن ان ينتمي الى عالمين ثقافيين مختلفين، وذلك بفضل ما يقوم به في انتخاب بعض العناصر من كلاهما دون ان يؤدي ذلك الى انفصام في الشخصية. والوضع هنا مختلف تماما عما نرى في اوروبا عموما، حيث هناك علاقة عمودية بين ثقافتين إحداهما "بدائية" خاضعة وأخرى" كونية" مهيمنة. وتقدم الدولة الكندية دعما لروابط الجاليات حتى فيما يتعلق بمشاريع الحفاظ على الثقافة واللغة الاصلية. ويشكل ذلك نموذجاً فعالا في دمج الجاليات، وان كان له حدود.[٢١] وفضلا عن ذلك فقد صدر قانون يعطي الاولوية في التشغيل لست اقليات عرقية، بمن في ذلك العرب.

يمكن القول ان هذا طبيعي جدا في مجتمع حديث العهد ومتسامح[٢٢] غير ان ما يثير الدهشة ان من قابلناهم يعتبرون انفسهم كنديين اولا ثم فلسطينيين او عربا بعد ذلك. ووفقا للبحث الذي اجراه اوهان وحياني وسط السكان العرب في كندا (Ohan & Hayani, 1993) فإن ٩,١٪ من الفلسطينيين من الجيل الاول يعتبرون انفسهم كنديين فقط، و ٢٦,٣٪ كعرب - كنديين[٢٣] و ١٥,٢٪ كفلسطينيين- كنديين، أي النصف، بينما يعتبر انفسهم عربا ٣٧،٤٪ او فلسطينيين (١٢,١٪). اما العرب الذين ولدوا في كندا فإن الاغلبية الساحقة من بينهم (٨٩,٩٪) تعتبر نفسها كندية، او عربا - كنديين او فلسطينيين- كنديين (بنسبة ٣٢,٩٪ و ١٧,٢٪ على التوالي)، مما يدل على تسارع اندماج الجيل الثاني.

وعندما يتحدث رجال الاعمال عن الاستثمارات المزمع تنفيذها في الشرق الاوسط فانها تتعلق في اذهانهم بتحقيق مصلحة المنطقتين. وهم يفضلون المشاريع المشتركة "التي يمكن ان تنمي الاقتصاد الكندي

---

٢١- لا نستطيع هنا ان نخفي تقديرنا الايجابي للنموذج الكندي لاندماج المهاجرين فيه، ولكن لسنا هنا في صدد الانتصار الكلي له. فمقارنته مع نماذج اخرى تخرجنا عن موضوع بحثنا، فنحن نعرف حدوده وخصوصيته الناتجة عن حداثة الدولة الكندية وعدم وجود علاقات صراعية سياسية تاريخيا مع المجتمعات العربية.

٢٢- يجب ان نلاحظ مع ذلك ان الفلسطينيين تعرضوا قبل عملية السلام لنوع من العنصرية خاصة من جانب وسائل الاعلام الكندية التي صورتهم كإرهابيين. انظر: (نائله دانيل) (Naila Danial, 1994)

٢٣- من الجدير بالملاحظة تمسك العرب- الامريكيين عموما بهويتهم كعرب وليس كفلسطينيين او سوريين. وأبرز مثال على ذلك يقدمه اللبنانيون الموارنة في الولايات المتحدة. فقد ادت الاشارة اليهم كعرب من جانب الجاليات غير العربية، او كأتراك (Turcos) تاريخيا، بمعنى التحقير من شأنهم، الى تعزيز انتمائهم الحماسي للعروبة، كما لاحظ بعض من قابلناهم. وعلاوة على ذلك تتجلى وحدة لبنانيي الشتات بشكل عجيب، اذ يبدو انهم يغضون النظر عن اختلافاتهم ونزاعاتهم الداخلية.

وتحقق للاراضي المحتلة الاستفادة من التقنيات المتقدمة". وقد نظم معرض للمنتجات والتقنيات الكندية في عمان في مارس/ آذار ١٩٩٥ بمبادرة من **المنظمة العربية الكندية لرجال الاعمال والمهنيين**.

والتقينا رجال اعمال ينتقلون بين كندا والمملكة العربية السعودية. وقد حافظ هؤلاء على أعمالهم في الخليج ولكنهم استثمروا رؤوس اموال في كندا حيث الحياة اكثر ملاءمة لاسرهم. ويقول احدهم: "اردت ان استثمر في كندا لان هذا البلد ديمقراطي ومتسامح. يمكنك ان تستيقظ لقراءة صحيفة تكاد تخلو من الغوغائية. وأبناؤك وبناتك يترددون على جامعات مرموقة، ويقضون حياة طيبة (...)، بينما تعيش في السعودية في مناخ عنصري موجه ضدك بصفتك فلسطينيا ولا يتمتع ابناؤك بالتعليم العالي، ولا حتى بالابتدائي". وقد ادلى بشهادات مماثلة من هاجروا طواعية من الخليج الى كندا، رغم ان انطلاقتهم الاقتصادية تظل غير مؤكدة هناك.

وينشط الفلسطينيون- الكنديون في المنظمات والأحزاب السياسية الكندية. ويبدو هذا الواقع حديثا بفضل عملية التأقلم الثقافي، حيث يعتبر الفلسطينيون انفسهم ويعتبرهم الكنديون مواطنين كنديين لا مهاجرين مؤقتين. ويوجد من بينهم اعضاء قياديون في الحزبين الرئيسيين: الحزب الليبرالي وحزب المحافظين، وإن كانوا يميلون على الارجح الى الحزب الاول. ويمكننا ان نذكر هنا ثلاثة شخصيات:

شوقي جوزيف فحل، مقاول انتقل الى كندا وهو في الثامنة عشرة من عمره. وينتمي اصلا الى الناصرة: وهو السكرتير العام للحزب الليبرالي في مدينته واترلو- في مقاطعة اونتاريو، ورئيس وراعي مشروعين غير ربحيين للاسكان في المدينة، ورئيس لجنة الجماعات المتنوعة الثقافات المؤيدة لاتفاقية شالوتاون، وجمعية الصداقة العربية الكندية، ورابطة رجال الاعمال العرب. كما انه عضو في حوالي عشرين رابطة ولجنة. والثاني هو جورج فركوح، وكيل لشركتي السيارات كريزلر و دوج Doge، من عكا اصلا، ولكنه لجأ مع أسرته الى لبنان. وقد قدم الى كندا في ١٩٥٩ وهو في الثانية عشرة من عمره، واصبح في عام ١٩٨٩ عمدة لإليوت ليك (Eliot Lake)، وهي مدينة صغيرة بمقاطعه اونتاريو. وناخبوه يعرفون اصله لان والدته تقوم بنشاط واسع النطاق في رابطة للدفاع عن حقوق المغتربين. واخيرا س. دباني، وهو فلسطيني-كويبيكي، كان وزيرا من قبل وهو الآن عضو في مجلس الشيوخ، وتعتبر تلك الامثلة مثابة مؤشرات على اندماج الفلسطينيين في المجتمع الموزاييك الكندي (المتعدد الاصول).

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة تغطي الهيمنة الثقافية البيضاء والانجلوسكسونية على اهمية التعددية الثقافية (multiculturalisme)، التي تبدو وهما اكثر مما هي واقع لكن رغم ذلك فإن الدمج (melting-pot) يتم من خلال تبين القيم الثقافية لاسلوب الحياة الامريكي (American way of life) مع احترام للجاليات العرقية والدينية، وهو الامر المغاير للنظام الفرنسي الذي يسعى الى استيعاب وصهر المغتربين عن طريق المدرسة الجمهورية العلمانية الرامية الى محو جوانب الاختلاف.

ومع نشوب حرب الخليج الثانية تعرض العرب الامريكيون لتصعيد عنصري لم يسبق له مثيل. واصبح تنظيم الصفوف امرا ملحا للغاية. وانتشرت منظمات الدفاع بمختلف انواعها: اقليمية، عربية او اسلامية.[٢٤] بيد ان عربيا واحدا من بين كل ثلاثين يناضل في منظمة، بينما تبلغ النسبة واحدا من بين

---

٢٤ - اللجنة العربية الامريكية المناهضة للتمييز (American-Arab Anti-Discrimination Committee) ، اهم هذه المنظمات وقد

كل ثلاثة بين اليهود الامريكيين (برنار لالان) Bernard Lalanne, (1992: 107) . اما الجالية الفلسطينية فقد خرجت عن صمتها منذ اندلاع الانتفاضة. واستفاد التحرك السياسي الفلسطيني من الصور الدامغة التي بثتها وسائل الاعلام الأمريكية عن القمع الاسرائيلي، فلم يعد ينظر الى النشاط السياسي العربي كأعمال ارهابية. وقد اثارت شهادات المهاجرين الجدد القادمين من الاراضي المحتلة هذه الجالية التي عبأت قواها من خلال أعمال تضامن مع اخوتهم في الوطن. كانت هذه التعبئة فرصة لارساء بنية للجالية. ومن خلال دراسة مختلف التحركات التي اقدم عليها رجال الاعمال الفلسطينيون في شيكاغو، وهي المدنية الاولى للتواجد الفلسطيني، استخلصنا ثلاثة انواع من التحركات المرتقبة او المنفذة.

يعطي **النوع الاول** من التحركات الاولوية لتعبئة العرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة حتى يمكن تأسيس مجموعة ضغط (لوبي) عربي فيما بعد. ويقوم غسان بركات، رئيس تحرير صحيفة البستان القريب من اوساط رجال الاعمال، بتحركات في هذا الاطار على صعيد شيكاغو.

يتولى امر **النوع الثاني** من التحركات رجال اعمال فلسطينيون واعون "باستحالة جمع الجالية العربية المنقسمة للغاية سياسيا وايديولوجيا"، ولذا فهم يفضلون القيام بتحركات فردية: مساندة مرشح لمجلس الولاية او للبيت الابيض، وذلك بإقامة حفل استقبال ينظمه رجل اعمال ويدعو فيه اقرانه لكي يساندوا المرشح ماديا وبالقاء خطاب. وطلعت عثمان [٢٥] وحسن الخطيب، سبق ذكره، هما خير ممثلين لهذا النوع من التحركات. بيد ان مساندة مرشح ديمقراطي او جمهوري لا يحول دون مساندة منافسه. ثلاثة ارباع من يقدمون اموالا، يمنحونها للمرشحين الخصمين، لان المهم بالنسبة لهم هو ان يكونا "ظاهرين" في كل مكان، كما اشار الى ذلك احد رجال الاعمال. وفضلا عن ذلك فإنهم يسعون الى التواجد في الروابط الوطنية الرياضية والاجتماعية والصحية برعاية نشاطاتها، ويشهد على ذلك على نطاق واسع ما يقوم به طلعت عثمان وحسن الخطيب وروبين زهران.[٢٦]

ويتم **النوع الثالث** من التحركات على الصعيد الإسلامي حيث تسجل الاسماء على قوائم التصويت عن طريق المساجد والمراكز الإسلامية. ويبدو ان هذا التحرك فعال نظرا للتعبئة الشعبية التي يحققها. وقد تم جمع عدة آلاف من الاسماء في سبتمبر/ ايلول ١٩٩٤. كما جرت لقاءات أيضا مع اعضاء في مجلس الشيوخ (جوهان سنونو مثلا) وبعض العمد. كما نظمت نشاطات اجتماعية من أجل هذه الجالية ومنها مثلا موائد الافطار في شهر رمضان، وهذه النشاطات مخصصة للمسلمين - الامريكيين فقط، أي انه لا يتم جمع اموال لخارج الولايات المتحدة. ورجل الأعمال الفلسطيني طلعت عثمان، وهو مسلم معتدل جدا، يقود أيضا هذا النوع من التحركات بوصفه رئيس المركز الإسلامي بشيكاغو.

---

تأسست على اثر حرب ١٩٦٧. وهناك ايضا على سبيل المثال الرابطة القومية للعرب الامريكيين (National Association of Arab Americains NAAA)، ومجلس العلاقات الامريكية الاسلامية (Council of American - Islamic Relation CAIR)

٢٥ - طلعت عثمان، من ابرز رجال الاعمال الفلسطينيين في الولايات المتحدة وهو رئيس مجلس ادارة ومدير عام ديربورن فايننشيال Dearborn Financial، وهي شركة دولية للاستثمارات والادارة، مقرها في ضواحي شيكاغو.

٢٦ - على سبيل المثال، قدم روبين زهران، رئيس Oak Brook Associatites Financial Services مبلغ ٥٠ الف دولار لتمويل برنامج التأهيل المسمى "التحسين المتواصل للنوعية" والتابع للمؤسسة الانجيلية للصحة (Evangelical Health Foundation)

وتظل انواع التحرك الثلاثة هذه ضعيفة للغاية بالنسبة لحجم الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة والتي تقدر بما يتراوح بين ١٥٠و ٢٠٠ الف نسمة، كما أنها هزيلة بالنسبة لقدم الجالية العربية وثقلها. فالذين نجحوا في ان يصبحوا شخصيات عامة لا يتجاوزون عدد اصابع اليد الواحدة. ويمكننا ان نذكر على سبيل المثال شخصيتين: جوهان سنونو، السكرتير العام السابق للبيت الابيض، وجورج سالم الذي عينه ريجان وهو في الثانية والثلاثين من عمره مسؤولاً أعلى عن قوانين العمل في الولايات المتحدة (Solliciter Laber)، ويعمل تحت أشرافه ٨٥٠ من رجال القانون. (B.Lalanne, 1992: 105)

ولا يزال التوصل الى استراتيجية تجمع تلك التحركات وتنظمها بعيد المنال. فهي مشتتة وتتخذ شكل رد فعل أكثر من ان تكون تحركا، ولنضرب مثلا هذه القصة التي رواها لنا رجل اعمال فلسطيني:

على اثر وفاة فلسطيني في بيترسون- نيوجرسي، تحركت سيارات عديدة لتشييع الجنازة وقد ظلت طوال ساعة مصطفة امام منزل المتوفى، معيقة بذلك حركة المرور في الشارع. واستدعى جار للمتوفى، ضاق ذرعاً بهذا التعطيل، الشرطة التي حررت مخالفات لمعظم تلك السيارات. وقابل الفلسطيني عوني ابو هادي، وهو مدير شركة للتأمينات ويعمل في العقار، العمدة للاحتجاج على فرض تلك الغرامات. ورد عليه العمدة بصلف قائلا: ان جار الفقيد يدلي بصوته، بينما لا تصوت الجالية العربية كلها. وكانت تلك المناقشة دافعا لابو هادي، على حد قوله، لتنظيم صفوف جاليته الفلسطينية في نيو جرسي التي تضم ١٥ الف شخص في كل عمليات الاقتراع وتسجيل اسمائهم في القوائم الانتخابية (توصل في عام ١٩٨٤ الى تسجيل ٣ آلاف من بينهم). وقد اصبح من النشطاء على صعيد جاليته ومدينته، وهو يرأس الآن احدى لجان البلدية، ورشح نفسه عام ١٩٨٤ في انتخابات مجلس الشيوخ ولكنه لم يفز. وحسب قوله فلقد اصبح اليوم للجالية الفلسطينية في نيوجرسي كلمة مسموعة في البلدية وباتت اكثر احتراماً.

تتسم انواع التحرك الثلاثة هذه، على الرغم من اختلافها، بكونها محاولات ذات طابع دفاعي لتشكيل لوبي عربي او اسلامي بغية التأثير على سياسة الولايات المتحدة الداخلية والخارجية. وينتقد من قابلناهم احيانا بحدة محاباة الولايات المتحدة لاسرائيل وعدم اكتراثها بمطالب جاليتهم. وعلى العكس من ذلك، فإن التحرك السياسي لأقرانهم في كندا لا يتخذ عموما شكل تحرك جالية، فعلى سبيل المثال فإن شوقي جوزيف فحل وجورج فركوح، المذكورين سالفاً، اصبحا من الشخصيات العامة على صعيد مدينتهما، وليس على صعيد الجالية فقط. فهما لم ينتخبا على التوالي سكرتيرا عاما للحزب الليبرالي وعمدة، بفضل أصوات الجالية ولكن بفضل أصوات الناخبين الكنديين عموما.[٢٧]

## الخاتمـــة

من الملاحظ اولا فيما يتعلق بأمريكا الشمالية، تعدد الطبقات الاجتماعية التي ينتمي اليها الفلسطينيون: تجار، ورجال صناعة، وصيارفة يشكلون نواة نخبوية صلبة يحيط بها عالم اقل شأنا من اصحاب الحوانيت والحرف والباعة الجائلين والحمالين البؤساء.

---

٢٧ - وعلى أية حال لا يوجد عدد كبير من العرب في مدينتهما.

والفلسطينيون، وبالأخص من جاؤوا بعد عام ١٩٦٧، ليسوا من المهاجرين بمحض ارادتهم. فقد تعرضوا للاحتلال العسكري ومصادرة اراضيهم فلم يعودوا يطيقون الحياة في الاراضي المحتلة، غير انهم يدركون، على عكس المهاجرين الايطاليين والايرلنديين، ان تركهم ارضهم تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للقضية الفلسطينية، ولذا فإنهم يتصرفون كمقيمين مؤقتين رغم عدم توفر خطة لديهم للعودة.

وحياة المنفى هي السلوك المألوف، إذ ان غالبية الفلسطينيين تضع نصب عينيها دائما التجربة المعاشة لأسرها أو اصدقائها الذين هاجروا، وعليه فإن "الشتات" يعني هنا اكثر من مجرد موقف سياسي أو ثقافي، بل سلسلة من الوشائج العائلية المتينة مع الفلسطينيين المشتتين في كافة ارجاء العالم. ومن النادر ان يقابل المرء فلسطينيا لا يحدثك عن شقيقة له في امريكا، وابن اخ في سوريا أو لبنان، وابن أو بنت في أحد بلدان الخليج.

وفي ظل الوضع القائم في الولايات المتحدة، عززت العنصرية المناهضة للعرب والسياسة الخارجية الامريكية الاحساس بالاغتراب، واسفرت عن قيام جالية فلسطينية منسلخة الى حد ما عن المجتمع المضيف، ومتوجهة بقدر اكبر نحو وطنها الاصلي (Louise Cainker, 1988)، وفي وجهة النظر هذه نجد ان وضع الفلسطينيين في كندا مختلف تماما، كما سبق ان اشرنا.

ويظهر بحثنا الخاص بالشتات الفلسطيني في العالم الجديد أن التفاعل بين "الداخل" و"الخارج" يظل قويا للغاية، ولكن ليس لدرجة أقامة مشاريع استثمارية، ويبدو انه هنا تتدخل مشكلة البعد الجغرافي. وقام الشتات الفلسطيني كما لا يزال يقوم بدور رجع الصدى للمطالب الفلسطينية، فالخارج يبحث عن هويته في المرآة التي يقدمها له الداخل. وفي هذا الاطار يبرز سؤال: ما هو الدور الوطني لفريق كبير، مثل رجال الاعمال الفلسطينيين في امريكا الشمالية، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسوية السياسية، وايضا في ادراة الشؤون العامة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الخامس.

وفي ظل تلك البلبلة العامة المتعلقة بالتحولات الوطنية للكيان الفلسطيني، سيتعرض الاختيار بين البقاء في البلد المضيف أو العودة الى الاراضي المستقلة ذاتيا، لتذبذبات طويلة المدى. وعلى أية حال فلن تتم العودة غدا. فشروط الاستقرار الداخلي والخارجي غير متوفرة كلها لتشجيع حركة العودة. وموجة التفاؤل والارتياح التي لاحت مع توقيع منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على اتفاق المبادئ لم تحجب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الاراضي المستقلة ذاتيا. اما الذين يخططون للعودة فانهم واعون ان عليهم ان يقبلوا "الوردة بأشواكها".

# الفصـل الثاني

## رجـال الأعـمال الفلسـطينيون في مصـر

## موجـــات الهجـــرة الى مصـــر

مع أن التبادل السكاني بين فلسطين ومصر يعود، هو والاتصالات، الى حقبة تسبق الى حد كبير ترحيل الفلسطينيين، ويمكن الحديث عن علاقات متميزة إلا أنها تظل أقل امتيازا مما هي عليه بين سوريا الكبرى والاقليم الفلسطيني. اما الأقلية الفلسطينية في مصر فقد تشكلت أساسا بدءا بعام ١٩٤٨، وفي موجات متتالية ارتبطت بالحروب العربية-الإسرائيلية.

لقد أصبح الأزهر مثابة منارة للعديد من الطلبة الفلسطينيين الذين استهوتهم الحياة الاجتماعية والثقافية في القاهرة ذات الحيوية الغامرة فاستقروا فيها ثم راحوا يبحثون عن عمل. واصبحت محافظة الشرقية بالنسبة لتجار الخليل نقطة استراحة قبل وصولهم الى القاهرة حيث أقاموا فيها مؤقتا وتزاوجوا مع عائلات المنطقة. ويتذكر رجل الأعمال محمد الشريف (وهو أصلا من الخليل) أنه دفع ٤٨ قرشا مصريا للسفر من القدس الى القاهرة (والمسافة بين الخليل والقاهرة ٥٥٠ كيلومترا)، بينما كان المرء يدفع ١١٠ قروش للانتقال من القاهرة الى أسوان (١٠٤٨ كم) [٢٨] ويزيد محمد الشريف أيضا أن البريطانيين كانوا يشجعون على هجرة الفلسطينيين في الثلاثينات والأربعينات بأن يعطوا المهاجرين الذين تنازلوا عن أراضيهم الزراعية ضعف مساحتها في مصر، وهي وسيلة لتفريغ جزء من فلسطين من سكانها.

وعلى العكس، انتقلت عائلات مصرية عديدة الى فلسطين في عهد محمد علي. وفي رأي المفكر الفلسطيني أحمد صدقي الدجاني أن ما يمكن تقديره بثلث قاطني ساحل فلسطين المتوسطي هو من أصل مصري [٢٩] وكثيرا ما يجد المرء في فلسطين عائلات تحمل ألقاباً مثل البلبيسي، والدمياطي، والمصري.

ويعود التواجد الفلسطيني الى ما يسبق ١٩٤٨ بزمن طويل: فقد أقام تجار الخليل في مصر في مستهل القرن العشرين سعيا وراء سوق لحنكتهم في المجال التجاري.

ونجد في مصر أسماء عائلات فلسطينية معروفة في عالم الأعمال، ومنها على سبيل المثال: الشلودي، وعصفور، والعجيلي الخ. وفيما يخص الأسرة الأخيرة روى لنا محمد العجيلي، وهو صاحب متجر في وسط القاهرة، أن جده لأبيه جاء من الخليل في حوالي عام ١٩٦٠ لكي يستقر في مصر، البلد الذي كان يتاجر معه. ورغم قدم تلك الهجرة إلا أن الصلات لم تنقطع. فعمته لا تزال تعيش في الخليل، والأخبار التي تصله من آن لآخر تبقي على الروابط حية. ومع ذلك فإن محمد الذي يتمتع بالجنسية المصرية هو وجميع أفراد عائلته يعلن أنه يشعر بمصريته ١٠٠٪، ولكن علاقاته القوية للغاية مع فلسطين ترجع لمشاعره الى القومية العربية التي أججها زعيمه المفضل جمال عبد الناصر. ومن النوادر ذات المغزى أنني عندما بحثت بين التجار عن من يحملون لقب العجيلي لكي أجري لقاءات معهم، فإن بعضهم أعلن أنه مصري، وأشاروا الى تاجر آخر بنفس الاسم من أصل فلسطيني. وعندما قابلت الأخير فإنه نفى تماما أصله ودلني على عجيلي آخر. وبعد عدة محاولات قبل أحدهم أن يحدثني عن أصله الفلسطيني.

---

٢٨- لقاء مع محمد الشريف في فبراير ١٩٩٥.

٢٩- لقاء مع احدم صدقي الدجاني في فبراير ١٩٩٥.

ويبدو لي أن الإحجام عن ذكر ذلك يرجع الى طبيعة المجتمع المصري الذي يعتبر "الأشقاء العرب" أجانب. (سأعود الى هذه المسألة بالتفصيل).

وفي عام ١٩٤٨ وصل لاجئون الى بور سعيد أو الإسكندرية قادمين من السواحل الفلسطينية، خاصة من يافا، ووفد آخرون من داخل البلاد بالطريق البري الى الزقازيق أو فاقوس (محافظة الشرقية) بالأخص على ظهور الجمال. ونزل ١١ ألف لاجئ في مخيمات أقيمت على وجه الاستعجال. ثم جاء غيرهم بعد ذلك في عام ١٩٦٧ على أثر حرب حزيران.

ومع موجة المبعدين الفلسطينيين عن وطنهم في عام ١٩٤٨، شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية "اللجنة العليا للاجئين الفلسطينيين" التي مولتها الدولة المصرية وجامعة الدول العربية،[٣٠] لتنظيم وصول اللاجئين [٣١] وأقيم مخيم في العباسية، بشمال القاهرة على وجه الاستعجال، غير أن تدفق اللاجئين استدعى فتح مخيم آخر في القنطرة على قناة السويس.

وقد أثار تشتت الأسرة بين غزة والقاهرة والبلدان العربية الأخرى مشاكل إنسانية حقيقية تتعلق بإعادة تجميع العائلات. وساعدت السلطة المصرية ماديا الأسر على الالتقاء، وفقا لتوجيهات الجامعة العربية. وتم فتح مخيم العباسية لتنظيم الرحيل فانتقل ١٨٤ لاجئا الى غزة وانتقل ٥١٦ آخرون الى القدس.

إن تعدد الأوضاع يكشف عن مسارات معقدة تمتد لتشمل حقبة تبدأ بالحرب الإسرائيلية -العربية الأولى وتستمر حتى منتصف السبعينات، وفي بعض الأحيان جاء تدفق اللاجئين على مصر إثر سلسلة من التنقلات قبل الاستقرار في ربوعها. فقد هاجر بعض الفلسطينيين الى مصر في تلك الحقبة هربا من الوضع المضطرب للغاية في المخيمات الفلسطينية بقطاع غزة التي أعدت للاجئي عام ١٩٤٨، بينما التجأ إليها العديد من العاملين في بلدان الخليج أو ليبيا الذين اسهموا بخدماتهم هناك والذين لم يستطيعوا العودة الى غزة بسبب رفض السلطات الإسرائيلية بذريعة انهم كانوا غائبين عندما جرى احصاء السكان عام ١٩٦٧.

## التقدير الديموغرافي

وفقا لأحد تقديرات عام ١٩٨٢، كان ٦٠ ألف فلسطيني موجودين في مصر في هذا التاريخ (هيلينا كوبان، Helana Cobban, 1984). ووفقا لمصادر منظمة التحرير الفلسطينية، تزايد عدد الفلسطينيين في الأراضي المصرية على أثر الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، وتقدر المنظمة عددهم بـ ٧٥ ألفا في عام ١٩٨٤ (المرجع السابق). أما وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، فتقدر عددهم بـ ٣٥ ألفا في ١٩٨٢ (ب. دستريمو) (B.Destremreau,1993:59). وأخيرا، هناك تقدير آخر في عام ١٩٨٥ يذكر وجود ٦٨ ألف فلسطيني في مصر.

---

٣٠- وضعت مصر مبلغ ٣٠٠ الف جنيه مصري تحت تصرف اللجنة واستكملت الجامعة العربية الاحتياجات بمبلغ ٤٠٠ الف جنيه مصري.

٣١- اللجنة مشكلة من ممثلين لوزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية، والصحة، والزراعة، والدفاع والخارجية وهيئات اخرى.

ولعل من شبه المستحيل معرفة عدد الفلسطينيين بدقة نظرا لأن مجال الحالات التي تشملها هذه "الهوية" واسع النطاق، غير أن التقدير الأخير يعزز العدد الذي أعلنته منظمة التحرير الفلسطينية. وفي عام ١٩٩٥ أجرت السلطات المصرية إحصاء للفلسطينيين في مصر[٣٢] ووفقا للنتائج المؤقتة لتلك الدراسة التي لم تنشر بعد، يعيش في مصر ما يربو على ٩٠ ألف فلسطيني. غير أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن هذا الرقم لا يأخذ بالاعتبار الفلسطينيين الذين يحملون جواز سفر أردنياً إذ يمثل هؤلاء عددا كبيرا للغاية، باعتبارهم طلبة سابقين ظلوا في مصر أو فلسطينيين اختاروا مصر لقربها من غزة، أو لما تمثله مصر من فرص اقتصادية عريضة بالمقارنة مع الأردن.

## وضع قانوني معقد

الوضع القانوني للفلسطينيين في مصر متعدد الأشكال. وهو يتوقف على تاريخهم وأصلهم والمسارات التي سلكوها. كما أن هذا الوضع رهن بـ "شريحة" هويتهم الموضوعة في عين الاعتبار، حسب كونهم من اللاجئين، أو المبعدين، أو الأجانب أو المتمتعين ببعض الحقوق. وتمنح السلطات المصرية ثلاث فئات من وثيقة السفر تتوقف على تاريخ الإقامة في مصر (١٩٤٨،١٩٥٦، ومنذ ١٩٦٧).[٣٣]

وقد شهدت الجالية الفلسطينية منذ نشأتها في مصر مرحلتين متميزتين:

## العصر الذهبي للفلسطينيين في مصر: ١٩٦٢ – ١٩٧٨

رغم التعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية وتوصيات جامعة الدول العربية فيما يتعلق بتشغيل اللاجئين[٣٤] كانت وثائق السفر الصادرة من مصر تنص من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٢ على منع العمل. غير أن عبد الناصر سمح للعديد من الفلسطينيين بشكل غير رسمي بالعمل منذ ١٩٥٤ خاصة كمعلمين.

وكان يتعين الانتظار حتى العاشر من آذار ١٩٦٢ حتى تتحسن أوضاع الفلسطينيين وتطبق مصر توصيات جامعة الدول العربية. وقد صدر قانون يجيز استخدام الدولة للفلسطينيين[٣٥] ويبدو لي أن هذا

---

٣٢- والواقع ان الامر لا يتعلق " باحصاء" ولكن بحساب يقوم على دفقات الهجرة (L Hebdo, Le Caire, 12 mars 1995.)

٣٣- الفئتان "ب" و "ج" تمنحان للفلسطينيين المقيمين في مصر منذ ١٩٤٨، والفئة "د" للمقيمين منذ ١٩٥٦ واخيرا فان الفئة هـ لمن يقيمون منذ ١٩٦٧. غير انه يجب ان نلاحظ ان الفلسطينيين الذين يحملون جواز سفر اردنياً لمدة خمس سنوات يعتبرون اردنيين من جانب السلطات المصرية. مما يجنبهم التعرض للتذبذبات التي تعتري العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر. (يصدر الاردن نوعين من جوازات السفر، احدهما يسري مفعوله لمدة خمس سنوات ويمنح للأردنيين والفلسطينيين اللاجئين قبل ١٩٦٧، وثانيهما صالح لمدة سنتين، وهو مخصص للفلسطينيين اللاجئين بعد ١٩٦٧).

٣٤- اوصت جامعة الدول العربية، في دورتها الحادية عشرة المنعقدة في ٩ آذار ١٩٥٩، الدول العربية الأعضاء في الجامعة بأن تولي اهتمامها الى ايجاد فرص عمل للاجئين الفلسطينيين المقيمين في كل بلد منها، مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية كمبدأ عام.

٣٥- تنص المادة الاولة من القانون رقم٦٦ لعام ١٩٩٢ على انه " يسمح باستخدام العرب الفلسطينيين في المؤسسات الحكومية التابعة للقطاع العام مع معاملاتهم مثل مواطني الجمهورية العربية المتحدة"، علما بان الفلسطينيين اللاجئين في ١٩٦٧ لا يشملهم

التأخير يرجع أساسا الى النظرة المؤقتة والانتقالية التي أملت على القادة العرب سلوكهم وقرارهم.

وفي ١٠ آيار ١٩٦٣ أعفى وزير العمل اللاجئين من ضرورة الحصول على بطاقة عمل. والى جانب حق التشغيل فان النظام الناصري استثنى الفلسطينيين فيما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية، المحظورة عموما على الأجانب (القانون رقم ٥١ لعام ١٩٦٣).

**معاملة الفلسطينيين كأجانب: نهاية "شهر العسل"**

يتوقف وضع الفلسطينيين في مصر الى حد كبير على العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات المصرية. وقد تدهورت تلك العلاقات فجأة إثر زيارة السادات للقدس في تشرين ثانٍ/ نوفمبر ١٩٧٧، واغتيال يوسف السباعي في قبرص في شباط ١٩٧٨ مع تحميل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية مقتله. ومنذ ذلك الوقت تم اعتبار الفلسطينيين أجانب لا لاجئين يتمتعون بوضع خاص. وفي تموز/ يوليو ١٩٧٨، الغيت كافة الاستثناءات الممنوحة للفلسطينيين في مجال التشغيل بمقتضى مراسيم أصدرها رئيس الجمهورية. وتدهور الوضع في منتصف الثمانينات، إذ صدر مرسومان حكوميان (رقم ٤٧ لعام ١٩٨٣ ورقم ٧٥ لعام ١٩٨٤) يلغيان الامتيازات التي يتمتع بها الفلسطينيون الذين كانوا يعاملون كمواطنين مصريين خاصة في مجال التعليم. (لميا الراعي) (Lamia Saleh Raei, 1995).

وفي عام ١٩٨٤ صدر مرسوم جديد عنوانه "تنمية موارد الدولة" ميز الأجانب (وبالتالي الفلسطينيين) عن المصريين في حصولهم على الخدمات العامة والأجانب [٣٦] وفي عام ١٩٨٥ الغى القانون رقم ١٠٤ القانون ٥١ لعام ١٩٦٣ الذي يجيز للفلسطينيين امتلاك أراض زراعية مما أجبر العديد منهم على التنازل عن أراضيهم بأثمان زهيدة (مها دجاني،Maha Dajani, 1986).

وكانت العواقب المباشرة لتلك الإجراءات وخيمة حتى وإن كانت هناك دائما تحايلات عليها:[٣٧]

- الحرمان من العمل في القطاع العام. ومع ذلك فإن الفلسطينيين الوحيدين المسموح لهم بالعمل هم الموظفون بإدارة حكومة غزة (Blandine Destermau,1993)؛

- العمل في القطاع الخاص يتطلب الحصول على تصريح عمل، مما ينطوي على خطر العمل في قطاعات معينة، ورفض إعطاء تصاريح عمل لأسباب سياسية؛

- حظر الالتحاق بالمدارس الحكومية، فيما عدا في القرى التي لا توجد فيها مدارس من نوع آخر، وفي هذه الحالة يتعين دفع رسوم الدراسة بالعملات الصعبة؛

---

هذا القانون نظرا لعدم الاعتراف بوضعهم كلاجئين. وقد الغت هذا القانون المادة ٢ من قانون العمل في القطاع العام لعام ١٩٧٨ ( القانون رقم ٤٨). ويسمح للفلسطينيين بممارسة المهن الحرة.

٣٦- على سبيل المثال فرضت السلطات المصرية رسما قدره ٤٢،٥ جنيهاً مصرياً للحصول على تصريح الإقامة الذي يتعين تجديده كل عشرة شهور بالنسبة للاجئين بعد عام ١٩٦٧، وهو مبلغ باهظ بالنسبة لأسرة متوسطة الحال تتكون من ستة افراد، ويتجاوز الى حد كبير إمكاناتها.

٣٧- لمزيد من التفصيل حول الاجراءات انظر. (محمد خالد الازعر، ١٩٨٦).

- منع مزاولة العمل في مجال الاستيراد والتصدير أو تأسيس شركة يكون ما يزيد على ٥٠٪ من رأس مالها مملوكا لأجانب؛

- حظر الانتساب للأندية الرياضية، إلا بصدور استثناء من وزارة الداخلية ولقاء دفع رسم سنوي مرتفع؛

- صعوبة حصول بعض الفئات على تصريح إقامة. ومدة تصريح الإقامة في مصر تتوقف على تاريخ هجرة الفلسطينيين: عشر سنوات للاجئي ما بعد ١٩٦٧، وعشرة شهور للاجئي مخيم كندا؛

- إقامة أبناء اللاجئين في مصر يجب أن تستند عند بلوغهم سن الرشد (١٨ سنة) الى شهادة تفيد التحاقهم بالدراسة في الجامعة أو حصولهم على تصريح عمل؛[٣٨]

- حظر فتح عيادة طبية خاصة، حتى ولو كان المعني بالأمر عضوا في نقابة الأطباء.

وعلى أساس تلك الإجراءات التي نالت بشكل مباشر من وضع الجالية الفلسطينية الاقتصادي والاجتماعي، سنكتفي بمعالجة سوق العمالة، لننتقل بعدها الى أهم سمات الشريحة التي تهمنا في هذا الكتاب (رجال الأعمال).

## سوق العمالة

يعيش الفلسطينيون في مختلف مناطق القطر المصري حيث تتنوع الى حد كبير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وقد افتتح العديد منهم محلات تجارية صغيرة خلال الخمسينات، ومنها بالأخص بقالات وغيرها من النشاطات التي لا تحتاج الى استثمارات كبيرة، فحلوا بذلك جزئيا محل اليونانيين واليهود الذين غادروا مصر.

بيد أن النشاطات الفلسطينية في مجال القطاع الخاص تتجاوز الى حد كبير ذلك الإطار. وتقول مها دجاني بهذا الخصوص: " على أثر العدوان الثلاثي في تشرين ثانٍ ١٩٥٦ ترك ٢٥ ألف يهودي مصر (...) وصودرت أملاكهم وخضعت لإشراف الدولة. وفي الوقت نفسه فإن العديد من فلسطينيي غزة (...) وسوريا، خلال السنوات الثلاث للجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ - ١٩٦١)، راحوا يمارسون نشاطاتهم في مصر. وهكذا اتجه عدد من هؤلاء القادمين الجدد نحو المجالات التي كان اليهود يحتكرونها جزئيا، ومنها المصانع وتجارة الجملة والمفرق، والفنادق الصغيرة، والمطاعم. وعلى سبيل المثال فإن ثلاث شركات يهودية كبيرة - سورناجا وسيجورات وكيلاتوس - حلت محلها شركة أبو لبن الفلسطينية لصناعة الطوب الحراري والمواسير، وفي نهاية الخمسينيات كانت هذه المنشأة توفر ٥٠٪ من احتياجات القاهرة (Dajani,1986, p55).

كما يصادف المرء أيضا العديد من الفلسطينيين في مجال الخدمات (الحلاقة، المطاعم...) الذين هيأت لهم

---

٣٨- مما يضطر العديد من الفلسطينيين الى دفع رسوم الالتحاق باي جامعة أو معهد عالٍ بعملة صعبة لمجرد الحصول على شهادة تفيد بأنه ملتحق بالدراسة.

مهاراتهم ميزة لا يستهان بها عند انطلاق نشاطهم. غير أن التجارة تظل مجال النشاط الأثير لدى الفلسطينيين. كما أن التواصل الحدودي مع غزة التي ينتمي إليها معظم فلسطينيي مصر ساهم في تيسير حركة رؤوس الأموال وتداول السلع. وظلت مصر حتى عام ١٩٦٧ السوق الرئيسية للنشاطات التجارية الغزية، وهو الوضع الذي انقضى على أثر الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ولجوء مصر الى الحد من تدفق الهجرة الفلسطينية إليها.

ومنذ الخمسينات أصبح قطاع غزة الذي تولت مصر إدارته، مركزا تجاريا هاما. فالوضع الخاص بالقطاع، والفراغ القانوني الناجم عن الإدارة العسكرية، كانا لا يخضعانه لقوانين الحد من الاستيراد الذي شمل مصر منذ عام ١٩٥٢. ورغم الوضع العسكري، عند مراكز المواجهة، مارس الغزيون تجارة المنتجات "الكمالية" التي حظرت الثورة الاشتراكية استيرادها في مصر. وعمدت الزوارق المنطلقة من سوريا أو لبنان الى تزويد غزة بالعديد من السلع التي يقبل المصريون على شرائها (المنسوجات، المنتجات الغذائية، المعدات الخ).

والفلسطينيون يتذكرون الشبان المتزوجين حديثا الذين كانوا يأتون الى غزة من القاهرة أو غيرها، بالقطار ليجهزوا بيوتهم. وقد أدى ذلك الى انطلاقة هائلة عمت النشاط التجاري، وتكونت ثروات، مما اتاح بعد ذلك لكثير من التجار الفلسطينيين ان يوسعوا نشاطاتهم الى القاهرة حيث يوجد عملاؤهم، واستقر بعضهم فيما بعد ١٩٦٧.

على أن الهجرة الفلسطينية الى مصر لا تقتصر على التجار وحدهم. فعندما تدهور الوضع الاقتصادي في غزة المكتظة بالسكان خلال السنوات التي أعقبت حرب ١٩٦٧، قرر كثير من المواطنين الغزيين اللجوء الى مصر بحثاً عن عمل ولو مؤقتاً. واشتغل العديد منهم عمالاً في المجمعات الصناعية بحلوان والمحلة الكبرى.

والتوظف في القطاع العام الذي بات الآن مجالا هامشيا، كان لفترة طويلة احد مؤشرات الاندماج داخل سوق العمل المصرية، على الأقل لعدد ليس قليل من الفلسطينيين (انظر الفصل الرابع).

ومع أن الهجرة الفلسطينية تتميز بطابعها الحضري شبه العام، إلا أننا نجد مهاجرين في الريف المصري يتمركزون بشكل خاص في فاقوس بمحافظة الشرقية وإن كانوا لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من اللاجئين. وقد وفد هؤلاء على دلتا النيل الخصبة من بئر السبع على ظهور الجمال، واشتغلوا كعمال زراعيين موسميين، وهم حاليا المهاجرون الفلسطينيون الأرق حالا.

ويضم الاتحاد العام لعمال فلسطين في صفوفه في الشرقية ١٥٠٠ عضو [٣٩] وهم يعملون عشر ساعات في اليوم لقاء ما يتراوح بين ٤ و ٧ جنيهات مصرية، بمتوسط ١٥ الى ٢٠ يوما في الشهر [٤٠] ويتضح للمرء عند مدخل قرية أبو كبير الفارق بين مسكن المصريين ومسكن الفلسطينيين: فالأول مبني من

---

٣٩- هناك ١٠٧٠٠ عضو على نطاق مصر.

٤٠- لقاء مع حسن عيد مسؤول الشرقية بالاتحاد العام لعمال فلسطين.

الأسمنت المسلح والآخر من الطين، وبلا مرفق صحي[٤١] ويعاني هؤلاء السكان من الإجراءات المناهضة للفلسطينيين التي تطالهم بشكل مباشر: فأطفالهم يقطعون أحيانا ١٠ كيلومترات للوصول الى مدرسة تابعة للأزهر نظرا لأن إمكاناتهم المادية لا تسمح بدفع مصاريف المدارس الحكومية.

والفلسطينيون متواجدون أيضا في مجال المهن الحرة وفي وسط المثقفين، حيث يستكملون النطاق العريض لتشكيلة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجالية. وفيما عدا تلك النجاحات، يتعين أن نؤكد على أن القاسم المشترك يظل الهشاشة بالنسبة للعديد من فلسطينيي مصر. ووفقا للنتائج الأولية لبحث أجراه اليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة) متمحور حول الطفولة والأمومة وسط السكان الفلسطينيين في القاهرة، فإن الفقر الذي لم يعهد من قبل أصبح من الآن فصاعدا سمة مميزة لقسم من هؤلاء السكان.[٤٢]

## السمات المميزة لرجال الأعمال

إذا كان معظم رجال الأعمال الذين أجريت الدراسة بخصوصهم في أمريكا وسوريا عصاميين، فان أحوال هؤلاء الرجال في مصر أكثر تعقيدا. والواقع أن التواصل الحدودي بين مصر وغزة، وهي المدينة التي تنتمي إليها أغلبية عينتنا (٥٥٪)، ساعد على تصدير رؤوس الأموال والمهارة المهنية. ويتجلّى ذلك التواصل بشكل خاص في المجال التجاري.

وينشط رجال الاعمال الفلسطينيون في مصر في مختلف القطاعات، وحسب عينة بحثنا الميداني يمتلك ٢٨٪ منهم منشآت صناعية، ٤١٪ مرافق تجارية (بالجملة أو الاستيراد والتصدير) و ٣١٪ موزعون بين الزراعة والسياحة والبناء والخدمات.

ومن سماتهم أيضا أن معظمهم (٧٤٪) حاصلون على شهادات جامعية، ثلثهم في الاقتصاد والتجارة و ١٣٪ مهندسون. وليس هناك بين افراد عينتنا من يقل مستواه عن شهادة الدراسة الثانوية. والواقع أن فلسطينيي مصر حظوا (حتى ١٩٨٢) بمعاملة متساوية مثل المواطنين المصريين فيما يتعلق بالالتحاق بالجامعات المصرية، والتمتع بالتعليم العالي شبه المجاني.

ومنذ كامب ديفيد ونهاية عهد مراعاة الخواطر، أعاقت القوانين الجديدة بشدة تطور أعمال الفلسطينيين: فكما ذكرنا سابقا فقد حظر الاستيراد والتصدير أو تأسيس شركات يكون رأسمالها أجنبيا بنسبة تربو على ٥٠٪. وفي بلد يتميز بقصور نظام الاقتراض من المصارف، وحيث النشاطات الاقتصادية عائلية الطابع في الكثير من الأحوال، تكون المشاركة مع المصريين مسألة نادرة. ويتم اللجوء في بعض الحالات الى شركاء صوريين، أي يتم تسجيل ٥١٪ من رأس المال باسم قريب مصري الجنسية. وكثيرا ما يكون

---

٤١ – اصبح متيسّراً تزويد هذه المساكن بالمياه منذ عام ١٩٩٤ ولكن العملية تكلف حوالي ثلاثة آلاف جنيه مصري تقريبا، وهو مبلغ يتجاوز الى حد كبير إمكانات السكان.

٤٢ – وفقا لرقم يعود الى عام ١٩٩٦، يحصل ٩٢٤٣ فلسطينياً مقيماً في مصر على معونة ( من بينهم ٤٢٨٨ في القاهرة).(لوري أ. براند. Laurie A. Brand, 1988 p.50)

هؤلاء الشركاء نساء مصريات متزوجات من فلسطينيين.

ان مجالات تحرك رجال الأعمال الفلسطينيين في البلاد العربية أقل منها لزملائهم في البلدان الغربية. وفي حالة مصر، لم يتمكن هؤلاء من تجميع قواهم إلا مؤخرا. وقد فشلت محاولتان لتأسيس تجمع لرجال الأعمال، الأولى في عام ١٩٨٥ تحت اسم" لجنة العمل الاجتماعي "، والثانية في عام ١٩٨٩ تحت اسم "اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين" [٤٣] وذلك لأسباب سياسية. وتم رفع الحصار في عام ١٩٩٤ بتأسيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر. وقد شجعت السلطة الوطنية الفلسطينية ذلك التجمع لشعورها أخيرا بالحاجة الى مثل تلك الرابطة لتشجيع الاستثمار من جانب رجال الأعمال في غزة نظرا لأن معظمهم منها أصلا.

## رجال الأعمال ومسيرة السلام: مواقف ملتبسة

لقد أعلن ٦٥٪ من رجال الأعمال الذين وجهت إليهم الأسئلة، شأنهم شأن مواطنيهم، [٤٤] أنهم يؤيدون بالأحرى (٣٥٪)، أو بحزم (٢٥٪) اتفاقية أوسلو في مقابل ١٧٪ يرفضون الاتفاقية بشدة و ١٨٪ يتخذون موقفا غير حاسم (متذبذب). ويمكن تفسير مواقفهم المؤيدة للنتائج العملية المترتبة عليها والتي تمسهم بشكل مباشر. فسيكون بوسعهم من حيث المبدأ العودة الى مسقط رأسهم أو زيارته. ولكن ذلك ناتج عن انهم يعاملون من قبل السلطات المصرية كأجانب.

وقد سارعت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر بتوجيه رسالة تأييد لياسر عرفات على اتساع صفحة في جريدة الأهرام بمجرد وصوله الى غزة.[٤٥]

غير أن هذه الأغلبية المؤيدة لاتفاقية أوسلو لم يكن لها مع ذلك تأثير مباشر على الاستثمارات في الأراضي المستقلة ذاتيا والمحتلة، كما تبين لدى دراستنا اقرانهم في دول أخرى. ويتضح أن ٢٥٪ من رجال الأعمال في مصر وضعوا مشاريع في طريقها الى التنفيذ، ولكن قليلاً من هذه المشاريع منتج فعلا، بحيث يوفر ما يكفي من فرص العمل بعد فترة تنفيذه.

وفيما عدا ثلاثة مشاريع صناعية خاصة بمصنع لقضبان أكسجين اللحام ومطحنة للقمح (محمود الفرا) ومشروع مصنع للأحذية البلاستيكية (يوسف الشنطى)، فإن الكثير من المشاريع يتعلق بالبناء (مساكن، فنادق، مستشفيات) وتسويق منتجات مصرية أو واردة عن طريق مصر، في الأراضي المستقلة ذاتيا والمحتلة.

وقد استفاد رجال الأعمال الفلسطينيون في مصر من حماسة المصريين لعملية السلام سواء في القطاع

---

٤٣ – بمبادرة من رجل الاعمال فايز الترك عقدت اجتماعات تحضيرية لذلك الاتحاد في القاهرة برعاية الطيب عبد الرحيم، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في حينه.

٤٤ – لقد قمنا بمجموعة كبيرة من المقابلات لأبناء الجالية الفلسطينية في مصر، وتبين لنا عدم الاختلاف بين مواقف رجال الاعمال وبقية الشرائح الاخرى، ولكن موقف رجل الاعمال اتسم عموماً بالرضا عن اتفاقية السلام اكثر من الاخرين.

٤٥ – الأهرام، عدد ٢٣ أيلول ١٩٩٥.

الخاص أو العام، للاتفاق على مشاريع مشتركة مع بعض الشركات. فعلى سبيل المثال عقد الفرا عدة اتفاقات مع شركات مصرية كبرى مثل "المقاولون العرب" – عثمان أحمد عثمان – وشركة محمد حسين صبور. وبوسعنا أن نذكر أيضا مثال فهمي الحسيني الذي شارك في تأسيس شركة " المهندسون العرب الفلسطينيون/ محرم – باخوم"، وهي مؤسسة مشتركة مع أولى الشركات المصرية في مجال الاستشارات الهندسية (محرم – باخوم). ومقتنعا بعملية السلام، أسس صلاح الريس في غزة شركة غير اسمية للأشغال العامة مع شريك مصري (كمال الزهيري) لديه خبرة تقنية، وآخر سويدي لكي يستفيد من المشاريع المالية للحكومة السويدية. وقد وقع في نيسان ١٩٩٥ على عقد لبناء مستشفى للأطفال تقدر كلفته بـ ٢٠٠ مليون دولار. وهناك مشروع آخر يجري التفاوض حوله لإقامة فندق خمسة نجوم. وأخيرا أسس خليل صراف أيضا شركة فلسطينية – مصرية للبناء بمشاركة شركة النصر للمقاولات – حسن علام (وهي شركة مصرية تابعة لقطاع الأعمال خاصة بالمقاولات والأشغال العامة). كما اسس شركة لتسويق الأدوية المصرية في الأراضي المحتلة.

## هل تعتبر مصر مركز استقبال وإعادة توزيع لرؤوس الأموال الفلسطينية؟

تتسم مصر بأهميتها للاستثمارات بالنسبة لرجال الأعمال الفلسطينيين حتى قبل عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد قرر كثير من الغزيين الاستثمار في مصر منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للقطاع. وهناك مثلا من بين التجار عائلة الحلو (تحسين ومحمد الحلو) ورجال صناعة مثل جمال ووليد الشوا، مرورا بمقاولي البناء (خليل مهنا). ولنأخذ مثلاً وليد الشوا، صاحب شركة البلاستيك المتحدة للري الحديث.

ولد في غزة عام ١٩٥٢ وتخرج من المعهد الزراعي فيها، كما تلقى دورات تدريبية في إسرائيل. وكان ممثلا في غزة لشركات إسرائيلية متخصصة في المعدات اللازمة لشبكات الري. وقرر ذات يوم أن ينتج بنفسه تلك المعدات، وكان تحقيق ذلك مستحيلاً في الأراضي المحتلة نظرا لعدم الاستقرار السياسي بسبب الاحتلال ومشكلة التسويق. ولكن الانفتاح الاقتصادي في مصر شجعه على الاستقرار فيها عام ١٩٧٧. وقد اشتغل في بداية الأمر في مجال الري (دراسة، بيع معدات، وتنفيذ عمليات) ثم انتقل الى الإنتاج. وهو رئيس مجلس الإدارة منذ ١٩٨٦ وحتى الآن، ويمتلك هو وأخوه جمال الشوا ٦٥٪ من أسهم شركة البلاستيك المتحدة للري الحديث (٨٠ مستخدما). وبلغ حجم أعماله ١٩٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤، وهي شركة رائدة في إنتاج الأنابيب وشبكات الري بالرش والتنقيط في مصر، كما أنها الشركة الوحيدة في العالم العربي التي تنتج كامل المعدات البلاستيكية لعمليات الري.

وإذا كان الاستثمار في مصر اختيارا بالنسبة للبعض، فهو بالنسبة للبعض الآخر اضطرار بسبب استحالة العودة الى الأراضي المحتلة. ويأتي الاستثمار في مصر بعد قضاء سنوات طوال في أحد بلدان الخليج، بغية الاستفادة من القرب من قطاع غزة ومن انخفاض أجرة اليد العاملة. وتقدم عائلة الفرا المستقرة في لوس أنجلوس نموذجا لمن جاؤوا من جهات أخرى غير الجزيرة العربية. ويقول محمود الفرا: " أنا من أوائل الأجانب الذين استثمروا في مصر منذ إجراءات الانفتاح الأولى التي اتخذها السادات". والواقع أن شركة صفا(SAFA)، الشركة الأم التابعة لمحمود الفرا، قد أسست مع شركاء مصريين شركة مكة التي

تدير مصنعا لصنع السجاد في العيمرية بالقرب من القاهرة.

بيد أن سياسة الانفتاح لم تكن موجهة الى الفلسطينيين، فقد ظلت مصر بلدا مغلقا لمن لا يحملون أصلا وثيقة سفر مصرية ويتمتعون بوضع المقيم. وعلى أثر أزمة الخليج أغلقت الحدود بإحكام في وجه الفلسطينيين الوافدين من الكويت ومن دول النفط الأخرى. وأبدى بعض رجال الأعمال الفلسطينيين الذين هاجروا الى كندا كمستثمرين أسفهم لعدم تمكنهم من دخول مصر والاستثمار فيها. ويقول أحدهم: " لقد فوتت مصر فرصتها العظيمة لامتصاص رؤوس الأموال الفلسطينية بعد خروجنا من الكويت. لا أفهم هذا البلد الذي بذل كل ما في وسعه لجذب رؤوس الأموال العربية والغربية، ولكنه يرفضها عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين (...) أنا شخصيا لديّ جواز سفر كندي، ولكنني أعرف أنهم لن يسمحوا لي بالدخول عندما يجدون أني من مواليد نابلس".

غير أن العديد ممن التقيناهم أمكنهم الإقامة في مصر بعد الغزو العراقي للكويت، إما بتقديم رشوة، وهي وسيلة شائعة في هذا البلد، أو بالتستر خلف جواز سفر أردني أو لبناني أو أمريكي. فهناك مثلا خليل صراف المقيم في مصر منذ ١٩٩١ لإدارة شركته المسجلة في الكويت (المجموعة الدولية للمقاولات) المؤسسة في عام ١٩٨٦، مع بقائه مديراً لهذه الشركة.

وهو أيضا نائب رئيس، وعضو مجلس إدارة شركة التكنولوجيا المتقدمة بالقاهرة لتجارة وصناعة منتجات كورية وخصوصاً لوازم الحمامات (المؤسسة في عام ١٩٨٥) ومالك لنصيب فيها. وهو في الوقت نفسه رئيس ومساهم في شركة نورث ستار – سويسرا، وهي شركة استيراد وصناعة في الشرق الأوسط (الموزعة الوحيدة لمنتجات ديبون الكورية في مصر والكويت). وبوسعنا أن نذكر أيضا فاروق أبو غزالة الذي أسس مع أخيه محمود في عام ١٩٨٢ في الكويت شركة طيبة الزراعية، المتخصصة في استيراد المنتجات البيولوجية المستخدمة في الزراعة. ولكنه انتقل الى القاهرة على أثر حرب الكويت، وأسس المجموعة العربية للاستثمار والتنمية التي يرأسها ويملك نصف أسهمها. وهذه الشركة متخصصة في التكنولوجيا الحيوية.

ومنذ بداية عملية السلام، وبالرغم من المصاعب المذكورة آنفا، احتلت مصر مركزا مزدهرا في انتقال رؤوس الأموال والأعمال إليها. فالاستقرار السياسي فيها مؤكد الى حد ما، واليد العاملة رخيصة، والتشريعات مشجعة فيما يتعلق بالاستثمار، وسوقها ضخمة بسكانها البالغ عددهم ٦٠ مليون نسمة، وفضلاً عن ذلك قربها من غزة. وقد اقنعت مصر كثيراً من رجال الأعمال الفلسطينيين بأن يستثمروا أموالهم فيها: فقد أسس محمود الفرا، مرة أخرى شركة سيمكو – مصر للمنتجات الطبية في عام ١٩٩٢، وهي شركة تنتج إبر الحقن والعدسات اللاصقة والسوائل الخاصة بها وكذلك الأجهزة الطبية لتقويم الأعضاء.

ويستثمر زهير عماشة في العقارات وفي مطعم كبير (Fast Food) (برستد تشيكن) الخ. واستقرار رجال الأعمال هؤلاء في القاهرة يساعدهم على تنمية نشاطهم في غزة.

وتقوم مصر بدور في نقل رؤوس الأموال. فقد تعرف محمد أبو غزالة، وهو من عمالقة تجارة الفاكهة في تشيلي على منير مسعود، وهو من رجال الصناعة الفلسطينيين ويمتلك منشأة "مصر كافيه"، وذلك

اثناء لقاء عقد في القاهرة لرجال أعمال من الشرق الأوسط. وقد عقدا اتفاق مشاركة مالية لتنفيذ بضعة مشروعات، من بينها مصنع للقهوة القابلة للذوبان في الأردن. وهذا المصنع يعمل حاليا.

## العلاقات مع إسرائيل

بدأت أسطورة تولي القطاع العام وحده التطبيع الاقتصادي دون اية مشاركة من القطاع الخاص بين مصر وإسرائيل تنهار مع مرور الزمن. وفي ظل الأوضاع السياسية الجديدة التي تهيمن عليها عملية السلام، تضاعف تقريبا حجم التبادل التجاري (بدون البترول) بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ارتفع من ٢٠,٥ مليون دولار (٩,٥ مليون دولار واردات مصرية من إسرائيل و ١١ مليون دولار صادرات) الى ٤٣ مليون دولار (٢١ و ٢٣ مليون دولار على التوالى) (ارييل ديان،١٩٩٥). وكانت المواد المتبادلة خلال عدة سنوات قابلة للعد بأصابع يد واحدة، ولكنها تتجاوز حاليا ٤٠ منتجا.[٤٦] وتتضمن الوفود المصرية أعدادا متزايدة من رجال الأعمال، وقد انتهت زيارتهم لتل أبيب بإقامة معرض تجاري مصري. ومن الجانب الإسرائيلي، شارك رجال أعمالها رسميا في المعرض الصناعي الدولي في القاهرة لعام ١٩٩٥. وقد استثمروا رؤوس أموال لأول مرة في مجالات أخرى غير المشاريع السياحية المعروفة في سيناء (بناء قرى سياحية وفنادق). وشارك أيضا رجل أعمال إسرائيلي في بناء محطات تكرير في مصر.

وفي ظل تلك الأوضاع، فان بعض رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر لم يحرموا أنفسهم الاستفادة من إمكانية القيام بتبادل تجاري مع إسرائيل، ولكن بتكتم. ومن المفارقات أن خطابهم مناهض تماما للتطبيع وهم يحاولون أن يشرحوا لنا الأسباب " الخاصة للغاية " التي دفعتهم الى إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل. فاحدى الشركات تسوق سُبع إنتاجها في إسرائيل. وحسب قول صاحب هذه الشركة، وهو فلسطيني من يافا أصلا لجأ الى مصر منذ عام ١٩٤٨، فإن خطوط التجارة الدولية المنتجة محصورة في أيدي اليهود، وعلاقاته التجارية مع إسرائيل وسيلة لكي يتوسع في سوقه الدولية. وهو يؤكد في اللقاء الذي أجري معه أن التجارة يجب أن تكون باتجاه إسرائيل، لا العكس. وهو يوضح أن موقفه مناهض بشكل قاطع لاتفاق أوسلو ولفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية. وعلى العكس يشير رجل أعمال فلسطيني آخر الى ضرورة شراء التكنولوجيا والمعرفة الإسرائيليتين "لأنه لا غنى عنهما لتنمية الاقتصاد العربي، خاصة في المجال الزراعي".

لنتناول بالتفصيل مسار رجل الأعمال هذا نظرا لاهميته. ولد على مقربة من طولكرم في داخل الخط الاخضر، من أسرة معروفة بدورها في النضال الوطني. وقد حصل على الثانوية العامة ثم عكف على دراسته الجامعية في مجال الزراعة، ولكنه لم يتمكن من مواصلتها بسبب نشاطه السياسي، وهرب الى مصر في عام ١٩٦٤. وقد استفاد من خبرته في إسرائيل في مجال الزراعة وخاصة الزراعة المغطاة، فعمل من ١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ في وزارة الزراعة العراقية، وهو أول من أدخل هذا النمط من الزراعة الى العراق. وقد استقر في القاهرة عام ١٩٧٥ حيث أسس شركة تجارية متخصصة في الزراعة ومعداتها، واشترى في عام ١٩٨٢، ٦٨٠٠ دونم من الأراضي الزراعية التي تستصلحها الدولة المصرية

---

٤٦- جريدة الشعب، القاهرة، ٢٣ نيسان ١٩٩٥.

واستغلها في زراعة أصناف من الخضروات لم تكن معروفة في مصر من قبل، وأسس في عام ١٩٩٣ تشو – كولتور (تطوير أنسجة النباتات)، وهي من المشاريع الرائدة في مصر التي تستخدم التكنولوجيا والمعرفة الإسرائيليتين في الزراعة باستخدام التحكم الوراثي. وقد تردد طويلا قبل أن يجري اتصالا مع شركة إسرائيلية متخصصة في مجال تشو – كولتور. وانتظر حتى تم التوقيع على معاهدة السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن لكي يحزم أمره. وهو يرى أن: "الإسرائيليين لم يعودوا يتمسكون بالموقف الأيديولوجي المعادي للعرب الذي يرفض التعاون معهم. ويمكن الحصول بالمال على كل معرفة مفيدة". ويقدم مثالا على ذلك قائلا: "عندما طلبت تكنولوجيا وراثية في الزراعة، طلب الكيبوتس المتخصص في هذا المجال ثمناً باهظاً قدره مليون دولار، وقد رفضته. وبعد ذلك بأسبوع اتصل بي كبير مهندسي ذلك الكيبوتس هاتفيا، وفي تكتم، وعرض عليّ تنفيذ العمل المطلوب بصفة شخصية مقابل ١٠٠ ألف دولار فقط ".

ولا يمكننا أن نستخلص من هذا المثل الأخير أن الفلسطينيين سيكونون الجسر الذي سيعبر عليه الإسرائيليون لتطبيع علاقاتهم الاقتصادية مع العرب بتسويق المنتجات العربية في إسرائيل أو بنقل التكنولوجيا والمعرفة الإسرائيليتين الى هذه البلاد، غير أنه يتعين أن نضع مثل هذا المثل في الاعتبار. فهل يمكننا أن نقول مع ذلك أن بعض الفلسطينيين المجاورين للإسرائيليين في ظل الاحتلال ليست لديهم عُقد في التحدث معهم بل وإقامة علاقات اقتصادية؟ دراستنا ما زالت في طور لايتيح الاجابة على مثل هذا السؤال. ولكن يمكن القول ان الجالية الفلسطينية في مصر لا تستسيغ أبدا التعامل الاقتصادي مع إسرائيل. وتظل الحالات الثلاث التي توصلنا إليها من خلال بحثنا شبه سرية، ورأى صاحبا حالتين من الحالات الثلاث الذين تعاملوا اقتصاديا مع اسرائيل أن من الضروري أن يحافظا على علاقات طيبة مع منظمة التحرير الفلسطينية (مثلا عن طريق توجيه رسالة ولاء لياسرعرفات على صفحات جريدة الأهرام)، وهي طريقة لتمرير علاقتهما مع " عدو الشعب الفلسطيني " ولإثبات إخلاصهما لقوميتهما ووطنيتهما.

## خاتمة: البحث عن هوية

لا يمكن أن نتعامل مع الهوية الفلسطينية بالنسبة لفلسطينيي الشتات كغريزة طبيعية، فهي معرضة للتغيير بحكم التطور الاجتماعي والتاريخي الذي يمكن أن يخمد أنفاسها أو يزودها بانطلاقة جديدة. وفي حالتنا هذه فإن العلاقة مع المجتمع المضيف تعتبر عاملا حاسما في ذلك.

فكما سبق أن رأينا يشكل الفلسطينيون، بمن في ذلك حملة جواز السفر الاردني، أقلية يبلغ تعدادها حوالي ١٢٠ ألف نسمة وسط ٦٠ مليونا من السكان، أي ما يقل قليلا عن ٢٪ من مجموعهم، وهم مشتتون جغرافيا ويكونون، حسب هجراتهم وأصولهم الجغرافية والاجتماعية، مجموعات منفتحة ومؤسسة بقدر بسيط. وفيما عدا مخيم اللاجئين في رفح (كندا) (Sari Hanafi, Olivier Sanmartin, 1996) فإن التواجد الفلسطيني موزع بين القاهرة والمدن الكبرى في شمال البلاد. وقد يسر تماثل البنى الاجتماعية والعائلية الفلسطينية والمصرية اندماجهم الاجتماعي مما حد من العلاقات النزاعية وإخضاع العلاقات الاجتماعية للاعتبارات العرقية. وعلاوة على ذلك فإن العديد من الفلسطينيين الذين هزهم النفي والاغتراب لجأوا

الى الاندماج في وقت كانت التصورات التي تروج لها بعض ايديولوجيات القومية العربية تختلط فيه مع استدلالاتهم.

ونادرا من التقينا بهم [٤٧] من يصادق حصراً فلسطينيون، كما أن القليلين من بينهم يميزون في اختيار صداقاتهم بين المصريين والفلسطينيين، فالأغلبية لا تفرق في اختياراتها. كما يجدر بنا أن نلاحظ أيضا أن أغلبية أصحاب المنشآت من الفلسطينيين لا تضع في اعتبارها جنسية المستخدمين لديها عند إلحاقهم بالعمل.

بيد أن الاندماج لا يعني الاستيعاب والانصهار، فعندما يتعلق الأمر بالزواج فإن الأصل الفلسطيني للقرين تكون له الغلبة الى حد كبير، مما يدل على قدر من مقاومة الذوبان. وتختلف التفسيرات هنا: فالبعض يؤكد تفضيله الزواج من قرين أو قرينة فلسطينية، ولكن البعض الآخر يرى أن المصري هو الذي لا يحب أن يتزوج أجنبية. وإذا كان من المتعذر التأكد من مسؤولية أي من الطرفين، فان من الواضح أن الطرفين يتحملانها.

والواقع أن دماثة شخصية الشعب المصري ساعدت بقدر كبير في اندماج الفلسطينيين، ولكن هناك عوامل أخرى كان تأثيرها مناقضاً. فلا يزال الفلسطينيون عرضة لتذبذبات السياسة وانعكاساتها على أوضاعهم القانونية: فقد تبدلت أوضاعهم منذ السبعينات بسبب الإجراءات التمييزية المترتبة على تدهور العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما عرض جزءاً هاماً منهم الى نوع من التهميش الاجتماعي والاقتصادي. لقد تحولوا من جديد الى أجانب بعد أن كانوا يتمتعون حتى ذلك الوقت بمعظم حقوق المواطنة ومنها تقلد الوظائف العمومية، والالتحاق شبه المجاني بالمدارس العامة وبالدراسات العليا الخ. ومع ذلك فإن اندماجهم لم يتأثر بذلك.

وهكذا انبثقت هوية فلسطينية، من خلال التهميش والاندماج. وهي ضعيفة بالطبع بالمقارنة مع هوية أقرانهم في الامارات الخليجية، ولكنها مع ذلك قائمة في أشكال مادية ورمزية. ومن الأمور اللافتة حقا للنظر أن كثيرين ممن التقيتهم يحملون أسماء ذات مغزى يرتبط بالقضية الفلسطينية: نضال، كفاح، جهاد، عائد، عائدة، عودة، تحرير، استشهاد، ثائر، فداء الخ.

ومنذ أن بدأت عملية السلام، راج عدد من الشائعات حول إمكانية عودة لاجئي ١٩٦٧ الى الأراضي المستقلة ذاتيا، وحول تعويضات تدفع للاجئي ١٩٤٨، أو إعادة توطينهم. ويسود القلق صفوف الجالية الفلسطينية منذ أن أعلنت السلطات المصرية نتائج ما أسمته "إحصاء" للفلسطينيين في مصر. وقد تجلى هذا الخوف لدى الذين التقيتهم بتوجيههم كثيراً من الأسئلة عن الهدف من البحث الذي أقوم به حول الشتات.[٤٨] وهم يخشون أن تقرر الدول الكبرى مصير اللاجئين دون أن تستشيرهم. والخطاب حول

---

٤٧ – بحثنا الميداني شمل، إضافة الى مقابلات مع رجال الاعمال، مجموعة من ٣٥ فلسطينياً من كافة الشرائح الاجتماعية – الاقتصادية.

٤٨ – أشار الى نفس هذه الملاحظة الباحث الفلسطيني خالد الازعر، أحد مسؤولي البحث الميداني الذي مولته اليونيسف حول الطفولة والامومة، أجري في شتاء ١٩٩٥ بين السكان الفلسطينيين في القاهرة، ولم تنشر نتائجه حتى الآن.

العودة يسوده اللبس التام. وهنا أيضا يتجلى فارق كبير بين موقف اللاجئين عام ١٩٤٨، والنازحين أصلا من غزة. فالقليلون من بين الأول أبدوا رغبتهم " في التغرب مرة أخرى في أراضٍ، فلسطينية بالطبع، ولكن بعيدة عن أرضهم المغتصبة"، بينما ٦٠٪ من اللاجئين الغزيين أبدوا رغبتهم في العودة الى مدنهم الأصلية. وعندما طلبت من هؤلاء المزيد من التفاصيل حول مشاريعهم في المستقبل، لاحظت انهم ينتظرون أستقرار الوضع السياسي والاقتصادي قبل أن يعودوا نهائيا الى الأراضي المستقلة ذاتيا والمحتلة. وبقي أن نقول إن العودة بغية إعادة جمع شمل العائلات لا تزال صعبة للغاية حتى الآن وتظل في أيدي الإسرائيليين. ومع ذلك، فقد سافر فلسطينيون مقيمون في مصر الى غزة بتأشيرة للزيارة وفي نيتهم البقاء هناك نهائيا ويرفضون الخروج منها. ووفقا لما جاء على لسان بركات الفرا، المستشار الاقتصادي لسفارة فلسطين في القاهرة، فإن حوالي عشرة آلاف فلسطيني غادروا مصر نهائيا وعادوا الى غزة (حتى تاريخ شباط/فبراير ١٩٩٥).

# الفصل الثالث

## رجال الاعمال الفلسطينيون في سوريا

"وطني ليس حقيبة وانا لست مسافر"، تلك هي الصورة الشهيرة التي يرسمها الشاعر محمود درويش عن حلم فلسطيني الخارج، وهي صورة شاخصة في أذهان هؤلاء اللاجئين في بلدان الشرق الأوسط. فان انتظار يوم العودة البعيد يخلق نوعاً من "سيكولوجيا المؤقت" أو الاحساس بحالة "العبور الدائم" كما يسميها الياس صنبر (Elias Sanbar,1989: 73) والملفت للنظر في الدراسة الميدانية التي اجريناها في اوساط الفلسطينيين في سوريا ان هؤلاء لا يزالون ضمن تلك الدائرة النفسية بالرغم من اندماجهم في المجتمع السوري.

الواقع ان لكل شعب يعيش في تشتته تاريخ، جزءاً، منه مشترك - لجهة ارتباطه بالمعاش الخاص أو بالموروث - والثاني مطبوع بطابع صيرورة المجتمعات المضيفة. وبما ان الفلسطينيين في سوريا لا يشذون عن هذه القاعدة فان اسئلة تطرح حول ما يعود الى الهوية المشتركة للشعب الفلسطيني، وما يعود الى تداخل الهويات الجماعية والتفاضلية في المجتمع السوري نفسه. بكلام آخر يمكن التساؤل عن كيفية احتفاظ الفلسطينيين في سوريا بشعورهم بالانتماء الى هوية خاصة، وكيفية تطويرهم لهذا الشعور رغم اندراجهم في مواقع طبقية واجتماعية وتطبعهم بثقافة البيئة السورية.

## التواجد الفلسطيني في سوريا

لقد وصلت الموجة الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ الى سوريا بشكل اساسي من صفد وحيفا وطبريا وقضاءاتها (انظر جدول رقم ١) اثر طردهم بعد النكبة، وبلغ عددهم ٧٥ الفاً في سوريا سنة ١٩٤٩. لكن الاستقرار الذي عرفته سوريا قياسا ببقية الدول العربية، جعل منها محطة نزوح مفضلة، فانتقلت اليها موجة ثانية من اللاجئين بعد احداث ايلول الاسود سنة ١٩٧٠ في الاردن مكونة من بضعة آلاف من عناصر المقاومة مع عائلاتهم. اخيراً اسفر الاجتياح الاسرائيلي للبنان عن موجة نزوح جديدة، خاصة بعد سقوط بيروت. من جهة اخرى فجرت حرب الخليج الثانية موجة أخيرة مؤلفة من الفلسطينيين المهاجرين من الامارات النفطية، وخاصة الكويت.

مع وصول الموجة الاولى سنة ١٩٤٨ اقيمت مخيمات في المدن الرئيسية الكبرى (دمشق، حلب، حمص، اللاذقية، درعا). وقد باشرت وكالة غوث اللاجئين (اونروا) بالتعاون مع الحكومة السورية بتقديم العون وبشراء الاراضي وتوزيعها من ثم على العائلات الفلسطينية. وقد بدأت ابنية الاسمنت تظهر تدريجيا لترسم الشكل الحالي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

وقد تلقى الفلسطينيون المسجلون في الاونروا حتى سنة ١٩٨٥ حصصاً غذائية تشتمل الطحين بشكل خاص، [٤٩] لكن خدمات الوكالة تتركز عموماً في المجال التربوي (مدارس ابتدائية وثانوية بالاضاف الى معهد تدريب مهني وتقني)، وفي المجال الصحي (تأمين الضمان الصحي). وتسري الان شائعات عن امكانية انسحاب كامل للاونروا من سوريا، رغم نفي الإدارة لها.

---

٤٩- قبل ١٩٧٥ كانت الوحدات الغذائية تشتمل على الطحين والصابون والزيت.

في سنة ١٩٨٦ بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ٢٧٦,١٨٣ نسمة.[٥٠] وقد احصت الاونروا سنة ١٩٩٢ اللاجئين المسجلين لديها فوصل العدد الى ٢٢٩,٢٠٧ نسمة، والفرق بين الرقمين ناتج عن وجود فلسطينيين غير مسجلين لدى الوكالة. والواقع انه لم يتم احصاء الغائبين في فترة المسح الذي اجرته الاونروا، بالاضافة الى عدم احتساب موظفي الدولة السورية. فتأتي هذه الارقام دون الواقع الديموغرافي للفلسطينيين في سوريا إذا ما اخذنا بعين الاعتار النمو السكاني والاضطرابات التي نجمت عن الاجتياح الاسرائيلي للبنان [٥١] وحرب الخليج.

وحسب الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فان عدد اللاجئين الفلسطينين في سوريا في نهاية ١٩٩٤ بلغ ٣٢٩,٨٧٨ نسمة موزعين على المدن السورية ولكن بشكل اساسي في مدينة دمشق (٦٧٪) (انظر جدول رقم ١ في نهاية هذا الفصل)، يقطن القسم الأكبر منهم في المخيمات العشرة التي شهدت تحسناً كبيرا في الوضع السكني، وهي تضم أيضا سوريين من الطبقات الوسطى بسبب وجودها على اطراف المدن. وتبقى ادارة هذه المخيمات من صلاحية السلطة السورية رغم ان بعض المنظمات الفلسطينية تلعب فيها دوراً ثانوياً. والواقع ان هنالك تساهلاً تجاه هذه المنظمات الموضوعة تحت الرقابة، بشرط عدم ممارسة نشاطات عسكرية.

## الهوية والوضع القانوني

هنالك في سوريا اربع شرائح من اللاجئين الفلسطينيين:

أ- القسم الاكبر من التجمع الفلسطيني في سوريا ناتج عن نزوح ١٩٤٨، ويحمل هؤلاء الفلسطينيون "بطاقة هوية مؤقتة" (ولو أنها غير محددة المدة)، ووثيقة سفر صادرة عن مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين التابعة لوزارة الداخلية. وتحمل الوثيقة عبارة "لاجيء فلسطيني" أو الهوية: "فلسطيني".

ان شروط الحصول على هذه الوثائق وعلى تأشيرة الخروج هي الشروط نفسها التي يخضع لها السوريون. والفلسطينيون الذين شملهم هذا الوضع لا يحتاجون الى تاشيرة دخول مهما طالت اقامتهم في الخارج. وهذا الاعفاء مهم لانه يسمح للعاملين في الخليج أو في دول اخرى بالعودة الى سوريا عند انتهاء فترة عملهم. وهو اجراء غير معمول به مثلاً بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في مصر ولبنان، أو في امارات الخليج في حال غياب الفلسطيني لمدة تتجاوز الستة اشهر.

ب- النازحون الى سوريا نتيجة الحرب الاهلية في لبنان والذين حصلوا على وثائق مماثلة للفئة الاولى (مع الشروط نفسها). ولكن هؤلاء يتمتعون بوضع قانوني خاص، إذ لا يؤدون الخدمة العسكرية ولا يتقلدون الوظائف العامة المفتوحة مثلاً امام المهندسين والاطباء المتخرجين من الجامعات السورية.

ج- الحائزون على وثائق سفر مصرية أو لبنانية، وهؤلاء يعتبرون اجانب ويتعين عليهم تجديد اقامتهم

---

٥٠- المصدر: الدليل الاحصائي الفلسطيني لعام ١٩٨٦، المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، دمشق. لكن هامش الخطأ الكبير في هذه المعلومات.

٥١- بقي قسم من الفلسطينيين اللاجئين الى سوريا والقادمين من لبنان دون تسجيل.

سنويا بعد العودة الى مكاتب الأمن العام. وإذا كان الرعايا العرب يستفيدون من تبني السلطات السورية الايديولوجيا القومية العربية، الامر الذي يسمح لهم بدخول سوريا دون تأشيرة، والحصول على وثائق اقامة ورخصة عمل، فان الفلسطينيين الحاملين وثيقة لبنانية أو مصرية يشذون عن القاعدة، ويسمح لهم احياناً بالدخول بواسطة تاشيرة ترانزيت لمدة ثلاثة ايام غير قابلة للتجديد، كما حصل عند اغلاق مطار بيروت. ويطرح هذا الوضع مشاكل كبيرة نظراً للروابط العائلية بين فلسطينيي لبنان وأقرانهم في سوريا.

د- الفلسطينيون المنضوون في صفوف المقاومة وعائلاتهم. وهؤلاء حصلوا على الاقامة بقوة الامر الواقع. ولكن بعد تدهور العلاقات بين منظمة التحرير والسلطات السورية وطرد مسؤولي فتح سنة ١٩٨٣، اصبح الفلسطينيون القادمون من البلدان التي تجمعت فيها الوحدات العسكرية الفلسطينية (أي تونس واليمن والجزائر والسودان) يخضعون للاستجواب إذا ما ثبتت علاقاتهم مع منظمة التحرير.

عملاً بتوصيات جامعة الدول العربية الهادفة الى المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية، لا تمنح السلطات السورية للفلسطينيين الجنسية السورية، باستثناء المرأة المتزوجة من سوري. وفي بعض الحالات تمنح جوازات سفر سورية لشخصيات فلسطينية لاعتبارات سياسية.

وتمنع سوريا الفلسطينيين المقيمين على اراضيها من زيارة اقاربهم في اسرائيل أو الاراضي المحتلة، كما يمنع الفلسطينيون الحاملون جواز سفر اسرائيلياً من دخول سوريا. فالاتصالات العائلية تحصل عادة في بلد ثالث.

## نظام تشجيع الاندماج في سوريا

إن التوجه القومي العربي لدى حزب البعث العربي الاشتراكي قد جعل السلطات السورية تعلق اهمية خاصة على انخراط الفلسطينيين في المجتمع السوري، إذ انهم يتمتعون بحقوق وواجبات المواطن السوري نفسها. فهم يحملون بطاقة اقامة "دائمة" تسمح لهم بالتقدم الى الوظائف في القطاعين العام والخاص، وبالانتساب الى المدارس والجامعات. وهم يؤدون الخدمة العسكرية لمدة سنتين داخل وحدات خاصة تابعة لـ "جيش التحرير الفلسطيني"، [٥٢] باستثناء المهندسين والاطباء منهم، الذين يؤدون خدمتهم في الجيش السوري. ولا يسمح للفلسطينيين في المقابل بممارسة بعض الحقوق المدنية مثل الترشيح والانتخاب. وبالاضافة الى ذلك فهم نظرياً ممنوعون من تملك اراضٍ زراعية أو اكثر من شقة سكنية واحدة، وذلك بهدف معلن، وهو منعهم من التجذر نهائياً في المجتمع المضيف. لكن يتم في الواقع الالتفاف حول هذه العقبة بتسجيل الملكية باسماء اقارب واصدقاء يحملون الجنسية السورية.

على الصعيد الشعبي هنالك مجموعة من الأفكار المسبقة والجاهزة تحكم العلاقة بين السوريين والفلسطينيين، وهي مماثلة لصفات نظام العصبية (حسب ابن خلدون) السائد بين المناطق السورية نفسها، بمعنى ان التضامن و الزواج و المعاشرة التي يمارسها أهل مدينة ما مع بعضهم البعض لا يضمر

---

٥٢- يخضع "جيش التحرير الفلسطيني" في سوريا لوزارة الدفاع كما هو الجيش السوري.

بالضرورة كرها لاهل مدينة أخرى. على سبيل المثال،لا توافق بعض العائلات الشامية على زواج ابنائها أو بناتها من فلسطينيين أو فلسطينيات، وهي تتخذ الموقف نفسه ازاء زيجات مع سوريين من اللاذقية أو درعا. ورغم ذلك فان بعض الذين تحادثنا معهم اشتكوا من نزعة الكره للاجانب التي تطال الفلسطينيين الى حد ما، الا أننا نعتقد ان الكره للفلسطينيين يبقى شعوراً هامشياً جداً في المجتمع السوري.

واذا كان الفلسطينيون قد انخرطوا في هذا المجتمع فهذا لا يعني انهم بلغوا درجة الانصهار، ولا انهم اكتسبوا الشعور بالانتماء الى سوريا، كما تدل على ذلك بعض اقوالهم: "بالرغم من اني متزوج من أمرأة سورية، ولم اقم يوما في مخيم للاجئين، فاني لا اشعر باني سوري، كما ان السوريين لا يشعرون اني كذلك (...). وما دمت احمل مجرد وثيقة سفر تعيق حركتي لحضور المعارض الصناعية والتجارية في اوروبا، على غرار رجال الاعمال السوريين، فانا لست سورياً".

إن مرور ٤٧ عاماً على النكبة، و ٢٨ عاماً على احتلال الضفة وغزة، و١٣ عاماً على مجازر صبرا وشاتيلا، وغيرها وغيرها، لايحول دون الاحتفال بهذه المناسبات في جميع المخيمات الفلسطينية، والقاء خطب بليغة ورصينة تؤكد حضور الذكرى. كذلك فان المخيمات تقدم في كل مكان اشارات الى القضية الفلسطينية، حيث تغطي صور الشهداء الجدران واليافطات مذكرة بالمبادىء الكبرى للثورة الفلسطينية. اما اسماء الشوارع والحوانيت، وحتى البضائع، فمستعارة من اسماء المدن والقرى الفلسطينية. والجيل الجديد الذي لم يعش مرحلة النزوح يعرف في أي حي بالتحديد ولد اهله في فلسطين. وتعتبر هذه الفورة الفلسطينية قبل كل شيء تعبيراً عن جماعة تبحث عن هويتها وتقاوم الذوبان.

## بعض عناصر الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في سوريا

يبلغ معدل دخل العائلة الفلسطينية ٣٦٢٠ ليرة سورية، حسب احصاءات بحث دخل ونفقات العائلة الفلسطينية المقيمة في المخيمات الفلسطينية سنة ١٩٨٦، أي ما نسبته ٥٣٢ ليرة للفرد الواحد على اساس ان معدل حجم العائلة يوازي ٦,٨ افراد [٥٣] ولا يغطي هذا الدخل الحاجات الاساسية [٥٤] ويبقى مستوى معيشة الفلسطينيين ادنى من مستوى معيشة السوريين.[٥٥]

وتختلف موارد الفلسطينيين حسب المخيم الذي يقيمون فيه، فالفرق ظاهر بين مخيم اليرموك المعتبر "بورجوزياً" وبين مخيم درعا الاكثر فقراً. ويمكن تقسيم المخيمات الفلسطينية الى اربع فئات حسب مستوى معيشة ساكنيها: مستوى مرتفع [٥٦] (اكثر من ٦٣٥ ليرة سورية للفرد): اليرموك؛ مستوى مرتفع نسبيا (٥١١- ٥٢٤ ليرة):

---

٥٣- هذا الرقم والارقام التالية مأخوذة من البحث المذكور. انظر ( احمد يونس، ١٩٨٩، ص٥).

٥٤- يقد الحد الادنى المطلوب لعائلة من ٦ افراد في سوريا، حسب دراسة لفهد الخطيب بـ ٥٤٠٠ ليرة سورية، نصفها يذهب الى الحد الادنى من السعرات الحرارية المطلوبة. انظر ( احمد يونس، ١٩٨٩، ص٧).

٥٥ - نقارن وضع الفلسطينيين بوضع السوريين في المدن وليس بجميع السوريين، لان الفلسطينيين يعيشون في المدن، وفي المقابل فان مداخيلهم اعلى من مداخيل السوريين القاطنين في الريف.

٥٦- المقارنة تتم دائما بالنسبة لبقية المخيمات الفلسطينية في سوريا.

حمص واللاذقية؛ مستوى متوسط (٤٤٧- ٤٦٧ ليرة سورية): خان دنون، السيدة زينب، النيرب، وحماة؛ مستوى منخفض (٣٤٤-٤١٠ ليرات): خان الشيخ، جرمانة، السبينة ودرعا.[٥٧]

لدى الفلسطينيين مصدران للدخل، الأول منهما ليس متاحاً للسوريين. فهم يستفيدون من نظام التوفير الخاص بالاونروا، الذي يتيح لموظفي الوكالة [٥٨] ان يدخروا معاشهم كاملاً، أو قسماً منه، على ان يستردوه لاحقاً مضافاً اليه الفوائد، وهذا التوفير غير خاضع لسعر الصرف الرسمي المنخفض كثيراً. ان قسماً كبيراً ممن تحدثنا اليهم كانوا مدرسين قبل ان يتقاضوا تعويضهم التقاعدي بالدولار ويدخلوا عالم الاعمال وخاصة التجارة. اما المصدر الثاني فهو المال المرسل من قبل المهاجرين في دول الخليج.

سنتناول فيما يلي موضوع رجال الاعمال الفلسطينيين ومساهمتهم في الاقتصاد السوري، اضافة الى امكانية مساهمتهم في الاقتصاد الفلسطيني في الاراضي الخاضعة للحكم الذاتي.

## مميزات رجال الاعمال الفلسطينيين في سوريا

سندرس من خلال خطاب رجال الاعمال الفلسطينيين الدور الذي من شأنهم ان يقوموا به خلال مرحلة اقامة الحكم الذاتي، وهذا الموضوع يطرح السؤال: هل يحكم هذه الفئة المنطق الفردي ام يحكمها أيضا منطق المسؤولية الجماعية المنبثق عن الايمان بفكرة "التحرر الوطني" أو بفكرة التنمية.

إذا أخذنا توزع قوة العمل على القطاعات الاقتصادية لعام ١٩٨٨ فإننا نجد ان ٢٧٪ من السكان البالغين سن العمل قد توجهوا نحو الصناعة، و ٢١,٢٪ نحو الخدمات، بينما احتلت التجارة مكاناً أقل أهمية (٥,٨٪) وكذلك الزراعة (٢,٤٪) (حامد مصطفى ابو جمران، ١٩٨٩، ص ١٦). ولعل ذلك لا يعكس تماما توجهات رجال الأعمال كما ظهر من خلال عينتنا، ولكن يمكن القول ان الصناعة و التجارة يعتبران المجالين الرئيسيين. هذا، و لقد كانت اعمالهم مزدهرة قبل الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينات. اما اهم التوظيفات فتتم في قطاع النسيج، إذ نجد مثلاً ان اكبر معمل لصناعة الجوارب في سوريا تعود ملكيته الى الفلسطيني جبر. وفي قطاع الالبسة الجاهزة هنالك فلسطينيون من بين التجار الأكثر شهرة وعراقة في سوقي الحميدية (فريج) والصالحية (آسيا) في دمشق.

وقد ادت اجراءات الانفتاح الاقتصادي الى قيام صناعات تعتمد على مشاركات تكنولوجية غربية، لتواكب المرحلة الجديدة التي تتسم بالمنافسة الشديدة على مستوى السوق المحلية والعربية والعالمية. يملك الفلسطيني عوض عمورة اهم مصانع زيت المحركات وقضبان الالمنيوم في الشرق الاوسط، وهو يدير مؤسساته بطريقة حديثة: مجموعة من السكرتيرات من اجل تنظيم برنامج عمله اليومي، كوادر ومهندسون تم اختيارهم بسبب كفاءاتهم ويتقاضون رواتب تفوق خمسة أو سبعة اضعاف رواتب زملائهم في القطاع العام، تجهيزات رياضية موضوعة تحت تصرف الموظفين الخ.

---

٥٧- هذه الارقام ليست دقيقة تماماً لانها لا تأخذ في الاعتبار المداخيل غير المصرح بها والناتجة عن اقتصاد " خفي" يشكل متنفساً للعديد من العائلات.

٥٨- الموظفون هم غالباً فلسطينيون يدرسون في مدارس الاونروا.

لكن عوض عمورة يبقى حالة استثنائية، لان رجال الاعمال الفلسطينيين، على غرار زملائهم السوريين، يتحاشون الاقدام على مشاريع صناعية كبرى. فهم يفضلون البدء بمشاريع عقارية (حيث الارباح مضمونة ومرتفعة في فترة زمنية قصيرة) أو تجارية، لان الاجراءات الاقتصادية الجديدة من شأنها ان تشجع رجال الاعمال على التوجه نحو نشاطات "غير منتجة" وذات مردود سريع، كقطاعات النقل والعقارات والبناء .. الخ (Sari Hanafi, 1996)

ان التقشف الذي عاشه رجال الاعمال الفلسطينيون ملفت للنظر، إذ ان معظمهم من العصاميين المتحدرين من اصول متواضعة، الذين رحلوا الى سوريا سنة ١٩٤٨ وهم لا يملكون شيئاً، وبدأوا حياتهم المهنية كعمال عاديين ليرتقوا فيما بعد السلم الاجتماعي والاقتصادي تدريجيا: رئيس عمال، مشرف، شريك في معمل صغير .. الخ، وقد اشار الذين تحدثنا معهم الى هشاشة وصعوبة ظروف عملهم بائعين على الرصيف أو عمال نسيج أو عمالاً في صناعة الملابس الجاهزة.. الخ، قبل ان يعملوا لحسابهم الخاص. وهنالك بالطبع بعض الاستثناءات، إذ ان بعض الفلسطينيين جلب معه من فلسطين رأسمال (غياث سعد الدين) أو خبرة (عائلة عيسى اصحاب محلات "اسيا") أو كلاهما (عيسى فريج).

وعصامية رجال الاعمال هؤلاء يمكن ان تفسر سلوكهم الرصين، فهم يتحاشون اظهار ثروتهم أو سلطتهم، ولا يبحثون عن المظاهر الخارجية للثراء ولا يعتمدون البذخ في الانفاق.

فيما يتعلق بمميزات اعمالهم، فيمكن الاشارة الى انتظامها وشرعيتها، وهم يكررون القول ان النجاح والارباح رهن بالجهد المبذول. لكن هامش عملهم يبقى، شاؤوا أم أبوا، محدودا داخل النظام الاقتصادي السوري حيث ان للتضامن المناطقي وللعلاقات السياسية اهمية كبرى. وهذا لا يمنع بروز بعض رجال الاعمال الفلسطينيين الذين يرتكزون على شبكات من المنافع المتبادلة والولائية (clentalisme)، بما فيها اشتراك البيروقراطية السورية. ولكنهم لا يصلون في هذا المضمار الى ما يصل اليه زملاؤهم السوريون [٥٩] المتجذرون في آلية عمل الجهاز السياسي والاقتصادي.

يمتاز نشاط رجال الاعمال الفلسطينيين في سوريا ايضاً بأنه قليل الانفتاح على الاسواق العربية. والواقع ان من تحدثنا اليهم اشتكوا في الغالب من المشاكل التي يعانونها من جراء وثائق السفر. فالحصول على تأشيرة دخول الى الاردن، البلد الجار لسوريا، يتطلب شهرين على الاقل، ويمكن ان تنتهي المعاملة بالرفض. اما امارات الخليج النفطية فلم تكن تعطي عمليا أية تأشيرة دخول للفلسطينيين غير الحاصلين على عقد عمل، وذلك حتى قبل حرب الخليج الثانية. لذلك فان غالبية رجال الاعمال يملكون جواز سفر سورياً لكي يتمكنوا من ملاحقة اعمالهم خارج سوريا. وقد اخبرنا أحد رجال الاعمال انه وظف مواطناً سورياً خصيصاً لجلب قطع الغيار من لبنان منذ بدأ هذا البلد يطالب الفلسطينيين بتأشيرة دخول. ويلجأ آخر الى بيع الملابس الجاهزة في بلدان الخليج عبر وسطاء عرب آخرين، وذلك خشية تعرضه لمشاكل في الانتقال من دولة الى اخرى.

ان غالبية رجال الاعمال الفلسطينيين الذين التقيناهم اعلمونا ان لديهم اقارب في جميع الدول العربية وخاصة في لبنان والاردن وبلدان الخليج، وقد حاول البعض توسيع نشاطاته بمساعدة هؤلاء الاقارب في

---

٥٩- انظر في هذا الخصوص: جوزيف باحوث ( J. Bahout, 1992) وساري حنفي ( Sari Hanafi, 1996)

البلدان التي يقيمون فيها. ومهما يكن من أمر، فان هذه المشاريع تصطدم بالعقبة نفسها، وهي الحصول على تاشيرة دخول. وتجدر الملاحظة هنا ان من لديهم اشقاء يمكن الاتكال عليهم استطاعوا مد نشاطهم الى دول عربية اخرى.

ولكن بشكل عام يمكن القول ان تشتت العائلات الفلسطينية الذي كان يمكن ان يشكل دفعاً للمبادلات التجارية في المنطقة، لا يلعب هذا الدور بسبب الحواجز الجمركية والادارية.

بعد حرب الخليج شهدنا نزوحاً جديداً للفلسطينيين نحو سوريا، وقد قام قسم منهم بعد استرداد امواله من الكويت باطلاق مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم في المجالين العقاري والتجاري ونادرا في القطاع الصناعي.

## رجال الاعمال الفلسطينيون واحتمالات السلام: موقف الترقب

تساؤلات جديدة تطرح حول مستقبل الشتات الفلسطيني ودوره الاقتصادي والسياسي منذ انطلقت عملية السلام بين العرب واسرائيل. وتختلط هنا العوامل الذاتية النابعة من رغبة رجال الاعمال في المساهمة في بناء اراضي الحكم الذاتي، والعوامل الموضوعية القانونية والسياسية. وبمعنى آخر، فان عودة رجال الاعمال الفلسطينيين وتوظيفاتهم مرهونة بقدرة المفاوضين الفلسطينيين على تأمين قاعدة سياسية وادارية توحي بالثقة وتسهل بالتالي اقامة بنية اقتصادية وطنية.

ان الفلسطينيين في سوريا، وخاصة رجال الاعمال، يشككون في اتفاق السلام الفلسطيني- الاسرائيلي. وهم يعبرون عن قلقهم وترددهم، وحتى ارتيابهم من عملية السلام التي جعلتهم يعيدون النظر، حسب قولهم، بالانتصار المؤكد والعودة المحتومة التي ترعرعوا على فكرتها. لقد انكسرت ساعة الحلم الرملية، ويمكن ايجاد تفسيرين لهذا الموقف السلبي من عمية السلام. الأول هو ان فلسطينيي الشتات (يقدرون بثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة) يشكلون ثلثي الشعب الفلسطيني، ويشعرون انهم لم يؤخذوا في الاعتبار ضمن اتفاق لا ينص على التفاوض حول موضوع اللاجئين الا في المرحلة الثالثة. فهم، مع انهم لا يريدون الالتحاق بالجزء المحرر من فلسطين، كانوا يأملون في ان يترك الخيار لهم بالبقاء أو العودة، أي ان تكون فلسطين بالنسبة اليهم اشبه باسرائيل بالنسبة الى اليهود المنتشرين في العالم. اما التفسير الثاني فيأتي من كون حاجتهم المادية الى وطن ضعفت بسبب اندماج الفلسطينيين في المجتمع السوري. يضاف الى ذلك كله انهم تربوا منذ زمن طويل على "ثقافة المواجهة" في سوريا اكثر من تأثرهم بمواقف منظمة التحرير. فمنذ طرد الكوادر من سوريا سنة ١٩٨٢ لا يقيم الفلسطينيون الكثير من العلاقات مع المنظمة، ولم يستفيدوا من الخدمات التي تقدمها للفلسطينيين في الضفة وغزة مثلاً.

اما بخصوص التطبيع المحتمل للعلاقات السياسية، وحتى الاقتصادية، بين الدول العربية وبين اسرائيل في إطار مفهوم السلام الشامل كما يحدده الامريكيون والاسرائيليون، فان لرجال الاعمال موقفاً رافضاً تجاهه، نابعاً من نوع من "الهوس" ضد التطبيع، كما يقول غسان سلامة، اكثر منه من تفكير رصين. فالبعض يتصور ان البضائع الاسرائيلية سوف تغرق الاسواق العربية.

قلة هم رجال الاعمال الذي ابدوا حماسة لتوظيف الاموال في مناطق الحكم الذاتي أو الاقامة فيها. واذا

كان هامش رجال الاعمال الصغار ضيقاً، بسبب عدم توفر الرساميل الجاهزة لديهم ولان اموالهم موظفة كما يقولون، فان الكبار منهم ومتوسطي الحال يتمتعون بامكانات غير محدودة. وجواباً على سؤالنا حول هذا الموضوع تطرقوا الى حجج سياسية واقتصادية متعددة. ونورد هنا بعض الشهادات التي تسمح بتكوين فكرة اكثر وضوحا حول موقفهم:

"ان اتفاقية السلام يشوبها الغموض، وهي لا تقدم أية ضمانات تشجعنا على توظيف الاموال في الضفة وغزة (...). ليس لدينا سلطة سياسية فلسطينية تدافع عنا، كما اننا لا نحصل على أية ضمانات دولية. ما هو معروض على الفلسطينيين اليوم لا يتعدى كونه سلطة بلدية، ولست متاكداً من ان اليمين الاسرائيلي لن يعيد النظر في الاتفاقية ويحجز املاكنا إذا ما رجع الى السلطة".(٦٠)

" انا من حيفا. ماذ تريدونني ان افعل في غزة؟ لكي اكون فيها لاجئاً من جديد؟ اني لا اعرف احداً فيها، وبالمقابل مضى على اقامتي في سوريا ٤٦ سنة، واعرف الجميع واعرف النظام خاصة. لقد تحملت سنوات التقشف قبل الانفتاح، فلا يمكنني ان ادخل من جديد في نظام لا اعرف مصيره. اعمالي مزدهرة هنا، ولنقل ان الرأسمال جبان. اني اخاف توظيف اموالي اينما كان".(٦١) " لقد تم اعطاء كل شيء للاسرائيليين دون الحصول حتى على الحكم الذاتي للاراضي المحتلة (...) لا اريد توظيف اموالي هناك قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة".(٦٢) "بلغت الرابعة والستين من العمر ولم اعد اسمح لنفسي بالمغامرة، الا إذا تمكنت من العودة الى يافا، مسقط رأسي (...) ابنائي وبناتي ولدوا هنا ولا يعرفون سوى هذا البلد".(٦٣)

ان هذه المواقف واضحة الى حدّ بعيد وليست بحاجة الى تعليق. نشير فقط الى عبارة تكرر استخدامها وهي ان رأس المال جبان. ليس هذا النقص في الاقدام فطرياً، وهو لا يعكس فقط الخوف الذي يعيشه رجال الاعمال الفلسطينيون داخل النظام الاقتصادي السوري المطبوع بالتقلبات، بل ينتج ايضاً من حسابات اقتصادية دقيقة يجريها البعض منهم. ففيما يتعدى عدم الاستقرار السياسي في الاراضي المحتلة تعتبر هذه المناطق صعبة الاستكشاف بسبب النقص في البنية التحتية الضرورية للاقتصاد من اجل الشروع في الاعمال. على كل حال لا يحظى هذا التحليل بموافقة الجميع، فاحد رجال الاعمال الشبان رأى في الاراضي الخاضعة للحكم الذاتي "فرصة نادرة في العالم"، يجب الاستفادة منها، "فجميع الاستثمارات مربحة في هذه الارض البكر". وتجدر الاشارة الى ان رجل الاعمال هذا سبق ان ذهب الى الاردن لدراسة احتمالات الاستثمار في الاراضي المحتلة مع رجال أعمال فلسطينيين آخرين، حتى انه اجتمع بـ س. الفاخوري، وهو أحد المصرفيين الفلسطينيين البارزين، من اجل دراسة امكانية انشاء معمل للورق. وهو متحمس سياسياً لعملية السلام التي بدأتها منظمة التحرير.

وفي المقابل فان قسماً كبيراً من رجال الاعمال يعبرون عن رضاهم عن ايجابيات التوجهات الاقتصادية

---

٦٠- مقابلة مع أحد تجار سوق الحريقة.

٦١- مقابلة مع صاحب معامل نسيج.

٦٢- مقابلة مع صاحب معمل لانتاج الالبان.

٦٣- مقابلة مع تاجر جملة للادوية والعقاقير.

الليبرالية التي اعلنت عنها شبه الدولة التي تمثلها منظمة التحرير، وبالتالي الفضاء الجديد المفتوح امام المستثمرين، لكنهم في الوقت نفسه لا يريدون المجازفة بلعب دور الرواد.

واذا كان الفلسطينيون يشككون في الاتفاق بين المنظمة واسرائيل فانهم لا يراهنون على تحسن العلاقات بين الدول العربية. ولهذا السبب يبدو انهم لا ينوون استغلال روابطهم العائلية من اجل توسيع اسواقهم أو دوائر نشاطهم الاقتصادي.

## خاتمـــة

في حوار ممازحة بين فلسطيني من سوريا وآخر من الاراضي المحتلة في بداية الثمانينات، يصنف الاخير الفلسطينين حسب درجة وطنيتهم على النحو التالي: الفلسطينيون في الاراضي المحتلة، في لبنان، في الاردن، في مصر، في سوريا ومن ثم في الامارات الخليجية وأخيرا في امريكا. ويدل هذا الموقع قبل الاخير في سلم الوطنية لفلسطينيي سوريا على النظرة التي ينظرها اليهم اخوتهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ولا بد ان هذا الترتيب يرجع الى تخيل نسبة المساهمة في النضال الوطني والى حجم المعاناة بالمقارنة مع ما عاناه الآخرون من القمع الاسرائيلي والحرب الاهلية في لبنان والاجتياح الاسرائيلي والعقوبات المصرية (بعد توقيع اتفاقيات كمب دايفيد)، كما يدل أيضا على درجة الانخراط في المجتمع المضيف. وهكذا يشيع التهكم على الجمود والطمأنينة التي يعيشها فلسطينيو سوريا، وعلى مخيم اليرموك وطابعه البورجوازي المعروف، وعلى التاثير السوري على مطبخهم ولهجتهم.

ان فورة النشاط السياسي التي تعيشها مخيمات اللاجئين منذ توقيع اتفاق السلام الفلسطيني الاسرائيلي، تعبر بلا شك عن طموح شعب يبحث عن نفسه ويعيد اكتشاف ذاته ويقاوم اغراءات الذوبان في المجتمع السوري. والموقف العام المناوىء لهذا الاتفاق ينطلق من مبررات اقتصادية أو سياسية اكثر منها ايديولوجية. فالخطاب هنا بعيد عن المواقف الهامشية الناقمة أو اليسارية المتطرفة والاسلامية التي تتخذها بعض التيارات الفلسطينية داخل المنظمة أو خارجها.

يمكن اعتبار فلسطينيي سوريا غير مبالين تقريباً تجاه عملية السلام التي تقود الى حكم ذاتي فوق جزء صغير من الاراضي المحتلة. وهم لا يتوقفون عند النتائج المحتملة للاعتراف الاسرائيلي والدولي بهويتهم السياسية، ولا يعتبرون ان من واجبهم "الوطني" العودة أو توظيف الاموال في اراضي الحكم الذاتي الناشئة. على هذا الصعيد تبدو لنا الجماعة الفلسطينية المقيمة في سوريا ذات موقع خاص مقارنة بالشتات الفلسطيني، إذ أنها، كما اشرنا في بداية الفصل، مندمجة بشكل جيد في المجتمع السوري.

لكن رجال الاعمال ليسوا مناوئين لمبدأ السلام مع اسرائيل بقدر ما هم مشككون بالنتائج الهزيلة التي ادت اليها الاتفاقيتان الموقعتان في واشنطن والقاهرة. ويمكن ان يُتوقع تغيير في موقفهم عندما تتضح بعض الأمور. لكن هذا التطور لن يحصل بصورة آلية لانه مرتبط أيضا بالجهود التي يجب ان تبذل تجاه فلسطينيي الخارج بمن فيهم رجال الاعمال، وخاصة في لبنان وهو بيئة محرومة وبالتالي خصبة لاحتضان التطرف على انواعه. والحقيقة ان مسؤولي المنظمة لم يخطوا حتى الان أية خطوة باتجاه الشتات الفلسطيني، والولايات المتحدة التي تهب اسرائيل ثلاثة مليارات دولار سنويا منذ قيامها، لم تخصص سوى ١٠ ملايين دولار كمساعدة طارئة للاجئين الفلسطينيين.

# أعداد اللاجئين الفلسطينيين العرب المقيمين في أراضي الجمهورية العربية السورية حتى تاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١

## جدول رقم ١

| البلاد التي نزحوا عنها | مجموع المحافظات | دمشق | قنيطرة | درعا | حمص | حماة | حلب | اللاذقية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صفد والقضاء | ١٣٠٨٧٠ | ٨٩٧٤٢ | ٢٢٠٧٦ | ٨٦٧٧ | ٤٦٤٥ | ١٥٩١ | ٣٩٢٢ | ٢١٧ |
| حيفا والقضاء | ٧٣٢٨١ | ٥٠٥٥٤ | ٣٨٢ | ٤٤٠٦ | ٤٥٥٥ | ٥١٢ | ٨٩٢٥ | ٣٩٤٧ |
| طبريا والقضاء | ٥٤١٧٩ | ٣٧٠٨٠ | ٣٩١٩ | ٩٠٢٩ | ٢١٩٥ | ٤٩٥ | ١٣٤٢ | ١١٩ |
| عكا والقضاء | ٢٥٦٤٨ | ٩٣٩٥ | ٥٢١ | ٣٧٢ | ٢٨١٢ | ٣٠٢٩ | ٨٩٠٧ | ٦١٢ |
| يافا والقضاء | ١٧٠٧٤ | ١١٨٠٩ | ٥٢ | ٣٨٣ | ٧٥٠ | ٧٥٦ | ٨٥٢ | ٢٤٧٢ |
| الناصرة والقضاء | ١٥٧٩٧ | ١٣٢٦٩ | ٩٧ | ١٢١٤ | ٧٤٣ | ٢٩٥ | ٩٥ | ٨٤ |
| القدس والقضاء | ٢٩٦٥ | ٢٢٢٦ | ٤٤ | ١٥٠ | ١١٦ | ٢٧ | ٣١٨ | ٨٤ |
| الرملة والقضاء | ٢٩٥٨ | ٢٣٨٥ | ١٥ | ٣٥٩ | ١٣ | ٥٨ | ٩٢ | ٣٦ |
| اللد والقضاء | ١٧٩٩ | ١٥٤١ | | ٧٦ | ٢٤ | ٩ | ١٣٤ | ١٥ |
| بيسان والقضاء | ٢١٠٩ | ١٠٠٥ | ٤٥٠ | ٥٣٢ | | ٣٢ | ٩ | ٨١ |
| غزة والقضاء | ١٤٦٢ | ٥٩١ | ٣٧ | ٤٩٢ | ٤٢ | ٣٠ | ٢١٩ | ٥١ |
| طولكرم والقضاء | ٨٢٧ | ٣٢١ | | ٤٣٦ | | ١ | ٣٩ | ٣٠ |
| نابلس والقضاء | ١٩١ | ١٣٩ | ١٣ | ١٨ | | ٢ | ١٩ | |
| جنين والقضاء | ٣١٣ | ١٥١ | ١٣ | ٣ | ١ | ٢٩ | ١٠٧ | ٩ |
| رام الله والقضاء | ٦٢ | | | | | | ٥٥ | ٧ |
| الخليل والقضاء | ١٩٢ | ١٤٠ | | ٢٥ | | | ١٣ | ١٤ |
| المجدل والقضاء | ١٧ | ١٧ | | | | | | |
| بلاد أخرى | ١٣٤ | ١١١ | | | | | ٢٣ | |
| المجموع العام | ٣٢٩٨٧٨ | ٢٢٠٤٧٦ | ٢٧٦١٩ | ٢٦١٧٢ | ١٥٨٩٦ | ٦٨٦٦ | ٢٥٠٧١ | ٧٧٧٨ |

المصدر: الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دمشق، ١٩٩٥.

# الفصل الرابع

## دراسات مقارنة لاقتصاديات رجال الاعمال واستثماراتهم في الكيان الفلسطيني

## عناصـــر النشـــاط الاقتصـــادي لرجـــال الاعمـــال في الشـــتات

كثير من الدراسات حول الاقليات الاثنية اعتبر ان خيارات الفاعليات الاقتصادية ونوعية المنتج النهائي لهذه الفاعلية – حجمه، تطوره – ناتجة عن تفاعل متوافق بين المصادر الاثنية والمناخ الاقتصادي المتلائم او غير المتلائم في المجتمع المضيف. ويقصد هنا بالمصادر الاثنية تلك العوامل الجماعية الايجابية: كاليد العاملة، رأس المال، المعرفة، المؤهلات، والزبائن المنتمون الى المجموعة الاثنية (جونس و ماك إفري) .(Jones & McEvry, 1992: 107). وهكذا فمن الصعب التحدث عن نوع واحد من التوجهات الاقتصادية عند فلسطينيي الشتات. يمكن اعتبار الاقتصاد الفلسطيني مجـزّأ وموزعاً في كل المجالات، ولكننا نجد النشاط التجاري هو القاسم المشترك بين رجال الاعمال: فنصفهم يمارسون هذا المجال ٥٢٪ في كل من كندا و الولايات المتحدة الأمريكية، ٤٨٪ في الإمارات العربية المتحدة و (٤١٪ في مصر) [٦٤] ويمكن تفسير هيمنة القطاع التجاري على نشاطات رجال الاعمال لانه لا يحتاج الى رأس مال اولي كبير ولا يتطلب الاستقرار كما هي الحال في الاستثمارات الصناعية التي لا تتحقق مردوديتها الا بعد حين، وكذلك بسبب وجود بعض الشبكات الفلسطينية العابرة للدول الناتجة عن تبعثرهم نتيجة النكبات.

فيما يتعلق بالنشاطات الصناعية، فهي هامشية في امريكا الشمالية (١١٪) وذلك بسبب القطيعة الكاملة التي حصلت بين المهاجر واهله على مستوى رأس المال او المهارة (know-how) او المهنة. بينما تمثل هذه النشاطات ٢٨٪ في مصر و١٤٪ في الإمارات العربية المتحدة. فقد ذكر لنا بعض الذين قابلناهم في هذين البلدين، كيف انهم استطاعوا بسبب القرب الجغرافي والعلاقات المنسوجة بين فلسطين وبلدهم، ان يعيدوا نشاطهم الصناعي. اما النشاطات الزراعية فهامشيتها لا تدهشنا وذلك لان اكثر الهجرات الفلسطينية تتجه نحو العواصم والمدن الكبرى.

لقد شجع نوع من انواع التركز الجغرافي للجالية الفلسطينية في بعض مدن الولايات المتحدة وكندا على خلق نوع من انواع النشاطات الاقتصادية في قطاع الخدمات بين الجالية (ethnic business) (٢٦٪، ٢١٪ على التوالي)، بينما لم تشكل هذه النشاطات الا جزءاً صغيراً في مصر (١٢٪) وجزءاً اكثر هامشية في الإمارات العربية المتحدة (٢٪).

فيما يتعلق في مجال البناء، يشكل رجال الاعمال الفلسطينيون في الإمارات العربية المتحدة حالة استثنائية (٣٦٪ من مجموع النشاطات الاقتصادية الممارسة)، بينما تشكل هذه النشاطات لدى رجال الاعمال الفلسطينيين في الولايات المتحدة ٥٪ ولدى زملائهم في مصر ٧٪، ولعل سبب ذلك هو من تأثير النشاطات المعمارية في دول الخليج مما جعل كثيرا من المهندسين الفلسطينيين يتركزون هناك (٢٨٪ من عينتنا وثلثاهم من المهندسين المدنيين).

---

٦٤– نذكر هنا ان كافة النسب المئوية في هذا الكتاب مستخلصة من "عينات" رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم، فيما عدا ما يرد ذكره خلاف ذلك. وتشكل هذه النسب المؤية مؤشرات قد تعسف في اظهار وزن شريحة محددة مقارنة مع شرائح اخرى.

هناك ظاهرة اخرى متعلقة بسياق الهجرة الى دول الخليج وهي تنوع النشاطات الاقتصادية لدى رجل الاعمال الواحد. اضافة الى النشاط الرئيسي، يستخدم كثيرون من رجال الاعمال الارباح الناتجة عنه في مجالات لا تحتاج الى خبرة مثل البناء والمتاجرة بالعقارات والتجارة بشكل عام. لقد ردد الكثيرون شعار "لا تضع كل بيضك في سلة واحدة" بمعنى عدم المخاطرة بكل رأس المال، وقد عزا احدهم نجاح اليهودي في العالم، حسب رأيه، الى انه يقسم رأس ماله الى ثلاثة اقسام متساوية: قسم للصناعة وقسم للتجارة وقسم في العقارات. ويكون التنوع ايضا على المستوى الفضائي، لذا فقد وجدنا كثيرا من رجال الأعمال الفلسطينيين الذين يستثمرون في بلاد كثيرة خاصة الأردن وامريكا الشمالية. ولعل لحرب الخليج الاولى والثانية الدور الحاسم في تغيير الاستراتيجية الاقتصادية لرجل الاعمال خاصة الفلسطيني لانه في حالة طرده او انهاء خدماته لا يعرف اين يذهب. لقد خلقت هاتان الحربان نوعاً من "سيكولوجيا المؤقت" او الاحساس بحالة "العبور الدائم" كما يسميها إلياس صنبر (Elias Sanbar, 1989: 73)، مما يفسر ذلك، مع وجود عوامل اخرى طبعا، التنوع الجغرافي وتبعثر توجهات المستثمر.

وهكذا يمكن التحدث عن ظاهرة وجود رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات (entreprenariat palestinien)، لكن حجم هذه الظاهرة يختلف من بلد لاخر. حيث يكمن الحراك الاجتماعي الاقتصادي في تعبئة القدرات التقنية والعلمية والخبرة المستقاة غالبا من القطاع الخاص، وهكذا ينتقل تدريجيا من عامل بسيط في مصنع الى ان يصبح صاحب منشأة. ولعل الاندماج في المجتمع المستقبلي عامل ايجابي في ذلك اضافة الى الدوافع التي يفجرها القلق والحاجة الى اثبات الذات والوجود بعد محاولات طمس الهوية الفلسطينية من قبل الاسرائيليين وربما من قبل (دول اخرى!) في حالة دول الخليج، تلعب العقود التي تتجدد سنويا دوراً في دفع الفلسطينين الى تأسيس منشآتهم الاقتصادية متخلصين بذلك من الشعور الدائم بعدم الاستقرار وفيما اذا سيتجدد العقد ام لا في نهاية السنة. لقد قال كثير من رجال الاعمال الذين قابلناهم إنهم مضطرون للعمل لحسابهم بسبب الاجراءات القانونية التي تميز بين الجنسيات وايضا بسبب تضاؤل سو ق العمل مع الوقت، اكثر منه بسبب حب الربح المادي البحت.

ويظهر ان الوجود الفلسطيني في شركات القطاع العام والوزارات ضعيف للغاية في الولايات المتحدة بحدود (٣٪ من عينتنا).[٦٥] ايوب تلحمي، مهندس يدير قسم المياه في بلدية شيكاغو، اكد لنا صعوبة دخول العرب للقطاع العام عازياً ذلك للدور الحاسم لنظام اللوبي الذي لا يتمتع به هؤلاء. ولكنه اضاف اننا عندما نسطيع الدخول فيه يكون الترقي حسب الجدارة ولو ان هناك سقفا زجاجيا (glass ceiling) يمنع الوصول الى درجات عالية.[٦٦] اما فيما يتعلق بدول الخليج فنسبة المساهمة في القطاع العام هي اضعف من ذلك خاصة بعد حرب الخليج، حيث أنهيت عقود كثير من الفلسطينيين في إطار سياسة الثأر ضد من اطلق عليهم حينئذ جنسيات الضد الخمس (الفلسطينيون، اليمنيون، الاردنيون، العراقيون،

---

٦٥- نحن نعرف ان القطاع العام الامريكي هو قطاع هامشي، ولكن اعتقد ان نسبة المساهمين الفلسطينيين فيه تبقى ضئيلة جدا.

٦٦- لقد استخدم تعبير السقف الزجاجي (glass ceiling) في الولايات المتحدة للتعبير عن صعوبة الحراك المهني للمرأة حيث تعترضها حواجز كثيرة مع انها غير مرئية.

السودانيون). وفي مصر اظهر بحثنا الميداني غياباً كاملاً لرجال الاعمال في مناصب ادارية هامة في القطاع العام. وهذا يعكس ضعف وجود الفلسطينيين بكل فئاتهم في القطاع العام المصري. وحسب احصاءات الحاكمية العامة لقطاع غزة،[٦٧] كان هناك ٥٠١٥٠ موظفاً فلسطينياً في مصر عام ١٩٨٦، اضافة الى ٩٥٠ موظفاً سابقاً في الادارة المصرية في غزة والذين وفدوا الى القاهرة بعد حرب ٦٧، وقد هبط هذا الرقم الى ٢٦١ في نهاية ١٩٩٢، حسب الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء (CAPMAS)، (اكتوبر ١٩٩٣)[٦٨] ونحن نورد هذه الارقام بشكلها العام دون تفسير لان الوصول الى سن التقاعد ووقف التوظيف منذ عام ١٩٧٨ لا يكفي لتفسير هذا الهبوط الحاد.[٦٩]

لقد اكد بحثنا الميداني عصامية رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات (Self-made men). ففي الولايات المتحدة الأمريكية بدأ هؤلاء اعمالهم من الصفر دون مساعدة عائلية وتطوروا رويدا رويدا.[٧٠] ويجدر بالذكر ان موجة الهجرة التي سببتها حرب الخليج الاولى نتيجة التضخم والازمة الاقتصادية، والتي بلغت اوجها مع حرب الخليج الثانية، قد حملت معها رؤوس اموال الى امريكا (١٦٪ من العينة في كندا). ولكن لم تكن هذه الاموال موروثة بل مكتسبة بعرق جبين هؤلاء الذين عملوا في الخليج، ولذلك يظلون عصاميين. وباستثناء رؤوس الاموال لم يرث معظم الذين قابلناهم التقنية ولا المهارة عن عائلاتهم، كما هي حال البعض في المشرق العربي. فنحن نعرف ان المهاجرين الفلسطينيين، مثل نظرائهم من اليهود والأرمن في الشتات، يتوجهون الى المناطق الحضرية، مع ان معظمهم يتحدر من اصول ريفية (كأصحاب اراضٍ او عمال زراعيين بسطاء).[٧١]

في حالة البلاد العربية، لعب القرب الجغرافي دورا اساسيا في نقل رؤوس الاموال: ١٤٪ من عينتنا في مصر، اما في حالة الامارات العربية المتحدة فرغم بعدها عن فلسطين اكثر من بعد هذه الاخيرة عن مصر، فان النسبة ارتفعت الى ١٨٪. ويمكن تفسير هذا الارتفاع النسبي بصغر متوسط عمر رجال الاعمال هناك حيث انهم استطاعوا الاستفادة من دعم الاهل الموجودين في الخليج منذ الخمسينات والستينات بعيدا عن سياق النكبة. وعن عصامية هؤلاء يمكن ان نقول ان هناك اختلافاً كبيراً بين رجال

---

٦٧- الحاكمية العامة لقطاع غزة هي الادارة المصرية لكل اللاجئين الفلسطينيين في مصر، واسمها المرتبط بقطاع غزة ناتج عن كونها الادارة العسكرية لغزة قبل ١٩٧٦.

٦٨- يتوزع هؤلاء الموظفون على الشكل التالي: ٨ في الوزارات و ٢٨ في الادارات المحلية للمحافظات، ٤٨ في الهيئات العامة، ٧٧ في مؤسسات القطاع العام.

٦٩- وفقا لقرار رقم ٤٨ لعام ١٩٨٧ فقد منع الفلسطينيون من العمل في القطاع العام، ولكن استثني من ذلك اولئك الذين عملوا سابقا في ادارة قطاع غزة.

٧٠- يتذكر كثيرون ممن قابلناهم الصعوبات التي واجهتهم في خطواتهم الاولى نحو امريكا الشمالية. لقد هاجروا ومعهم مبالغ زهيدة ( ١٠٠، ٣٠٠،.. الخ) او بعض الحلي الذهبية التي اهدتهم إياها امهاتهم. ومن ثم ساعدهم ذووهم او اولاد قريتهم في المهجر حتى استطاعوا الحصول على اول عمل واول مسكن.

٧١- يمكن ان نذكر هنا شخصا وحيدا قابلناه وهو روبين زهران، رجل اعمال فلسطيني امريكي، صاحب شركة تأمين، وقد شعر بالرغبة في العودة لمهنة والده فاستثمر ١٠٠٠ هيكتار لتربية ٣٥٠ بقرة.

الأعمال الفلسطينيين في الشتات ونظرائهم رجال الأعمال المحليين في المشرق العربي، وقد أظهر كثير من الدراسات ان جزءا كبيرا منهم هو من فئة "الورثة".(٧٢)

اذن يطرح الآن السؤال التالي: الى اية درجة اعاق التشتّت عملية اعادة الانتاج الاجتماعي للبرجوازية وحال دون استمرار المختبرة التقليدية؟ لعلنا نجد في الاردن اسماء لرجال اعمال من عائلات عريقة وبرجوازية فلسطينية تعود الى ما قبل ١٩٤٨ مثل عائلات المصري، النشاشيبي، الدجاني، شومان؛ وكذلك في مصر مثل عائلات الحلو، عصفور، الشوا، الشرفا، الشنطي، ولكن ذلك بسبب قرب هذين البلدين من فلسطين. بينما في دول الشتات الاخرى نجد اسماء ليست معروفة: عثمان، القاضي، صادق، خوري، صباغ، قطان، الخ. ويمكن ان نقول اذن، مع الاخذ بعين الاعتبار ان ابحاثنا الميدانية لم تنته حتى الان، ان الشتات اسهم في انتاج شرائح اجتماعية وبرجوازية جديدة مختلفة و منقطعة تماما عن الشرائح القديمة وحال دون اعادة انتاج التوزع الطبقي. ونلاحظ على العكس ان النخبة الاقتصادية الفلسطنيية في الخارج قد انجذبت للمهن الحديثة السائدة في سياقات المجتمعات المعاصرة التي هاجروا (او رحلوا) اليها، واندمجت في الاشكال الجديدة للارستقراطية الحديثة (Meritocratie). لقد بين لنا لوي بلان (Louis Blin, 1995) في دراسته حول رجال الاعمال الفلسطينيين في الداخل وكذلك في الاردن، كيف قاوم هؤلاء الزلزال الاقتصادي الذي سببه الاحتلال الاسرائيلي وكيف استطاعت البرجوازية الوطنية الاستمرار في المحافظة على وضعها. لكن ينبغي ان نعرف انه فيما يتعلق بالشتات بشكل عام فان الامر مختلف. لقد ادهشنا ان نجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ان الاصول الجغرافية لرجال الأعمال الفلسطينيين هناك هي عبارة عن قرى صغيرة مثل بيتين، بيت جالا، بيت ساحور، وليس المدن الكبرى كنابلس والخليل والقدس التي ينحدر منها رجال الأعمال الفلسطينيون في الاردن. وعلى عكس ما يمكن ان نتخيل فان تبعثر العائلات الفلسطينية قد يجعل من نشاطاتها الاقتصادية نشاطات ذات بعد اقليمي او دولي من حيث امكانية اقامة الفروع او من حيث تنوع اسواق تصريف البضائع مستفيدين في ذلك من تواجد ذويهم.

حتى الان يبدو ان عامل وجود الحدود بين الدول العربية وصعوبة حركة الفلسطينيين عبرها، يعتبر عاملاً حاسماً في اقليمية الاقتصاد الفلسطيني في الخارج. والمقصود بالاقليمية هو التواجد على المستوى القطري. ورغم ذلك هناك استثناءات هامة للغاية لا نستطيع ان نتجاهلها، ولهذا يمكننا ان نذكر البنك العربي ودوره الهام في دعم الاقتصاد العربي، شركة التأمين العربية، شركة المواد الزراعية (مقدادي)، وشركة اتحاد المقاولين CCC. وسنتناول بشيء من التفصيل الشركة الاخيرة والبنك العربي نظرا لأهميتهما.

## البنك العربي

يعتبر البنك العربي من رواد الصناعة المصرفية العربية، ويحتل حاليا مركز الصدارة في حجم نشاطه

---

٧٢ – انظر فيما يتعلق بالبرجوازية المصرية: مالك زعلوك *(Malek Zaalouk, 1989)*، وحول رجال الاعمال المغاربة انظر: سعيد طنجاوي (Said Tangeaoui, 1993)، واخيرا حول رجال الاعمال السوريين انظر: جوزيف باحوت .(Joseph Bahout, 1994)

وانتشاره (٣٠٠ فرع في العالم)، كما يصنف مع كبريات المؤسسات المصرفية العالمية بفضل وضعه المالي ومجموع حقوق الملكية لديه وحجم موجوداته ومقدار ارباحه. وتنبع اهميته من انه هيّأ الفرصة الاولى لكثير من رجال الأعمال الفلسطينيين لينفذوا مشاريعهم وخاصة في مجال البناء في دول الخليج.

يسهم في هذا البنك ٣٣٠٠ مساهم من جميع الاقطار العربية، ويدار من قبل مجلس ادارة يرأسه عبد المجيد شومان. ويرجع تاريخ هذا البنك الى عام ١٩٣٠ حيث اسسه في مدينة القدس ابوه عبد الحميد شومان برأس مال مقداره ١٥٠٠٠ جنيه فلسطيني (كانت تعادل ٧٥٠٠٠ دولار امريكي حينئذ). وحسب تقرير الميزانية العامة كما هي في ٣٠ حزيران ١٩٩٥، فان حجم مركزه المالي تجاوز ٢١ مليار دولار، بينما بلغت حقوق المساهمين لدى البنك ١٢٠٠ مليون دولار، وقد حقق البنك ارباحاً قدرت بـ ١٣٠ مليون دولار.

## شـركة اتحـاد المقـاولين

تمثل مجموعة اتحاد المقاولين اليوم قوة رائدة في عالم الانشاءات العالمية، وفي عام ١٩٩٤ بلغ عدد المستخدمين لدى هذه المجموعة ٢٥ الف عامل و اداري وفني ومهندس، بينما حققت في نفس السنة دخلاً قدره ١٠٣٥ مليون دولار من اجل حجم مبيعات قدره ١٥٦٢٤ مليون دولار (كتيب عن CCC من إصدارها). ولم تتوان المجموعة عن تطوير المهارات الادارية والتقنية التي كانت وما زالت اساس نجاحها رغم الانحسار الذي طرأ على قطاع الانشاءات في الشرق الاوسط.

وقد بذلت مجموعة اتحاد المقاولين قصارى جهدها لكي تبقى في طليعة قطاع الانشاء على اختلاف تقنياته، سواء بواسطة النمو الذاتي او عن طريق امتلاك شركات أخرى.

ان وجود الادارة العامة في مدينة اثينا، قريبا من العواصم الاوروبية، والتي تربط بحكم موقعها بين القارة الاسيوية والعالم الغربي الصناعي، يتيح للمجموعة تحديث وتطوير انظمة عملها بشكل يلبي احتياجات سوق وصناعة الانشاء اللذين يشهدان تغيرات سريعة. ولدى المجموعة هيكل تنظيمي يوفر خدمات على درجة عالية من الخبرة والكفاءة في مجالات الهندسة، ودراسات كلفة المشاريع، ودراسات الجدوى، والتوريدات العامة، وبرمجة انظمة العمل باستعمال الحاسبات الالكترونية، بالاضافة الى الخدمات القانونية والادارية والمالية بما فيها تمويل المشاريع المختلفة، وهذه الانظمة الفعالة تمكنها من التنافس في العطاءات الدولية وتنفيذ المشاريع المناطة بها بسرعة وضمن مددها المحددة.

شهدت السنوات الاخيرة انطلاقة اعمال مجموعة اتحاد المقاولين من قاعدتها التقليدية في الشرق الاوسط لتمتد الى بلدان افريقيا الشمالية والغربية والولايات المتحدة الامريكية. وتقوم الشركة التابعة في لندن بتقديم الخدمات للمجموعة في كافة المناطق بالاضافة الى تنفيذ المشاريع التي تناط بها مباشرة.

وتتطلع مجموعة اتحاد المقاولين اليوم، في ضوء التطورات الاقتصادية والسياسية الجذرية التي حصلت في اوروبا الشرقية وسياسة الوفاق السائدة بين الدول الكبرى، نحو متابعة توسعها على الصعيدين الجغرافي والتقني.

تعود جذور مجموعة اتحاد المقاولين الى عام ١٩٥٢ حيث قام ثلاثة من رجال الاعمال الاكفاء، المرحوم

كامل عبد الرحمن وحسيب صباغ وسعيد خوري، بتأسيس احدى اوائل الشركات العربية في قطاع الانشاءات، وما زال اثنان من المؤسسين يقومان بتوجيه الشركة حتى الان، اذ يشغل السيد حسيب صباغ منصب رئيس مجلس الادارة والسيد سعيد خوري منصب الرئيس. هذا وقد بدأت الشركة في بلد لا يريد احد ان يذهب اليه وهو اليمن الجنوبي. ومع ما شهدته منطقة الشرق الاوسط في حقبة السبعينات من نمو ذاتي على الصعيدين الاقتصادي والصناعي لم تشهد مثله في تاريخها الحديث، فان مجموعة اتحاد المقاولين كانت قد حققت لنفسها، عند حلول تلك الفترة، سمعة مرموقة فدعيت للمساهمة في بناء العديد من مشاريع البنية التحتية التي غيرت معالم المنطقة تغييراً جذريا.(كتيب عن الشركة، بدون تاريخ).

## مواقف رجال الاعمال الفلسطينيين من اتفاقية اوسلو

تختلف مواقف رجال الأعمال حسب متغيرات عدة منها المسار التاريخي للفرد ووضعه الاقتصادي الاجتماعي، علاقاته المنسوجة مع الاهل الباقين في فلسطين او المشرق العربي. وتختلف المواقف كذلك حسب العلاقة مع المجتمع المضيف: حجم الجالية هناك، العلاقة الرسمية بين هذا البلد ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ففي سوريا، حيث أغلبية الفلسطينيين من لاجئي ١٩٤٨ وحيث يتمتع الفلسطيني بكافة الحقوق (ماعدا الحقوق المدنية من انتخابات وترشيح) والواجبات التي يتمتع بها المواطن السوري، فإن موقفهم من اتفاق أوسلو يتسم بالرفض أو على الأقل بعدم الارتياح. فهم لا يرون في اتفاق غزة وأريحا حلاً لمشكلتهم وهم الذين عاشوا مع الحلم بان يعودوا ذات يوم الى مدنهم حيفا ويافا وصفد. وقد غذى هذا الحلم "ثقافة المواجهة" التي تنشرها وسائط الاعلام للجماهير السورية وجبهات الرفض المتواجدة هناك.

اما في مصر، حيث يعتبر الفلسطينيون غرباء قانونيا، فنجد ان اغلبية رجال الأعمال، كما هي حال ابناء جاليتهم الفلسطينية، من مؤيدي (اوعلى الأقل الراضين) باتفاقية اوسلو. هذه النسبة العامة التي تبلغ ٦٠٪ (مقابل ١٧٪ ضد الاتفاقية) ارتفعت الى ٧٣٪ بين رجال الاعمال من اصل غزي، وذلك لان هناك نتائج عملية مباشرة للاتفاقية تؤثر عليهم: فمن حيث المبدأ يستطيع هؤلاء العودة او على الاقل زيارة ذويهم في مسقط رأسهم. ولم تتأخر جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين عند إنشائها في نهاية ١٩٩٤ في إرسال رسالة تأييد لعرفات على خطواته السلمية (الأهرام ٢٣ سبتمبر ١٩٩٥)، وقد كانت هذه الرسالة نتيجة تصويت بالأغلبية من قبل الأعضاء. أما في لبنان فعلى الرغم من أن الجالية الفلسطينية تعيش حالة اقتصادية واجتماعية هامشية، وحالة عدم استقرار، فانه يمكن ان يستثنى من ذلك رجال الأعمال الذين قابلناهم والذين استطاعوا بالرشاوى والعلاقات الاجتماعية الحصول على الجنسية اللبنانية والتمتع بميزات المجتمع المنفتح اقتصادياً، وهذا ما جعل رجال الأعمال بأغلبية نسبية مؤيدين لاتفاقية أوسلو لا سيما انهم أشاروا لمعرفتهم بان امكانات العرب وامكانات منظمة التحرير لا تسمح مطلقا بان يحصل الطرف العربي على اكثر من مثل هذه الاتفاقية.

أما في الولايات المتحدة وكندا، ان اندماج الفلسطينيين الى حد كبير بسبب عدالة القوانين الاجتماعية وسهولة الحصول على الجنسية. ونظراً لتأثرهم بالاجواء السائدة، في الولايات المتحدة نجد أن أغلبية رجال الأعمال (٧٢٪ في كندا و ٨١٪ في الولايات المتحدة) تؤيد الاتفاق.

في النهاية يمكن القول ان هناك نقطة تقارب مشتركة بين كل الخطابات التي سمعناها في مختلف البلدان المضيفة، وهي ان الموقف من اتفاقية اوسلو، سواء مؤيد او معارض، قد ارتكز على حجج اقتصادية او سياسية اكثر منها على اعتبارات ايديولوجية. انهم بذلك يبتعدون عن الخطابات المتطرفة، اليسارية منها والاسلامية، التي اعتاد كثيرون من الفلسطينيين استخدامها.

## الاستثمار الفردي في فلسطين: موقف ترقب

منذ تطبيق اتفاقية اوسلو، قام معظم رجال الأعمال الفلسطينيين في كندا والولايات المتحدة الأمريكية بزيارة عمل او بزيارة عائلية او على الاقل بزيارة حنين للاراضي الفلسطينية، بما انهم يتمتعون بالجنسيات التي تسهل لهم دخولها. بينما لم يفعل ذلك حوالي نصف رجال الاعمال في كل من مصر و الإمارات العربيه المتحدة (٥٠٪ و ٤٥٪ على التوالي) وذلك لانهم لاجئون.[٧٣] وقد درس جزء هام من هؤلاء الزوار السوق الاقتصادية هناك والقضايا القانونية وموضوع العمالة. وفتح البعض منهم مكاتب او فروعاً لشركاتهم لمراقبة الوضع وترقب الفرص (شراء اراضٍ استراتيجية، ظهور قوانين جديدة الخ).

وفيما عدا المساعدات المالية الهائلة التي تسمح ببقاء عائلات كبيرة مدى الحياة، [٧٤] فقد قام بعض رجال الاعمال الفلسطينيين في الخارج بمشاريع استثمارية كبيرة الحجم. لقد صرح لنا جميل حرارة مدير هيئة الاستثمار الفلسطيني في غزة في شهر كانون الثاني ١٩٩٦ بان هناك ٢٢١ مشروعاً اقتصادياً مرخصاً من السلطة الوطنية الفلسطينية قدمه رجال اعمال من الداخل او من الخارج او مشترك،[٧٥] وجميع هذه المشاريع في طور التنفيذ.[٧٦]

وقد اثبتت ابحاثنا الميدانية انه بغض النظر عن موقف معظم رجال الأعمال الفلسطينيين من اتفاقية السلام، الا ان الذي يحدد مساهمتهم الاستثمارية هو محددات براجماتية اقتصادية اكثر منها سياسية. وسنعرض لذلك بالتفصيل.

يعتبر رافضو الاتفاقية ان استثماراتهم مجرد نشاط اقتصادي بحت (وفي هذه الحالة تدرس المشاريع

---

٧٣- لم نعرض هنا لموقف رجال الأعمال الفلسطينيين في سوريا من موضوع الزيارة، لان السلطات السورية لا تسمح لهم بذلك.

٧٤- لاخذ فكرة عن هذا الموضوع يقدر حجم المساعدات المقدمة من العاملين بكل فئاتهم في الخارج لذويهم في الاراضي المحتلة الفلسطينية بين ١٩٧٤، ١٩٨٦ بـ ١٥٠ مليون دولار سنويا، وهي تشكل ٢٥،٧٪ (PNB) لسنة ١٩٧٤ و ١٧،٣٪ لسنة ١٩٨٦ (نبيل علقم ووليد ربيع، ١٩٩٠ ص ٥٢).

٧٥- لعل من الصعب علينا او على هيئة الاستثمار الفلسطيني ان نعرف بدقة ما اذا كان الرأسمال الرئيسي هو من الخارج او من الداخل، وذلك لانه غالبا ما تشترك مجموعة اشخاص او مجموعة افراد من العائلة في المساهمة في المشاريع المرخصة.

٧٦- من هذه المشاريع هناك ٨٥ مشروعاً وافقت عليها السلطات الاسرائيلية قبل اتفاقية باريس الاقتصادية بين اسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية.

الاكثر ربحا)، او مشاريع انسانية- اقتصادية تساعد في خلق مجالات عمل للصامدين في الارض (بدلا من أن تُدفع مبالغ نقدية لعائلاتهم ولأقاربهم): "حتى لو ان منظمة التحرير توظف حماستنا للمساهمة في بناء الاراضي الفلسطينية لصالحها، يقول احد رجال الاعمال في مصر، فأنا اريد الاستثمار حتى لا يموت الناس جوعا. هذا اقل شيء يمكن ان نقدمه نحن الاغنياء في الخارج". بينما يفكر المستثمرون المؤيدون لعملية السلام بطريقة سياسية او سياسية-اقتصادية، فهم واعون لاهمية الرهانات الاقتصادية في دعم عملية السلام ولو انهم يخطون بحذر: "الاقتصاد هو الحل الوحيد ضد العنف (..) لكن إقامة المشاريع في الأرض المحتلة بالشروط الحالية هو اكثر خطورة من اقامتها في أية دولة عربية، ولكن لا بدّ من التضحيات. هذا لا يعني بالمقابل أن أخاطر بكل رأسمالي في هذه المنطقة. لا بد لي أن أحافظ على قاعدة قوية هنا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ماهي يا ترى المشاريع الاستثمارية الفردية؟ من خلال مقابلاتنا مع رجال الاعمال الفلسطينيين، والاستقصاء الذي قمنا به بمساعدة هيئة الاستثمارات في غزة، وكذلك اخبار المجلة الاقتصادية المتخصصة (Middle East Economic Digest MEED)، استطعنا أن نستخلص الملاحظات التالية:

١- ان الاتجاه العام هو عدم الاستثمار الفردي. في كندا لا يوجد حتى الان في عينتنا استثمارات تحت التنفيذ، بينما هناك ثلاثة مشاريع فقط مولها رجال اعمال فلسطينيون في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر جدول رقم ٨). ولكن كلما اقتربت اقامة رجال الاعمال من الاراضي الفلسطينية تزداد الاستثمارات. ففي مصر نجد ١٩ مشروعاً اقتصادياً مولها ٨ رجال اعمال من اصل ٥٥ شخصاً اجابوا على اسئلتنا. ولعل هذا التشجيع النسبي على الاستثمار او على الاقل على تصدير منتجاتهم الى غزة، يرجع الى ان تلك المدينة معروفة لهم جيداً وما زال أهلهم فيها. لقد حث هذا القرب الجغرافي هؤلاء على فتح فروع لبعض منشآتهم الاقتصادية في غزة، مما يعتبر اشارة مستقبلية واعدة بعلاقات اقتصادية فلسطينية مصرية مزدهرة. اما في الإمارات العربيه المتحدة، ذلك البلد البعيد نسبيا بالمقارنة مع مصر، فان الاستثمارات تقل (٧ مشاريع ممولة من قبل ٦ رجال اعمال من اصل ٥٧) (انظر الملحق رقم ١).

ولكن هذا القرب الجغرافي لا يعني وجود حدود مشتركة فقط، بل يعني ايضاً تبادلاً وتفاعلاً مادياً وانسانياً. ولهذا، فرغم قرب سوريا هناك عزلة كبيرة بسبب المواقف السياسية السورية وكذلك بسبب اصول رجال الاعمال الجغرافية من اراضي ١٩٤٨ حيث لم يعد لهم اهل هناك. لقد منع هذا امكانية استثمار رجال الاعمال الفلسطينيين في الداخل رغم استخدامهم حججاً مختلفة منها السياسية ومنها الاقتصادية. ونضيف الى ذلك أن البرجوازية الفلسطينية في سوريا هي برجوازية محلية برأسمال محلي لا يكفي غالبا لتوسعات على مستوى إقليمي.

٢- يشكل الذين رفضوا الاستثمار بشكل قاطع في الاراضي المحتلة ١٠٪ من عينتنا في الولايات المتحدة. يضاف اليهم ١٠٪ آخرون في كندا وهم الذين اعلنوا ان ليس لديهم سيولة للاستثمار في الخارج. بينما تبلغ هذه النسب ٢٤٪ و ١٩٪ على التوالي لرجال الاعمال الفلسطينيين المقيمين في كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر، حيث تزداد نسبة من ينتمون الى مدن مناطق ١٩٤٨ التي لا يستطيعون زيارتها ولا حتى زيارة الاراضي الفلسطينية.

٣- لم يسهم كثيرون من رجال الأعمال المستجوبين في الاستثمار وذلك لترقبهم وانتظارهم نضج الامور

الاقتصادية الاجرائية ووجود نوع من الاستقرار السياسي. واذا كان هؤلاء المنتظرون يشكلون ٩٪ فقط في الولايات المتحدة الأمريكية فهم يبلغون ٣٥٪ في كندا. ويمكن تفسير هذا الفرق باختلاف نظام اندماج الفلسطينيين في كل سياق، ولكن ايضا بسبب اختلاف الاصل الجغرافي لرجال الاعمال. في كندا، ٨٦٪ من العينة هم من الذين كانوا لاجئين في الدول العربية (مقابل ٢٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية)، وهؤلاء تركوا فلسطين منذ الطفولة مع ذويهم ولم يبق لهم موطئ قدم هناك. وهكذا فمعرفتهم بفلسطين محدودة. ولكن لم يمنع ذلك بعضهم من التفكير او القيام بدراسة بعض المشاريع في بلاد مهجرهم الاول كلبنان والاردن. وفيما يتعلق بمصر والإمارات العربية المتحدة نجد لدى ربع المستجوبين موقفاً ترقبياً.

ولقد لاحظنا وجود بعض مشاريع أوقفت وهي قيد التنفيذ او ان هناك تباطؤاً في تنفيذها، ولعل ذلك يعود طبعا الى عوامل موضوعية مثل هشاشة عملية السلام بالاضافة للقيود التي تفرضها السلطات الاسرائيلية والبيروقراطية الفلسطينية، ولكن هناك ايضا عوامل ذاتية تتعلق بتردد الاشخاص أنفسهم.

٤- لم نلاحظ من خلال بحثنا الميداني ان هناك علاقة بين درجة ثراء رجل الأعمال او السيولة المتوفرة لديه وبين قراره الاستثمار في الداخل. لقد اثار انتباهنا على سبيل المثال في اجتماع تأسيس بنك فلسطين الاسلامي في ابو ظبي انتماء مؤسسوه الى شريحة الموظفين والمديرين الذين تحصل لديهم بعض الوفر في آخر عمرهم المهني اكثر من كونهم رجال اعمال مرموقين. ومن هنا يمكن القول ان عملية الاستثمار في الداخل ترتبط بشكل اساسي بمدى علاقات المستثمر في الداخل اكثر من ارتباطها بإمكانية هذا المستثمر المادية.

٥- هناك مشاريع في الارض المحتلة تشمل كل المجالات الاقتصادية: صناعة، تجارة، بناء، تمويل مالي، خدمات، سياحة (يمكن ذكر بعض المشاريع التي تحت التنفيذ مثل تصنيع: اثاث، احذية، فرشات، عصارات زيتون؛ خلاط باطون، بناء فنادق، بناء عقارات، بناء مراكز تجارية، بنوك الخ) وتتنوع ايضا المشاريع تحت الدراسة. (انظر الملحق رقم ١).

ويمكن ان نقول بشكل عام ان المشاريع متنوعة ولكن قليلاً منها انتاجي، فمثلا هناك كثير من مشاريع الابنية السكنية [٧٧] والسياحية، لكن ذلك لا يجعلنا نستنتج ان رجال الاعمال يبحثون عن مشاريع مربحة على المدى القصير. ان شروط اقامة مشاريع اخرى كالصناعة يبقى معقداً ويخضع لعوامل صدفية. وحتى الان فان ترخيص هذه المشاريع خاضع للسلطات الاسرائيلية، وغالبا ما يكون القرار سياسياً اولاً، يتعلق بالعلاقات الظرفية مع السلطة الوطنية، ثم اقتصادياً في الدرجة الثانية.

وفيما يتعلق بالاستيراد، ينبغى أن ألا يكون للمواد المستوردة مثيل فى الصناعات الإسرائيلية، حتى لو كانت غالية، أو مستوردة سابقا من قبل عناصر إسرائيلية. وإضافة الى ذلك تخضع هذه المادة لهيئة القياسات الإسرائيلية فى حيفا، وهى هيئة عنصرية حسب كثير من شهادات رجال الأعمال الذين قابلناهم.

---

٧٧- حسب تصريح محمد زهدي النشاشيبي، وزير المالية الفلسطيني لمجلة الحياة ( ٣ أيلول ١٩٩٥) فقد وصل الى الجهات المعنية ٢٠٠ طلب استثمار اقر أكثرها، " لكن التنفيذ يحتاج الى مراحل، ويتركز الاستثمار الوطني في قطاع غزة في قطاع الاسكان، وتقدر قيمة المشاريع التي انجزت في الأشهر الثمانية الماضية بنحو ٤٠٠ مليون دولار".

وإليكم المثال التالي: أراد تاجر فلسطيني فى مصر أن يصدر بذور ملوخية للأراضي الفلسطينية. وحسب الطرق المتبعة فقد أرسلت عينة منها الى هيئة المقاسات الإسرائيلية التي رفضت البذور مدعية أنها لا تتطابق مع المواصفات. وقد نصحه أقرانه باستخدام وسيط إسرائيلي. وفعلا عندما فعل ذلك، قبلت البذور.

أما فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية، فالشروط غالبا ما تكون معقدة، فعلى سبيل المثال ترفض السلطات الإسرائيلية أي مشروع صناعى يستهلك ماء. ويمكن ان نضيف الى ذلك شكوى بعض من قابلناهم من نقص في البنية التحتية الضرورية لأية صناعة مثل الطرق، الطاقة، والماء.

لم نذكر هذه العراقيل لكي نبرر لرجال الأعمال عدم مسارعتهم للاستثمار فى الأراضي الفلسطينية، بل لقطع الطريق على أي تحليل متسرع من قبل الباحثين لإعطاء حكم قيمة لما يمكن اعتباره "تقصير" أو " قلة وطنية" النخبة الاقتصادية فى الشتات.

٦ – لقد ميزنا من خلال أبحاثنا عن الدول التى درسناها بين مشاريع استثمارية قيد الدراسة وأخرى قيد التنفيذ. وهنا تختلف النسب من بلد الى آخر. ففى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت المشاريع قيد الدراسة نحو ٦٤٪ من مجمل المشاريع مقابل ٣٥٪ فى كندا. أما المشاريع قيد التنفيذ فقد وجدناها فقط فى الولايات المتحدة (٢٠٪). وهذا يعكس اختلاف الأصول الجغرافية بين فلسطينيي الولايات وأقرانهم فى كندا. فالأوائل هم بنسبة ٦٧٪ من أصول من الضفة الغربية وبالتالى فإن علاقاتهم القوية مع ذويهم سمحت بالمسارعة فى مشاريع أخذت طريقها الى التنفيذ. بينما، وعلى عكس ذلك، نجد فى كندا نفس النسبة تقريبا ولكنهم لاجئون من البلاد العربية نزحوا غالبا من أراضي ٤٨ ولهذا لم نجد مشاريع تحت التنفيذ لديهم. أما فى مصر والإمارات العربية المتحدة فنسبة المشاريع تحت التنفيذ نجدها أعلى (تصل الى ٣٠٪) مما يدل على أهمية القرب الجغرافي في تسهيل عمليات نقل رأس المال والخبرة، بينما قلت المشاريع تحت الدراسة الى ٢٣٪ و ١٩٪ على التوالي.

٧– لقد لاحظنا من خلال اطلاعنا على المشاريع المعلنة في الصحف وكأنها في طور التنفيذ، ولكن بعد الاستقصاء والسؤال تبين انها ليست اكثر من دراسات حيث ينتظر بعضها نضج عوامل سياسية واقتصادية. ولهذا ميزنا في دراستنا بين المشاريع قيد التنفيذ وقيد الدراسة. ولكي ندرك مدى خيبة الأمل التي يثيرها هذا الخلط، لنأخذ على سبيل المثال المشاريع المعلنة مع كثير من الدعاية من قبل جمعية Builders for Peace (بناؤو السلام).

بمبادرة من ميل لوفين(Mel Levine) وجيمس زغبي (James Zogby)، (الاول عضو سابق في الكونغرس من اصل يهودي والثاني مدير Arab Institute Of Washington من اصل لبناني) تم تأسيس جمعية (بناؤو السلام) مباشرة بعد توقيع اتفاق واشنطن بين منظمة التحرير واسرائيل في سبتمبر ١٩٩٣. وتهدف هذه الجمعية غير الحكومية، على حد تعبيرهم، الى تشجيع أعضائها رجال الأعمال على الاستثمار في الاراضي الفلسطينية. ويديرها مجلس ادارة وتتألف من ٢٦ رجل اعمال نصفهم من فلسطينيي امريكا والنصف الآخر من يهودها.

سنة بعد انشائها، اعلنت هذه الجمعية في رسالة دورية لها عن ٩ مشاريع ضخمة في طور التنفيذ من

قبل رجال اعمال فلسطينيين – امريكيين وغيرهم، وقد اكدت ان الاستثمارات سوف تبلغ خلال خمس سنوات مليار دولار (Editorial , Building Blocks, 1994)، وقد اقترحت كل هذه المشاريع لتستفيد من ضمانات وقروض مؤسسة ضمان الاستثمارات لما وراالبحار [٧٨] (OPIC Overseas Private Investmet Corporation) [٧٩]

نجد بعد سنتين من انشاء جمعية (بناؤو السلام)، ان كل المشاريع التي اعلنتها لم يتم تنفيذ حتى واحد منها. محمود الفرا، احد رجال الاعمال المؤسسين لها، ينتقدها بشكل عنيف قائلا:

" أخيرا فهمت انه اريد من هذه الجمعية ان تحقق اهدافاً دعائية غوغائية من اجل تمرير التطبيع الاقتصادي بين الفلسطينيين واليهود معلنين امام العالم ان مثل هذا التعاون بينهم ممكن. (...) ان التسعة مشاريع المعلنة من قبل آل جور وقت تأسيس هذه الجمعية اوقفت من قبل OPIC. وينبغي ان لا ننسى انها مؤسسة لها تاريخ ضد العرب، فهي التي تقدم ٥ مليارات دولار للعالم كله سنويا منذ ٢٠ عاما ولم تفعل ذلك الا مرة واحدة للبلاد العربية حيث قدمت مبلغاً رمزياً (١٠ مليون دولار) لشركتين امريكيتين تعملان في مصر."[٨٠]

أخيرا، رغم قلة رجال الأعمال في الشتات الذين استثمروا في الأراضي الفلسطينية، فان بعضهم سخر جل قدراته لذلك ونقل مركز ثقله الى الداخل، ولعل حالة محمود الفرا خير مثال على ذلك.

---

٧٨- بمبادرة من نائب رئيس الولايات المتحدة Al Gore، شملت الاراضي الفلسطينية في قائمة البلاد التي يمكن ان تقدم لها الـ OPIC، لكن الاجراءات العملية لهذه المنظمة معقدة للغاية فهي لا تقدم خدماتها الا بعد موافقة هيئة تنمية التجارة الامريكية TDA( (Trade Development Agency التي تدرس اقتصادية المشاريع المقدمة.

٧٩- من المشاريع التي اعلن عنها وكأنها قيد التنفيذ: فندق GRDG– غزة (٢٩٥ غرفة) الذي سوف يقوم بتصميمه وتنفيذه شركة Fairfax Engineering Design, Firm التي يديرها الفلسطيني الامريكي زياد كرم بالمشاركة مع Marriott International Corp. واعلنت OPIC انها ستقدم ٣٦،٥ مليون دولار كقرض، بينما تبلغ قيمة البناء ٥٨ مليون دولار. وقد اعلن ان هذا المشروع سيشغل ٧٥٠ شخصاً اثناء عملية البناء و ٣٠٠ موظف في الفندق ويفتح ١٧٠٠ وظيفة غير مباشرة في قطاعات مختلفة، وقد حدد شهر آذار ١٩٩٦ تاريخاً لانهاء العمل. ويفترض ان يشارك في هذا العمل رجل اعمال امريكي من اصل يهودي هو ستيفن جرين Steven Green مدير شركة Astrum International Corp. وهذه الشركة لها مشروعها الخاص في الاراضي الفلسطينية وهو مصنع لتعبئة المياه المعدنية، وقد اعلنت تكاليف هذا المشروع: ٢ مليون دولار للبناء، ٥ مليون دولار خلال ثلاث سنوات التشغيل. وقد ذكر انه يمكن لهذا المشروع تشغيل ٥٠ عاملاً اثناء عملية البناء و ١٠٠ آخرين بعد ذلك. وهناك مشاريع اخرى تساهم الـ OPIC في تمويلها مثل مصنع الباطون الجاهز الذي ستنفذه الشركة الامريكية Bucheit International في غزة واريحا.

٨٠- لقد اعلن آل جور في زيارته لاريحا في آذار ١٩٩٥ عن مساعدة للسلطة الوطنية الفلسطينية تقدر بـ ٦٠ مليون دولار، فهل تبقى حبراً على ورق؟ ويبدو لنا ان هذا "الكرم" الامريكي متعلق بضمان امن اسرائيل اكثر منه تعاطفاً مع الشعب الفلسطيني الذي عانى الاحتلال الاسرائيلي مدة طويلة. ميل لوفين Mel Levine عضو الكونجرس الامريكي ورئيس جمعية (بناؤو السلام) يبرر حماسته للاستثمار في الاراضي الفلسطينية بأن يكرر عند افتتاح (Building Block, 1994) ما قاله له سابقا شيمون بيريز بأن "كل دولار يستثمر في غزة هو دولار يستثمر في اسرائيل".

لقد أسس محمود الفرا ثروته مع إخوته السبعة (وخاصة أخاه الاكبر الدكتور صبري) فـي لـوس أنجلـوس مستفيدا من نشاط القطاع العقاري والتجاري هناك، وهكذا شكلوا مجموعة للشركات التى تتوزع نشاطاتها بين لوس أنجلوس (من خلال صفـا كوربوريشـن SAFA Corporation)، والقـاهرة (شـركة مكـة لتصنيـع السجاد، شركة المواد الطبية سيمكو لتصنيع الإبر الطبية والعدسات اللاصقة ومحاليلها وأجهزة المعاقين)، والسودان (فندق ومداجن حديثة) وصولا الى قطاع غزة، حيث أصولهم من خان يونس، ليؤسسـوا خمـس شركات بالمشاركة مـع اكبر الشـركات المصريـة فـي مجـال التصميـم الهندسـي والمقـاولات وفـي مجـال التجارة. وقد أسس مصنعين أحدهما لتصنيع قضبان لحام الأكسجين والآخـر مطحنـة قمـح لإنتـاج الدقيـق (لمزيد من التفصيل انظر الملحق رقم ١).

## المخـاطـرة جمـاعيـة: الشركات القابضة للاستثمار

فيما عدا الجهود الفردية من قبل رجال الأعمال الفلسطينيين فى الشتات للاستثمار فى الداخل، فقد تحـرك البعض لتعبئة جماعية من أجل ذلك وظهرت بالتالي مجموعة شـركات يمكـن ذكـر أهمهـا: بنـك فلسـطين للاستثمار، الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار، البنك الإسلامى الفلسطيني، شـركة فلسـطين للاسـتثمار، شركة السلام العالمية. (أنظر الملحق رقم ٢).

ولعله يمكن القول أن دور هذه الشركات ما زال محدداً [٨١] إذا قارناه بشركة فلسطين للتنميـة والاسـتثمار ذات الرأسمال ٢٠٠ مليون والتي انشئت في أعقاب اتفاقيات أوسلو. ولأهمية هذه الشركة سنتحدث عنهـا تفصيلاً لتوضيح سياق إنشائها، أهدافها، الشركات التابعة لها والاستثمارات التي قامت بها.

### شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)

بمبادرة من مجموعة رجال الاعمال الطموحين، انبثقت فكرة تأسيس شـركة فلسـطين للتنميـة والاسـتثمار (باديكو) في ١٤ تشرين الاول ١٩٩٣ كشركة مساهمة قابضـة متعددة الاغراض في اعقاب اتفاقية اوسـلو لمحاولة القيام بدور طليعي رائد ضمن مساهمات القطاع الخاص، وذلك من خلال تخصـص الشـركة فـي المشـاريع الاقتصاديـة الاسـتراتيجية والمتوسـطة الاجـل فـي المقـام الاول، حيـث لا تبحـث عـن الربـح الاقتصادي السريع بل عن انجـاز مشـاريع تتجـاوز امكانات الفرد الواحد. وقد استقبل الفكرة مجموعة كبيرة من رجال الاعمال الفلسطينيين وكذلك العرب ولكن في مناطق محدودة.[٨٢] ورغم بعض العراقيـل في البداية فقد ساهم في رأسمالها اكثر من ٧٠٠ مساهم، وقد اتفق المؤسسون علـى ان تعبـر بـاديكو عـن ارادة وطنية جماعية لا ارادة اشخاص معينين بحيث لا يستطيع ان يسيطر عليها احد على الاقل من ناحية المسـاهمة المادية، كما صرح لنا سكرتيرها العام زياد الترك. وهكذا تم تحـديد الحـد الاعلى للمشـاركة بـ ٢٪ من رأس المال (وزيد ذلك الى ٥٪ للمؤسسين فقـط حتـى يتـم تجميـع رأس المـال). بالمقـابل، تـم

---

٨١- فيما يتعلق بشركة السلام العالمية فان حجمهـا مهـم حيـث يبلـغ رأسمالهـا المصـرح بـه ٢٥٠ مليـون دولار، و لكنهـا تحـت التأسيس.

٨٢- لا بدّ ان نذكر ان بعض الدول العربية كالسعودية رفضت ان تنشر دعاية في صحفها.

تحديد الحد الادنى بـ ٢٥٠٠٠ دولار للمساهمين وذلك تجنباً لصغار المساهمين الذين لا يقوون على خطر الخسارة او على الاقل يطلبون ربحا سريعا [٨٣] وكما جاء في كتيب تعريفي صادر عن هذه الشركة (١٩٩٥) فانها تهدف عن طريق تأسيس الشركات المساهمة العامة واقامة مشاركات وتآلفات محلية وعربية، الى تحقيق عدد من الغايات، منها:

أ- تشجيع العمل الجماعي عن طريق تأسيس الشركات المساهمة العامة لتنفيذ مشاريع استراتيجية ومتوسطة الاجل والتي ليس بمقدور الاستثمار الفردي تنفيذها.

ب- القيام بتنمية وتشجيع الاستثمارات في المجالات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها الصناعية والعقارية والسياحية والاسكان والمشروعات الخدماتية والتقنية.

ج- انشاء و/او المشاركة في مشاريع رائدة ذات جدوى اقتصادية، اجتماعية ومالية.

د- الاستثمار في مشاريع سياحية متنوعة وبناء الفنادق والمنتجعات السياحية.

هـ- الاستثمار في مشاريع قائمة بهدف تطويرها فنيا واداريا، وفتح الاسواق الخارجية لمنتجاتها.

و- تحسين المناخ الاستثماري في فلسطين بوجه عام، وبالتالي جذب الاستثمارات الفلسطينية والعربية والدولية.

ولكي لا تُثار مشكلة فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج، فقد قررت باديكو ان تؤسس شركات في فلسطين وتطرح اسهمها للاكتتاب العام، بحيث يكون لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار نسبة مساهمة في حدود (٤٩٪) ويكون للأفراد والمؤسسات الفلسطينية نسبة (٥١٪)، على ان يتم انتخاب مجالس ادارة هذه الشركات من قبل المساهمين، وستقوم باديكو بتسمية مندوبها فقط. اما الشركات التي تم تأسيسها فهي: شركة القدس للاستثمار السياحي، شركة فلسطين للاستثمار العقاري، شركة فلسطين للاستثمار الصناعي. كما قامت او شاركت في المشاريع التالية: مشروع الاتصالات، مشروع سوق فلسطينية للاوراق المالية، مشروع المناطق الصناعية. ونظرا لاهمية هذه الشركات والمشاريع فقد افردنا لها ملحقا خاصا (انظر الملحق الثالث).

يمكن القول انه رغم كثير من العقبات التي يعاني منها الوضع في الاراضي الفلسطينية، فقد بادرت باديكو الى تنفيذ كثير من المشاريع.

وفي ختام حديثنا عن الاستثمارات الفلسطينية الفردية والجماعية في الداخل يمكن ان نقول انها تبقى متواضعة مقارنة بما يمكن تصوره من حجم الثروة الفلسطينية في الخارج، ولكنها هامة بالنسبة للمساعدات الدولية المفترض اعطاؤها للسلطة الوطنية (تقدر حسب الوعود بمليارَي دولار خلال ٥ سنوات). ولعل تطور هذه الاستثمارات الخاصة رهن بقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تحقيق ثلاثة

---

٨٣- تم انتخاب مجلس الادارة لاربع سنوات معطيا نوعا من انواع التمثيل للمناطق الجغرافية. وهناك ١٨ عضواً: الدكتور كمال الشاعر رئيسا، منيب المصري نائباً للرئيس ونبيل الصراف امينا للسر، اما الاعضاء فهم: صبيح المصري، محمد عبد الحميد شومان، يزيد المفتي، عبد القادر الدويك، توفيق سعيد خوري، حسين الشرفاوي، خلدون ابو حسان، رياض صادق، رمزي دلول، زاهي خوري، عزمي عبد الهادي، نبيل الشوا، نضال السختيان، خليل التلهوني، يوسف غانم.

أهداف: من جهة، تشريع القوانين الواضحة لتشجيع الاستثمار، [٨٤] ومن جهة اخرى تحقيق استقلالية سياسية واقتصادية عن اسرائيل، وأخيرا تسريع العملية الديمقراطية التي تؤمن نوعاً من انواع المناخ الاستثماري المستقر الضروري لجلب المستثمرين. ولعل هذه السلطة لم تستفد كثيرا من تجربة الصين الناجحة منذ عهد قريب لجذب الشتات الصيني.

---

٨٤- هناك تخبط في الاجراءات والقوانين التي تسنها السلطة الفلسطينية ولكن هنالك ايضاً توجهاً جاداً لديها بالارتقاء الى مستوى من الثبات القانوني الذي يؤمن المناخ الملائم للاستثمار. فبعد انتظار طويل صدر قانون الاستثمار في تشرين الثاني ١٩٩٤ والذي بموجبه يمنح المستثمر الاجنبي ١٠٠٪ من المشاريع التي تقام في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

ونص القانون على انشاء هيئة عامة للاستثمار لوضع السياسات الاستثمارية واصدار الموافقات على المشاريع الاستثمارية وتسهيل اقامتها، وكذلك انشاء ثلاث مناطق صناعية في كل من غزة وجنين واريحا. ومنح مشروع القانون اعفاءات جمركية لمدة خمس سنوات للمشروع الذي يزيد رأس ماله على ٥٠٠ الف دولار ويوفر ما لايقل عن ٢٥ فرصة عمل، ومنح اعفاءات جمركية لمدة ثلاث سنوات للمشروع الذي لا يقل راس ماله عن ١٥٠ الف دولار ويوفر ٢٥ فرصة عمل او اكثر، واعفاءات جمركية لمدة سنتين للمشروع الذي لا يقل رأس ماله عن ١٠٠ الف دولار ويوفر ١٠ فرص عمل او اكثر .واجاز مشروع القانون لهيئة الاستثمار منح اعفاءات اضافية للمشاريع التي يخصص ٥٠٪ من انتاجها او اكثر للتصدير بشرط ان لا تقل القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها عن ٣٠٪. وكفل مشروع القانون للمستثمر الاجنبي الحق في تحويل رأس ماله وارباحه الى الخارج بالعملة التي يريدها، وعدم المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر الاجنبي بفعل التأميم او المصادرة او اي اجراء يحرم المستثمر الاجنبي من السيطرة على مشروعه.

# الفصـل الخامـس

## رأس المـال والسـلطة

## تشكيل تجمعات رجال الأعمال

تبحث كل النخب الاقتصادية، اضافة للمنفعة المادية والمنطق الفردي والمتع الحسية، عن رأسمال اجتماعي او بمعنى اخر عن السلطة. ولكن عندما يتعلق الامر برجال اعمال من فئة فلسطينيي الترانزيت (التي عرفناها في المقدمة)، فهم لا يستطيعون ان يشغلوا مناصب سياسية ولاحتى ان يكونوا مرشحين لانتخابات، وذلك لكونهم غرباء. لكن هذا لا يمنع ان يستخدموا استراتيجيات متنوعة للحراك الاجتماعي. فمن بينهم من يحاول تبني استراتيجية عمل مشترك لتدعيم موقفهم في المجتمع المضيف وفي المفاوضات المحتملة مع السلطة الوطنية الفلسطينية. أما البعض الآخر فيلجأ الى نشاطات ثقافية تجعلهم فاعلين على الأقل على مستوى المجتمع المدني في البلد المقيمين فيه.

ولا تنبع أهمية إنشاء تجمعات لرجال الأعمال من كونها مشروع معارضة للدولة (في حالتنا السلطة الوطنية الفلسطينية) بل من كونها تعبر عن مشاريع لوبي يمكن لها ان تلعب ذات يوم دورا في اتخاذ قرارات سياسات التنمية أو الشؤون العامة. ويمكن أن نجد ثلاث مجموعات من هذه التكتلات: الأولى هي المجموعة التي تدعم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. ومنها الصندوق الموحد للأراضي المقدسة United Holy Land Fund في شيكاغو الذي تأسس في عام ١٩٦٧ وهو مؤلف بشكل أساسي من رجال أعمال في الولايات المتحدة وهدفه جمع التبرعات والمساعدات للشعب الفلسطيني، وهو يؤيد اتفاقيات السلام. وعلى نفس الشاكلة نجد الصندوق العربي الفلسطيني الذي تقتصر نشاطاته على غرب أمريكا (ولاية كاليفورنيا) وهو بصدد تجميع ٢٠ مليون دولار لبدء مشروع لتصنيع مواد البناء في الأراضي المحتلة.

أما النوع الثاني فهو مختلف من حيث البنية والأهداف. فهو يشمل رجال الأعمال والمهنيين وغالبا على مستوى عربي. فنجد مثلا في شيكاغو "جمعية البنكيين العرب في شمال أمريكا" و "غرفة التجارة في وسط أمريكا" وكذلك "جمعية المهنيين ورجال الأعمال العرب الكنديين"، وقد قامت هذه الأخيرة بزيارة كل من غزة والأردن والعراق لدراسة امكانات الاستثمارات هناك.

أما فيما يتعلق برجال الأعمال في البلاد العربية فقد رأينا في الحالة المصرية ان هامش المناورة محدود للغاية. فهم لم يستطيعوا تجميع قواهم إلا حديثا وفقط في مصر، وكان هناك محاولتان لتشكيل تجمع لهم: الأول تشكل في عام ١٩٨٨ تحت اسم "هيئة العمل الاجتماعي" والآخر في عام ١٩٨٩ تحت اسم "اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر". وقد فشلت هاتان المحاولتان لأسباب سياسية لن نتطرق اليها. ولكن بعد بدء عملية السلام في مدريد تغيرت الظروف وسمحت منظمة التحرير والسلطات المصرية بإنشاء "جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين" في القاهرة في آذار ١٩٩٤.

وتعتبر أهمية هذين النوعين من الجمعيات محدودة للغاية. ومع مؤسسة التعاون (Welfare Association) يظهر نوع جديد من هذه الجمعيات، حيث تتميز هذه المؤسسة التي تهتم بالشؤون الفلسطينية باستقلاليتها عن منظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي عن السلطة الوطنية، وبثقلها المادي وسلطتها الرمزية الهامين.

## مؤسسة التعاون

تعتبر هذه المؤسسة من أهم جمعيات الشتات الفلسطيني، وقد أسسها ١٠ رجال أعمال فلسطينيين بارزين في عام ١٩٨٣ في جنيف ساهم كل منهم بمليون دولار، إضافة الى مجموعة من المفكرين الفلسطينيين. ويضم مجلس أمناء هذه المؤسسة أسماء رجال أعمال ومثقفين من الدرجة الأولى بحيث يتعاون المال والفكر في توجيهها.[٨٥]

إن قاعدة العضوية المميزة التي تستند إليها مؤسسة التعاون (حيث تضم هذه الجمعية عدداً كبيراً من الأعضاء بكامل العضوية أو أعضاء مؤازرين) وتوجهاتها التنموية التي تعتمد على تمويل احتياجات المجتمع الفلسطيني (في الشتات والأراضي الفلسطينية) من خلال الجهاز الميداني والبعد الدولي لعلاقاتها، قد مكنها من تحقيق أهدافها (ولو أن المساهمات في بعض المجالات كانت متواضعة) مما جعلها تحتل مكانة مرموقة على الصعيد الدولي. فحسب كتيب وزعته الجمعية بمناسبة مرور عقد كامل على نشاطاتها (١٩٨٣ - ١٩٩٤) [٨٦] فقد تمكنت عبر هذه السنوات من تمويل المشروعات والبرامج التنموية في مجالات: التعليم وتنمية القوى البشرية، الصحة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، وتطوير المؤسسات والجمعيات غير الحكومية في عموم فلسطين، بمبلغ ٣٩ مليون دولار من مواردها الذاتية و ٤٠ مليون دولار عبر التمويل العربي والدولي.

هذا وقد بلغ مجموع الدعم المعتمد لعام ١٩٩٥ (١,٨٤٩) مليون دولار من مصادر المؤسسة الذاتية. وقد شملت مجموعة برامج لتنمية القوى البشرية والثقافة والهوية والتطوير المؤسسي [٨٧] ومما يدل على المكانة المرموقة لهذه المؤسسة على الصعيد العربي تنظيم مهرجان (من أجلك يا قدس) في أبو ظبي

---

٨٥-لعل من الضروري ان نورد اسماء اعضاء مجلس الامناء لمعرفة كيف ضمت هذه الجمعية شخصيات بارزة في مجالي المال والفكر المتوزعين في كل اصقاع العالم:

من رجال الاعمال: عبد الحميد شومان رئيسا لمجلس الامناء، حسيب صباغ نائبا للرئيس لشؤون العلاقات الدولية، عبد المحسن قطان نائبا للرئيس لشؤون العلاقات مع المؤسسات العربية والاستثمار والتخطيط، ومنيب المصري نائباً آخر للرئيس لشؤون تنمية الموارد والعلاقات مع مؤسسات التمويل الفلسطينية، وعبد العزيز الشخشير امينا للصندوق، سعيد خوري، صبيح المصري، جميل البديري، جودت الشوا، خلدون ابو حسان، رمزي دلول، رياض شاهين، سامر خوري، نبيل الشوا، نبيل صراف، نبيل قدومي، نزار جردانى، هشام قدومي، وائل كنعان، محمد العلوي، سمير عويضة، نور الدين سحويل ؛ ومن بين المفكرين إبراهيم أبو لغد، إدوارد سعيد، أنطوان زحلان، أنيس قاسم، باسل عقل، يوسف صايغ. هذا وقد ضم مجلس الأمناء أسماء عربية معروفة لإعطاء الجمعية بعدها القومي كالأخضر الإبراهيمي، سعاد الصباح. يمكننا أن نذكر أسماء لا نعرف مواقع اصحابها: بشر جردانى، حازم ملح، خالد السفري، عصام أبو عيسى، عصام العظمة، فاروق خاروف، مازن دروزة، محمد نجم، نازك الخريري، يوسف أسعد، منير الكالوتي، هذا ويدير الجمعية مدير عام هو فكتور قشقوش.

٨٦- مؤسسه التعاون ( ١٩٨٣ - ١٩٩٤) "عقد كامل من الدعم التنموي و الانساني"، جنيف، ١٩٩٤.

٨٧ - ( التعاون، نشرة داخلية فصلية تصدر عن مؤسسة التعاون، جنيف، العدد ٥، أكتوبر ١٩٩٥). هذا وقد أقرت المؤسسة خطة تهدف الى تمويل مجموعة من المشاريع بقيمة إجمالية تبلغ نحو ٦ ملايين دولار خلال برنامج متكامل على مدى الثلاث سنوات المقبلة.

تحت رعاية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان هدف هذا المهرجان شحذ الرأي العام العربي لمواجهة " الخطر الإسرائيلي لتهويد القدس ". وقد تقدمت المؤسسة بمشاريع لترميم الآثار الإسلامية والمسيحية في القدس القديمة ودعم الوجود العربي هناك لبناء منطقة سكنية بمساحة ١٠٠٠٠ متر مربع في المدينة المقدسة.[٨٨]

ويمكن التساؤل: هل حققت هذه المؤسسة حلم مؤسسيها بأن تكون على غرار الصندوق القومي اليهودي، حسب تعبير منيب المصري، مستخدمة قوة الشتات الضاربة من أجل بناء الأراضي الفلسطينية؟ لن نجيب هنا على هذا السؤال لعدم كفاية المعلومات لدينا، ولكن يمكن أن نلاحظ بعد ١٢ سنة من إنشاء مؤسسة التعاون أن جهود بعض رجال الأعمال المؤسسين لها لم تتركز على تنمية هذه المؤسسة فقط، بل تبعثرت في اتجاهات مختلفة. وننتقل الآن الى دراسة العلاقات بين مجموعات رجال الأعمال مع السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، والمجموعات المستقبلة من جهة أخرى، وسندرس كذلك المساهمات العامة والثقافية التي أقيمت على المستوى الفردي.

## رجال الأعمال والسلطة الوطنية: هل العلاقات تناقضية؟

ينبغي أولا أن نوضح أنه لا يمكن أن نتحدث عن موقف واحد لرجال الأعمال الفلسطينيين إزاء السلطة الوطنية الفلسطينية. وعندما اتحدث عن هؤلاء فانني أقصد الملتزمين سياسيا واقتصاديا في عملية بناء الكيان الفلسطيني. وعلى أية حال لا يشكل هؤلاء مجموعة مصالح متجانسة. ولهذا يجب أن لا ننسى ونحن نحلل الفروق والتباينات الذاتية والموضوعية في داخل هذه المجموعة، ان افتقاد التجانس هو من سمات كل المجتمعات.

أن توازنات القوى تتمحور حول عده خطوط تناقض: تناقض بين رجال الأعمال في داخل الأرض المحتلة، تحت مطرقة الاحتلال وسندان فوضى ومركزية السلطة الوطنية، وبين أولئك في الشتات الذين يتمتعون غالبا بحرية المجتمع المضيف؛ تناقض بين جيل نكبة ١٩٤٨ الذي يشعر بأنه منسي في عملية السلام، وبين جيل ١٩٦٧ المتمتع بحق العودة الى أرضه؛ تناقض بين أنصار اتفاق أوسلو وبين المعارضين له؛ تناقض بين الذين يؤيدون منظمة التحرير وبين أنصار حماس أو اليسار الفلسطيني؛ تناقض بين كبار رجال الأعمال وبين الصغار منهم الخ.

وتختفي خلف شعار الوحدة الوطنية هذه المصالح المتناقضة التي تظهر في كل اجتماع بين رجال الأعمال. وللمفارقة فان هناك تعايشاً بين هذه التمايزات الاجتماعية والسياسية والجيلية طالما ان مجموعات رجال الأعمال تحاول الحفاظ على مرجعية مشتركة واحدة. فعلى سبيل المثال أبدى بعض رجال الأعمال الفلسطينيين في الداخل امتعاضا من تهافت بعض زملائهم في الخارج وخاصة في الأردن

---

٨٨ – تم تنظيم هذا المهرجان من قبل المجمع الثقافي في أبو ظبي بالتعاون مع اللجنة المحلية لمؤسسة التعاون على مدى أسبوع كامل من ٣١ تشرين أول ١٩٩٥ الى ٥ تشرين ثان ١٩٩٥. وقد شملت فعالياته حفل افتتاح دعي اليه كبار الشخصيات العربية والإسلامية والمسيحية، ومعارض ثقافية وتراثية، وحفلاً نسائياً وحفلاً غنائياً فلكلورياً وندوة عن القدس وعشاء خيرياً وأمسيات شعرية ومارائون القدس وعروضاً سينمائية وحفلاً للأطفال.

على شراء أسهم شركة تحت التأسيس للنقليات بين المدن الفلسطينية وبين هذه المدن والعواصم العربية. فهم يعتقدون أن لهم الأولوية لأنهم " الصامدون في وجه الاحتلال الإسرائيلي ". كما يمكن أن نذكر أن آخرين استجوبناهم في الداخل أبدوا عدم حماستهم للمشاركة في شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، باعتبارها حسب قولهم " شركة مدارة من الخارج". ولهذا سارع البعض الى انشاء شركات مساهمة في الداخل مثل بيت مال المسلمين. كما انتقد البعض الآخر نقل أموال المودعين في الداخل في بعض البنوك الفلسطينية التي فتحت فروعا لها في الضفة وغزة لاستخدامها في قروض في الخارج.[٨٩]

فيما يتعلق بالعلاقات بين بعض مجموعات رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات والسلطة الوطنية الفلسطينية، يمكن القول أن هناك ٣ فترات: ما قبل أوسلو، بين أوسلو ومايو ١٩٩٥، ما بعد ذلك.

## ما قبل أوسلو: بعض الالتزام السياسي

لم تكن في يوم من الأيام منظمة التحرير الفلسطينية معزولة عن فئة رجال الأعمال، ويمكن القول أنها حتى انبثقت من بوتقتهم. لقد حافظ ياسر عرفات على علاقات متينة مع من يسميهم " كومبرادور" (بالمعنى غير السلبي للكلمة). ففي منتصف الخمسينات، ضم اتحاد الطلبة الفلسطينيين في القاهرة الذي كان يرأسه ياسر عرفات، مجموعة من أعضاء الهيئة الإدارية الذين كانوا رفاق دربه قبل أن يصبحوا رجال أعمال. ويعتبر زهير العلمي، مدير شركة خطيب وعلمي التي تعتبر من أكبر الشركات الاستشارية الهندسية على المستوى العربي، من أوائل المؤسسين لحركة فتح، فقد انتخب في عام ١٩٥٦ اثناء دراسته الهندسة في القاهرة عضوا للهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة، وترأس في عام ١٩٧١ مؤتمر الحركة. ولكنه بسبب تحفظه على طريقة عمل ياسر عرفات جمد عضويته في المجلس الثوري في عام ١٩٨٢، ومنذ ذلك الحين حافظ على علاقات طيبة معه ولكن ذلك لم يمنعه من انتقاده.

كما ضمت حركة فتح منذ انطلاقتها في بداية الستينات رجال أعمال فلسطينيين. فلقد استفاد ياسر عرفات من كونه مالكاً لثلاث شركات مقاولات في دولة الكويت في التعرف على الرأسماليين الفلسطينيين في الخليج. وبهذا الصدد، يمكن أن نذكر جويد الغصين الذي ساهم في بناء الإمارات العربية المتحدة منذ استقلالها من خلال شركات المقاولات التي أسسها. وقد انتخب عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٧ ورئيسا للصندوق القومي الفلسطيني وعضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في عام ١٩٨٤ (حتى عام ١٩٩٦).[٩٠] كما يمكن أن نذكر عبد المحسن قطان الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني قبل أن يصبح من كبار المقاولين في الكويت. أما نبيل شعث فقد بدأ مسؤولاً في مجلس التخطيط الفلسطيني وقد طور نفسه ليرأس ويملك شركة تيم (TEAM)، أكبر شركة عربية للإدارة. وباستثناء نبيل شعث الذي ظل مخلصا لياسر عرفات والذي أصبح الآن وزيرا للتخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الأسماء الثلاثة التي ذكرناها حافظت على مسافة

---

٨٩ – اثير مثل هذا النقد في ندوة العلاقات الاقتصادية المصرية الفلسطينية المنعقدة في القاهرة في ٢ و ٣ كانون الثاني ١٩٩٥.

٩٠– ترجع نشاطات جويد الغصين السياسية الى ما قبل ذلك، فقد كان أيضا عضوا في اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب الفلسطينيين في القاهرة ممثلا عن البعثيين. ( مقابلة معه في شهر تشرين الثاني ١٩٩٥).

محددة من العمل السياسي المباشر.

إذن فالوشائج بين بعض رجال الأعمال ومنظمة التحرير الفلسطينية ظلت حميمة رغم تذبذبها مع اختلاف الظروف والمواقف السياسية التي اتخذتها السلطة. وفيما عدا نبيل شعث، فقد حافظ رجال الأعمال الذين ذكرناهم على استقلالية تامة عن السلطة، ولعل ذلك هو السبب الذي حدا بهم في لحظة من اللحظات الى القطيعة معها.

لقد لعب " الكمبرادور الفلسطيني" (وفق تعبير ياسر عرفات) في المرحلة الأولى من إنشاء حركة فتح، دورا أساسيا في تمويل نشاطات هذه الحركة، في الوقت الذي لم تكن قد اعترفت فيه الدول العربية بالحركة بعد ويعتبر الموضوع المالي في غاية الحساسية، فلقد أدى موقف عبد المجيد شومان في عام ١٩٦٧ في قطع المعونات عن منظمة التحرير التي ترأسها أحمد الشقيري (والذي كان مختلفا آنذاك مع ياسر عرفات)، الى تسريع استقالته وتهيئة الأمور لكي يتسلم أحمد حمودة المنظمة ومن بعده ياسر عرفات.

وفي أيلول الأسود عام ١٩٧٠ استطاع منيب المصري، صاحب الشركة الهندسية EDGE، أن يلعب دورا بارزا كوسيط بين ياسر عرفات والسلطة الأردنية بحكم منصبه آنذاك وزيراً للاشغال العامة في حكومة الاردن. فقد قام بزيارة لياسر عرفات في أحراش الأردن بمرافقة عبد المجيد شومان والسفير السعودي ولكن محاولاتهم آنذاك باءت بالفشل.

ومع مشاريع التسوية التي طرحت على الجانب العربي والفلسطيني بالتحديد، لاحظنا من خلال مقابلاتنا وقراءتنا لبعض ما كتب، أن هناك مجموعة من رجال الأعمال البارزين والقريبين من منظمة التحرير الذين مارسوا بشكل مستمر شكلا من أشكال التأثير على ياسر عرفات في اتجاه الاعتدال وملازمة القول بالفعل، وذلك من خلال الإلحاح عليه بدخول العملية السلمية. فكما يذكر(Janet Wallach, 1992: 390) ففي المحاولات الجارية من قبل الإدارة الأمريكية في عهد ريغان في أواخر ١٩٨١ لإقناع عرفات بقبول قرار ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية، قدم عرفات ثلاث أوراق حول موقفه من ذلك. لقد كتبت الورقة الأولى من قبل حنا سنيورة، رجل الأعمال والصحفي المقدسي، ومجموعة من المعتدلين في الضفة الغربية، أما الثانية فقد كتبتها مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين بمن فيهم عبد المجيد شومان، وأما الثالثة فقد كتبها رئيس وزراء سابق لمصر وهي تعبر عن الخط الأكثر صلابة باتجاه التسوية في الشرق الأوسط.

من هنا يمكن الاستنتاج أن هناك ثلة من رجال الأعمال الذين أرادوا أن يوحدوا وقفهم باتجاه التسوية ويدفعوها الى الأمام، هذا وقد تكرر كثيرا من خلال مقابلاتنا مع رجال الأعمال اسم حسيب الصباغ مدير شركة اتحاد المقاولين (وكذلك مستشاره السياسي باسل عقل) اللذين لعبا دورا حاسما في التحضير للحوار الفلسطيني الأمريكي. ومن مفارقات القدر أن وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز في عهد ريغان هو نفسه المدير التنفيذي لبكتل (Bechtel)، شركة البناء العالمية التي دخلت في مشاريع عدة في العالم العربي مشاركة من الباطن من قبل شركة اتحاد المقاولين، وقد جعل ذلك من حسيب صباغ وجورج شولتز صديقين وقد سمحت هذه الصداقة لحسيب صباغ أن يهيئ الأجواء للحوار بين الإدارة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الأمور لم تجر في سهولة، فقد طلب الأمريكان كشرط مسبق لهذا

الحوار أن يقوم ياسر عرفات باسم منظمة التحرير بإدانة الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وقد أراد عرفات أن يتم ذلك في مجلس له الصفة العالمية، وللصدفة فقد كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بصدد تنظيم يوم لدعم القضية الفلسطينية، لكن الولايات المتحدة رفضت منح تأشيرة دخول لياسر عرفات مما حدا الجمعية العمومية للانتقال الى جنيف. وفعلا صرح عرفات في ١٣ كانون الأول ١٩٨٨ أنه يرفض العنف بكل أشكاله وأنه ينادي بتطبيق قرار ٢٤٢ الذي يضمن حق وجود جميع دول المنطقة بما فيها دولة فلسطين. ولكن الإدارة الأمريكية اعتبرت خطابه " غامضا"، فهو لم يلفظ " الكلمات السحرية " المتضمنة نبذ الإرهاب والاعتراف بإسرائيل. لقد استاء عرفات كثيرا من الموقف الأمريكي واعتبر ذلك دعوة لما سماه آنذاك ال "ستربتيز"، فهو الذي اقنع بصعوبة شديدة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي اجتمعت قبل أيام من مؤتمر جنيف بقبول فحوى خطابه، وهو الذي فعل تماما ما كانت تريده الإدارة الأمريكية كشرط لبدء الحوار معه. وهكذا توترت الأجواء وبدا أن إمكانات الحوار باءت بالفشل. وهنا كان لتدخل ثلاثة رجال أعمال: حسيب صباغ، منيب المصري، عبد المجيد شومان، كما يبدو، دور حاسم في إقناع عرفات بأن يعلن في مؤتمر صحفي بشكل أوضح ما تريده الإدارة الأمريكية، وقد نقل حسيب صباغ النص المطلوب حرفا حرفا مما جعل الولايات المتحدة أخيرا تقبل الحوار مع المنظمة. إذن يمكن القول أن هؤلاء الثلاثة لعبوا من خلف الكواليس مؤثرين على ياسر عرفات باتجاه ملازمة القول بالفعل. ويمكن القول هنا أن ذلك هو الفرق بين رجل الأعمال والسياسي، فالأول يؤمن بالوضوح على شاكلة ما يتعامل معه من عقود اقتصادية، بينما يريد الآخر دائما أن يترك ثغرة في خطابه لتتعدد التفسيرات. ولعل ذلك السبب أيضا هو الذي جعل مجموعة من رجال الأعمال، إضافة الى بعض المفكرين الفلسطينيين، تقنع عرفات في نهاية شهر حزيران ١٩٨٣ بأن يعلن عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعن حكومة بالمنفى، وبالتالي إقامة بنية أكثر تكنوقراطية وأكثر ديمقراطية لتستبدل بذلك الهيكل الثوري لمنظمة التحرير. هذا ولقد تردد عرفات كثيرا آنذاك. (Andrew Gowers and Tony Walker, 1990: 305).

ولكن من الملاحظ أن بعض الذين دفعوا المنظمة للمفاوضات لم يقتنعوا بالنتائج الموصوفة بأنها ضحلة التي توصلت اليها اتفاقيات أوسلو كما هي الحال في موقف حسيب صباغ، وعبد المحسن قطان، وعبد المجيد شومان. وهذا يوضح في النهاية أن دورهم لم يكن أكثر من وسيط لتحفيز المفاوضات، وبعد ذلك كان للقيادة السياسية لمنظمة التحرير دور الريادة في هذه العملية.

لكن يمكن أن نتحدث عن دور أهم لرجال الأعمال كصمامات أمان حالت دون تفجر العلاقات السياسية بين بعض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أو على الأقل المساعدة في تحسين هذه العلاقات بعد مرور العواصف، مستفيدين من وضعهم كحاملين لجنسيات الدول التي يعيشون فيها إضافة الى أصولهم الفلسطينية الراسخة. وهذا ما ذكره لنا بعض رجال الأعمال عن دور عبد المحسن قطان، كويتي الجنسية، أو صبيح المصري، سعودي الجنسية، وغيرهما عن محاولاتهم المتكررة لتحسين العلاقات الخليجية الفلسطينية بعد حرب الخليج.[٩١] وسنتناول لاحقاً الدور الحاسم الذي لعبه عبد المجيد شومان في العلاقة الأردنية الفلسطينية المتذبذبة والمتقلبة.

---

٩١ – هذا الموقف الوسطي لم يمنع عبد المحسن قطان من أن ينتقد بشدة موقف منظمة التحرير من الغزو العراقي للكويت.

## بعد أوسلو: شك متبادل

تتسم العلاقة بين رجال الأعمال في الخارج والسلطة الوطنية الفلسطينية بالتوتر والحدة مع ان كل طرف يحاول إخفاء ذلك. وإذا كان عرفات قد استخدم تعبير كمبرادور (بالمعنى الساخر للكلمة) للحديث عن رجل الأعمال، فإنه أصبح يشير اليهم في بعض المناسبات بتعبير "روتشيلد"، كما ذكر لنا أحدهم، وذلك لاختزال دورهم الى مجرد رأسماليين يساهمون في بناء الاقتصاد. من جهة ياسر عرفات، فقد كان ماهرا في تعامله مع رجال الأعمال: ففي الأيام الأولى من وصوله الى غزة أقام في بيت أحد أهم رجال الأعمال هناك (عقل مطر). ولم يرق ذلك رفاق دربه المناضلين. لكن هذا الحدث الرمزي لا يمكنه إخفاء حذر عرفات من هذه الشريحة. ولعل الحادثة الطريفة التالية التي رواها لنا أحد رجال الأعمال تدل على ذلك: لقد طلب منيب المصري، نائب رئيس مجلس إدارة باديكو وهو من المقربين الى منظمة التحرير، من عرفات، خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي المنعقد في الدار البيضاء عام ١٩٩٤، أن يعلن للشركات الأجنبية التي تريد الاستثمار في الأراضي الفلسطينية أن تتصل بشركته بصفتها أكبر شركة مساهمة فلسطينية للتنسيق معها ودراسة إمكانية مشاركة فلسطينية في المشاريع المقترحة. وقد دعت باديكو عدة مئات من رجال الأعمال العرب والغربيين لحفل غداء ولكن عندما أخذ ياسر عرفات الكلمة لم يذكر باديكو مطلقا واكتفى بالقول ان على كل مستثمر يريد أن يستثمر في الأراضي الفلسطينية أن يتصل به شخصيا !

على أية حال ومهما تكن طبيعة اختلاف المصالح بين رجال الأعمال الذين قابلناهم، فإن شعورا بالضيق والقلق يكتنفهم من الطريقة التي تدير بها السلطة الوطنية الفلسطينية المصالح والسياسات العامة. يشعر معظمهم بضرورة إيجاد قواعد محددة للإنجاز والتقدم تخرجهم من اعتباطية وارتجالية شخص واحد. لقد انزعج البعض من الانتظار أياما قبل أن يستطيع مقابلة عرفات أو أحد وزرائه لحل مشكلة ما تعترض مشاريعهم، وهم الذين لم يعتادوا على هذه البيروقراطية وهذه المركزية في بعض بلاد الشتات وخاصة القادمين من أمريكا.[٩٢]

يتبنى رجال الأعمال الفلسطينيون اتجاهين مختلفين:

يعتبر الاتجاه الأول أن التنمية الاقتصادية هي شرط لا غنى عنه من اجل دفع وتكريس السلام، بينما يرى الاتجاه الثاني أن علينا أولا حل المشاكل السياسية ثم يأتي الاقتصاد بعد ذلك ويقابل كل اتجاه مجموعة مميزة من رجال الأعمال: المجموعة الأولى، صغيرة الحجم ولكن لها ثقلاً اقتصادياً عظيماً، تفضل العمل برصانة وهدوء. وقد فضلت هذه المجموعة ان تعمل على ارض الواقع قبل البدء بنقد السلطة الوطنية.

---

٩٢ – من الجدير أن نذكر أن جزءا من هذه البيروقراطية ناتج عن عوامل ذاتية من السلطة، ولكن هناك جزءاً هاماً موضوعياً يتعلق بالسلطات العسكرية الإسرائيلية صاحبة القرار في كثير من الأمور والتي تتميز ببيروقراطية فاسدة. وكما ذكر لنا أحد رجال الأعمال فانه " لا بد من دفع رشوات للحاكمية العسكرية الاسرائيلية من أجل الحصول على إذن لدخول القدس أو إسرائيل أو الحصول على ترخيص تجاري. (... ) إني مضطر لدفع مبالغ طائلة لموظفي الميناء حتى أستطيع تخليص بضاعتي. كما يكلفني غاليا التعامل مع محام إسرائيلي مشهور أستخدمه ليدافع عني أمام السلطات العسكرية. إنني أعاني كثيرا من نظام السمسرة الإسرائيلي ولعل هذا هو السبب في أن جزءا هاما من الإسرائيليين لا يريدون إنهاء الاحتلال".

لقد أكد لنا محمود الفرا أن هذه هي الطريقة الوحيدة للتأثير على قرارات السلطة: "لقد أقمت مشاريعي الاقتصادية ووجدت بعد ذلك اللحظة المناسبة لكي انتقد بعض تصرفات الشرطة وقوى الأمن بما في ذلك زوار الفجر".

أما الاتجاه الثاني فهو كبير من حيث الحجم، وهو يضع كشرط مسبق للاستثمارات، إقامة قواعد ديمقراطية وتطبيقها على ارض الواقع. لقد عبر بعض من يمثلون هذا التيار بشكل علني عن رأيهم من خلال عريضة وقعت عليها مجموعة كبيرة من رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين موجهة الى أبو عمار يطالبون فيها بتوزيع السلطات حسب الجدارة وإقامة نظام ديموقراطي. وقد نشرت هذه الوثيقة فيما بعد في جريدة "الحياة" مما أثار غضب عرفات. ويعتقد كثيرون، حسب ما ذكر لنا، انه إذا كان من حق عرفات حل الاشكال الوطني فهذا لا يبرر له أن يركز كل السلطة في يده ولا يبرر له "وجود الفساد الإداري الذي ينخر عظام سلطته".

وفي الحقيقة امتنع بعضهم عن الاستثمار للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لتعديل بعض المواقف السياسية أو الطريقة التي تدير بها السياسات العامة. لكن هذا لا يعنى أن كل هؤلاء ضد اتفاقية أوسلو، فقد اعتبر بعضهم أن الطريقة السرية التي أديرت بها أوسلو دون إطلاع الأردن قد أضرت بالعلاقات الفلسطينية الأردنية، وكان هذا النقد موجها خاصة من اولئك الذين يديرون أعمالهم الاقتصادية من الأردن. وامتعض البعض الآخر من ذلك أيضا لأنهم لم يستشاروا في العملية السياسية، وهم الذين لعبوا دورا في تحفيزها في الوقت الذي كانت فيه منظمة التحرير منظمة غير معترف بها من قبل بعض الدول الغربية.

بعد وصفنا للموقفين الأساسيين اللذين اتخذهما رجال الأعمال من عملية الاستثمار، لا بد لنا أن نذكر أنه لا يكفي أن نعرف فقط ما إذا كان رجال الأعمال يستثمرون أم لا. فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: لصالح اية جهة ستكون الاستثمارات؟ ففي الواقع تريد السلطة الفلسطينية من رجال الأعمال في الشتات أن يستثمروا لدعمها وليس لدعم مؤسسات المجتمع المدني. لقد دخلت السلطة في استراتيجية تناقض مع مؤسسات المجتمع المدني المزدهرة حتى قبل وصولها الى غزة (وذلك بفضل فترة الانتفاضة حيث كانت هناك سلطات محلية وطنية لتنسيق العمل النضالي والحياة اليومية وبفضل الدعم الدولي ودعم أهل الشتات لهذه المؤسسات).[٩٣] ونذكر على سبيل المثال جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية (PARC - Palestinian Agriculture Relief Committee) التي تملك آلاف الأمتار المربعة في الأراضي المستثمرة، وكذلك مراكز للبحث الزراعي ومركز تأهيل للفلاحين وجمعيات اقراض المزارع بالمال والبذور والآلات الزراعية. وتتكفل PARC بتسويق جزء هام من المحاصيل الزراعية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وتعتبر هذه الجمعية، التي تكفلت بالمسالة الزراعية في غياب سلطة وطنية، قريبة من أوساط حزب الشعب (الحزب الشيوعي سابقاً) الذي تتسم مواقفه بالاعتدال، بمعنى أنه مؤيد لاتفاقية أوسلو ولكنه ضد اتفاقية القاهرة المتضمنة تفاصيل تطبيق مبادئ أوسلو. ويرفض حزب الشعب حتى الآن الاشتراك في

---

٩٣- عبر أكثر من مراقب خارجي عن فعالية الجمعيات غير الحكومية الفلسطينية في الداخل التي استطاعت أن تنظم حياة شعب كامل تحت الاحتلال. وحتى الحياة الاقتصادية كانت تدار بواسطة تعاونيات وجمعيات أعمال يدوية ومهنية وذلك لتامين فرص عمل وإمكانية حياة كريمة لكثير من العاطلين عن العمل.

السلطة الوطنية، ولهذا السبب لم تستطع هذه السلطة حتى عهد قريب تسمية وزير الزراعة لانه لا معنى لوجود وزير في الوقت الذي يتركز فيه المجال الزراعي بيد مؤسسة لا تريد التعاون معه.[٩٤] وفعلا لاحظنا من خلال دراستنا لرجال الأعمال الفلسطينيين في عدة بلدان ان هناك من يفضل التعاون والاستثمار مع نشاطات الجمعيات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية، اكثر منه مع السلطات الوطنية الفلسطينية، وذلك بسبب خيبة أملهم منها ولتحسين الوضع التفاوضي المستقبلي مع هذه السلطة.

وبعد مرور فترة على تطبيق بنود الحكم الذاتي وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت تتضح للبعض أن "عجلة العملية السلمية توقفت عن الدوران وتداعى اتفاق أوسلو وتحول الى تراكمات من الخيبة "، وأن الإشكالات أصبحت جسيمة على المستوى الاقتصادي والسياسي والإداري. لذا قرر بعض رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين مرة أخرى تعبئة أفرانهم في اتجاه انقاذ الموقف واقتراح حلول جذرية لهذا الوضع، ومن هنا وزعت على مستوى محدود وثيقة باللغة الإنجليزية وتمت ترجمتها الى العربية بعنوان "الأزمة الفلسطينية والمخرج منها" ونشرت لاحقاً بتاريخ ٢٥ و ٢٦ حزيران ١٩٩٥ في جريدة "السفير" اللبنانية.[٩٥] لقد تناولت الوثيقة، التي اعلن انها ستعرض لاحقا لمناقشتها واقرارها، محددات الحكم الذاتي والتردي الاجتماعي والاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة وعزلة القيادة الفلسطينية في مقابل الهيمنة الاسرائيلية التوسعية، وخلصت الى اقتراح استراتيجية لحل الأزمة والخروج من المأزق تقوم على أهداف محددة تُعبأ لتحقيقها جميع المواهب والقدرات والخبرات الفلسطينية في منبر فلسطيني عريض ينطلق من مؤتمر قومي يضم المجلس الوطني الفلسطيني اضافة الى شخصيات ناشطة في الحقل العام يتم اختيارهم من مختلف الأوساط الفلسطينية (رجال أعمال، جامعيون ومهنيون) على أن تنضم إليهم شخصيات عربية غير فلسطينية مشهود لهم بالالتزام بالقضايا العربية وبالمسألة الفلسطينية على وجه التحديد.

ومن الواضح أن هذه المجموعات لا تريد أن تشكل بديلا لمنظمة التحرير على غرار المحاولات المتكررة من جبهات يسارية سابقا لخلق منظمة بديلة، وإنما تريد إحياء أجهزة هذه المنظمة لكي تأخذ دورها الفعال وبشكل ديمقراطي بعيدا عن شخصانية فرد واحد.

### ما بعد أيار ١٩٩٥

لم يستمر توتر العلاقات بين بعض مجموعات من رجال الأعمال البارزين والسلطة طويلا. فلقد حاولت مجموعة من الأشخاص ان تلعب دور الوساطة بين الطرفين. ولعل منيب المصري هو الأهم في هذا المجال. فهو قريب من أوساط ياسر عرفات الذي اقترح عليه وزارة، ولكن لعدم رضاه عن بعض الأمور اكتفى بقبول وزارة بدون حقيبة. ولكن منيب المصري قريب أيضا من أوساط رجال الأعمال

---

٩٤ - ويمكن أن نورد مثالاً آخر: فلقد انتقد بشدة نائب وزير الصحة الفلسطيني، مصرحا في الاجتماع السنوي للجمعية الموحدة للأراضي المقدسة في نيوجرسي (تشرين الأول ١٩٩٤)، بأن هناك أوساطاً دولية أرسلت أدوية ومعدات صحية لجمعيات خيرية صحية فلسطينية قريبة من أوساط حماس، بدل إرسالها الى الوزارة.

٩٥- لم تكن هذه الوثيقة موقعة من كاتبيها، وهذا يعني أنهم أرادوا أن يبقوا في الظل، ولذلك لن أفصح عن أسمائهم.

المنتقدين لعرفات كعبد المجيد شومان وحسيب صباغ وعبد المحسن قطان، فهو معهم في مؤسسة التعاون وعضو مجلس إدارة مؤسسة عبد الحميد شومان، كما أنه نائب رئيس مجلس إدارة باديكو التي تضم حوالي ٧٠٠ رجل أعمال فلسطيني وعربي. من خلال هذا الموقع المتميز بين الجهتين، تمكن منيب المصري أن يقرب بين وجهات السلطة ومعارضيها. وكانت ثمرة رحلاته المكوكية بين غزة وعمان اللقاء الذي جرى بين ياسر عرفات و ٢٠٠ رجل أعمال فلسطيني وأردني في قصر الهاشمية في عمان، والذي حضره أيضا الملك حسين في ٢٤ أيار ١٩٩٥. وجدير بالذكر أنه ليس من محض الصدفة أن يكون مكان الاجتماع هناك، فالوفاق مع رجال الأعمال هو وفاق مع الأردن، حيث اعتبر بعض هؤلاء أن خلافهم الأساسي مع السلطة هو بسبب تجاهلها للموقع الأردني المتميز. فالأردنيون والفلسطينيون يجمعهم القدر، فهم " المهاجرون والأنصار "، حسب تعبير عبد المجيد شومان. (الحياة ٢٠ أيار ١٩٩٥) وقد أخذ هذا الأخير الكلمة باسم رجال الأعمال، وهو الذي لعب دورا رئيسيا في تنظيم الاجتماع، حيث طرح هموم أقرانه، ومنها الفهم المشترك والواضح لاستراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وما يواجه ذلك من بناء المؤسسات وتوسيع فرص الاستثمار وتوفير المستلزمات الأساسية للتنمية. وقد أثار آخرون مسألة الشركات المساهمة العامة في الأراضي الفلسطينية وآلية عملها. كما أثيرت قضية الحرية الاقتصادية التي يطالب بها الكثيرون في الوقت الذي يحتاج فيه اقتصاد الأراضي الفلسطينية الى الحماية والتشجيع بوصفه اقتصادا وليداً يحتاج الى التشجيع، ونظرا لنسبة البطالة العالية هناك. (الحياة، ٢٥ أيار ١٩٩٥).

وكانت ثمرة هذا الاجتماع تشكيل **لجنة المتابعة الاقتصادية الأردنية الفلسطينية** المؤلفة من ١٥ عضوا ٩ منهم رجال أعمال فلسطينيون وهم عبد المجيد شومان رئيسا، حسيب صباغ، خلدون أبو حسان، منيب المصري، سعيد خوري، صبيح المصري، نبيل صراف، محمود الفرا، مصطفى مرتجى. ولابد لنا أن نذكر أن معظم هؤلاء الأشخاص يعيش في الأردن ومن هنا تأتى هويتهم المزدوجة (transnational status). وهذا الوضع الذي يبدو مريحا هو غالبا ما يكون بالعكس. فكيف يمكن لهؤلاء ان يوفقوا بين مشاريعهم الاستثمارية لبناء الكيان الفلسطيني وبين أعمالهم الجارية في الأردن؟ وتتعقد الأمور إذا عرفنا أن المصالح السياسية والاقتصادية للأردن لا تتطابق دائما مع مثيلاتها للسلطة الفلسطينية. ومن هنا جاء الدور الهام الذي تلعبه لجنة المتابعة لدراسة الاتفاقيات الجمركية والاقتصادية التي يمكن أن تسهل حركة رجال الأعمال والبضائع بين البلدين، كما أنيط بهذه اللجنة التنسيق الدائم وتمتين العلاقة وتوثيقها بين رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين والعرب، مع التركيز على التعاون الاقتصادي الأردني – الفلسطيني باعتباره رمزاً من رموز الاستقرار في البلدين. وقد تم الاتفاق في الاجتماع الأول من نوعه لهذه اللجنة في الأراضي الفلسطينية بـ تاريخ ١٩٩٥/٩/١٤ على تشجيع تأسيس المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصا دراسة مشروع لإقامة منطقة صناعية حدودية مشتركة، ومنطقة تجارة حرة، ومشروع تأسيس شركة طيران مشتركة، ومشاريع سياحية مشتركة في منطقة البحر الميت، ومشروع سياحي في مدينة القدس (الحياة ١٣ أيلول ١٩٩٥).

ولكن لدى دراسة نشاطات هذه اللجنة تبين أنها تتجاوز مجال متابعة التعاون الاقتصادي الفلسطيني الأردني، فهي تريد أن " تساعد " السلطة على أن تكون أكثر تكنوقراطية من خلال صندوق يخصص لتمويل استقطاب الكفاءات الفلسطينية وتوظيفها في مؤسسات السلطة الوطنية من أجل تحسين الأداء لدى

أجهزة الوزارات المختلفة، وقد تبرع فورا حسيب صباغ بمبلغ مليون دولار لتأسيس الصندوق، وقطع رجلا أعمال آخران وعدا بتقديم مليونين آخرين. وقد تكفلت مؤسسة عبد الحميد شومان بإنشاء بنك معلومات فلسطيني أردني. وانبثق عن لجنة المتابعة أيضا جمعية ثقافية سميت **مؤسسة التنمية الثقافية** يرأسها صبيح المصري وسكرتيرها العام هو الشاعر محمود درويش (الحياة، ١٣ أيلول ١٩٩٥).

ومنذ ذلك الوقت تواصلت اللقاءات والحوارات بين بعض مجموعات رجال الأعمال والسلطة الوطنية. وقد تتوج الأمر بانعقاد ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين في القاهرة من ٧-٩ تشرين الأول ١٩٩٥. فهي ثمرة التنسيق بين مؤسسة التعاون والأمانة العامة لجامعة الدول العربية من أجل توفير إطار مناسب لحوار حقيقي وبناء بين الجهات والمؤسسات والقطاعات المختلفة المعنية بإدارة الاقتصاد والتنمية في فلسطين. وقد وضعت الندوة لها كهدف: تهدف الندوة الى دعم إعادة الاعمار والتنمية في فلسطين وترشيدها ورفع كفاءتها وتضييق الفجوة ما بين القدرة التنموية الفلسطينية الاحتمالية ومعوقات التنمية الخارجية (الموضوعية) والداخلية (الذاتية).[٩٦]

ولأهمية هذه الندوة فقد افتتحها الرئيس ياسر عرفات ومندوبون عن كل من السكرتير العام للجامعة العربية، وزير الخارجية المصري وولي العهد الأردني الأمير حسن. وحضرها ثلاثون مشاركاً. ومن أهم المساهمين في أبحاث هذه الندوة من طرف السلطة: أحمد قريع و نبيل شعث و فيصل الحسيني، و من طرف رجال الأعمال: عبد المجيد شومان، منيب المصري، يوسف الشنطي، جمال أبو عيسى، عبد المحسن قطان. كما تحدث بعض المفكرين الاقتصاديين كيوسف صايغ وجورج عبد والقانونيين كأنيس القاسم. وإضافة الى الحوار بين سياسيين ورجال اعمال ومفكرين، كان هناك أيضا تفاعل بين رجال الأعمال في الخارج والداخل، وكذلك بين السلطة من جهة، والمؤسسات شبه المستقلة كمجلس الإعمار الاقتصادي -بيكدار- وبعض مراكز البحوث الفلسطينية في الداخل من جهة اخرى.

يمكن الحديث عن ثلاثة خطابات سيطرت على الندوة: الأول هو خطاب السلطة الذي تميز من طرف أبو علاء بالتقريرية والتفاؤلية الشديدة فيما يتعلق باتفاق أوسلو و بالطريقة التي أدارت فيها السلطة الوطنية

---

٩٦ - لقد اوضحت مؤسسة التعاون انها ستحقق هذه الأهداف عن طريق:

- القيام بمراجعة نقدية للسياسات والخطط والبرامج والمشاريع الخاصة بإدارة الاقتصاد وتوجيه التنمية في فلسطين، المطروحة حاليا من قبل الأجهزة والمؤسسات والأفراد، محليا ودولياً.

- المساهمة في بلورة السياسات والبرامج الاقتصادية والتنموية الهادفة الى الحفاظ على وحدة الأرض والشعب، وتعميق الترابط بين شرائح ومؤسسات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبين الكيان الاقتصادي الفلسطيني والعمق الاقتصادي الأردني والعربي.

- حشد الطاقات وتشكيل مظلة مؤسسية للتنسيق فيما بين المؤسسات والأفراد المعنيين بقضايا إدارة الاقتصاد والتنمية الفلسطينية، وتفعيل الحوار الفكري والجهد العلمي والعمل فيما بينهم، ولتصبح هذه المظلة مرجعية علمّية وتوثيقية، وأداة ضاغطة لاستمرار وتطوير مسيرة التنمية الفلسطينية.

- المساهمة في تطوير آلية تخطيطية تمويلية لدعم مسيرة إعادة الاعمار والتنمية في فلسطين بشكل فعال."

الفلسطينية الحكم الذاتي. لقد اعتمد على فكرة أن رجالات السلطة الاقتصادية يتمتعون بخبرة اقتصادية غنية ناتجة عن أربع تجارب: تجربة رجال الأعمال الفلسطينيين خاصة في الشتات، تجربة صامد، تجربة الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، تجربة الطواقم الفنية والمجالس المتخصصة في الأرض المحتلة. لقد أكد أيضا على الطبيعة المرحلية والانتقالية لاتفاق أوسلو، لكن هذه الفكرة بدت وكأنها تخفي عملية تجميلية للواقع الراهن. بينما كان نبيل شعث اكثر "واقعية" و تفهما للانتقادات الموجهة للسلطة مع أنه لجأ الى سياسة بعثرة الأوراق واعتبر، بشكل أو بآخر، ان الأخطاء التي ترتكبها السلطة الفتية تكاد تكون طبيعية في ظل العراقيل التي تفرضها إسرائيل. واتسم خطاب المفكرين بصراحة كبيرة وخاصة في نقدهم للطريقة التي أدارت فيها السلطة الوطنية الفلسطينية الحكم الذاتي.[٩٧] أما خطاب رجال الأعمال فكانت واضحة فيه رغبتهم في فتح صفحة جديدة وتفهم ما يحصل داخل الأرض المحتلة.

وبشكل عام، بدأ الحوار خجولا، و لكن ما لبث ان صار صريحا، ورغم ما تخلله في بعض اللحظات من انقطاع، وخاصة في النقاش الذي تلا ورقة القانوني أنيس القاسم، فان الاتجاه العام يعبر عن حرص كلا الطرفين على المحافظة على نبرة الحوار والتفاهم.

أخيرا، يمكن أن نتحدث قليلا عن دور رجال الأعمال في الداخل غير المنفصل عن دور نظرائهم في الخارج. فكلا الطرفين يبحث عن شكل من أشكال الاستقلالية. وقد شكلت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في نهاية سنة ١٩٩٥ برئاسة رجل أعمال مرموق في نابلس هو إبراهيم عبد الهادي. ولو أن هذه الجمعية حتى الآن تضم عدداً صغيراً من رجال الأعمال في الداخل، فإن طموحها يتجاوز ذلك حيث تعمل على تجميع صفوف رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج. وكانت أول محاولة للعب دور هي رفضها المشاركة في مؤتمر عمان الاقتصادي بسبب الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. وفي نفس الوقت رفضت الجمعية عقد لقاء مع شاحاك الحاكم العسكري للضفة الغربية، رغم اقتراحه اصدار تصريح دائم واستثنائي لرجال الأعمال لدخول القدس. ولكنهم رفضوا بسبب عدم السماح لجميع المواطنين بدخول هذه المدينة. وفيما يتعلق بعلاقتها مع السلطة الوطنية، حاولت هذه الجمعية التفاوض معها حول تنظيم قضية رخص تمثيل الشركات الأجنبية حيث أن المنافسة كبيرة على ذلك.

## مكانة متزايدة في المجتمعات المضيفة

لقد حاول رجال الأعمال الفلسطينيون بشكل عام أن تكون لهم مكانة في مجتمعات الهجرة. وهنا ينبغي التمييز بين فلسطينيي الترانزيت الذين عاشوا غالبا في البلاد العربية وبين الفلسطينيين الذين قطنوا "كدياسبورا" (فلسطينيي الشتات) في الدول العربية التي تغلب على انظمتها السمة الديكتاتورية وتعتبر الفلسطينيين أقلية " أجنبية". لقد لجأ رجال الأعمال الى التعبير عن وجودهم في الدوائر الثقافية دون أن يعني ذلك أن فعلهم الثقافي مفصول عن البعد السياسي، فالسياسة يمكن أن تمارس من تحت (من خلال البنية التحتية). بينما يختلف الوضع في الدول الغربية، حيث يسمح السياق الديمقراطي باندماج هؤلاء في

---

٩٧- يرى الاقتصادي يوسف صايغ ان المعيقات الفعلية للتنمية هي اولا نتيجة "مضمون اتفاقية اوسلو و ملاحقها، و ما تلاها من بروتوكولات" و من ثم أسلوب ممارسة الحكم الذاتي. انظر ورقته المقدمة للندوة.

النظام السياسي. وفي بلد مثل كندا لاحظنا أن هناك عناصر بارزة من رجال أعمال فلسطينيين كنديين في الأحزاب الكندية وخاصة لأن هؤلاء شعروا بمواطنتهم، أما في الولايات المتحدة فالشعور بنوع من أنواع التهميش السياسي جعلهم يتخذون مواقف دفاعية محاولين تشكيل لوبي عربي ينقلهم من حالة التجنس الى حالة المواطنة. (انظر الفصل الأول).

في البلاد الأخرى كإنجلترا، حاول بعض رجال الأعمال الفلسطينيين توطيد العلاقات مع المجتمع السياسي للتأثير على مواقف السياسيين الإنجليز من القضايا العربية. فبالإضافة الى وجود **جمعية العون البريطانية الفلسطينية** التي تضم في صفوفها رجال أعمال، وتنشط في عقد ندوات فكرية وأمسيات لدعم القضية الفلسطينية، فإن بعض النشطاء كجويد الغصين طور علاقات حميمة مع سياسيين بارزين في إنجلترا مثل وزير الدولة للشؤون الاجتماعية دافيد ميلور (David Mellor) [٩٨] كما أسس جويد الغصين مع بعض البرلمانيين الانجليز (Claude Maurice , Sir Frank Roger and Sir Banny Heyhoe) مؤسسة للحوار الفكري، سميت مؤسسة القرن القادم (Next Century Foundation).[٩٩] ان كل الحالات المتميزة التي ذكرناها هي حالات فردية، ولذلك لا يمكن أن نستخلص بأية حال من الأحوال أن هناك مساهمة عامة للجاليات الفلسطينية في التعبئة الشعبية والسياسية للمجتمعات التي تعيش فيها.

ويبقى أن نقول إن هناك حالة خاصة ولكنها هامة من حيث تميزها تتعلق بالعلاقة بين رجال الأعمال الفلسطينيين والمجتمع الأردني، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فإننا سنتناوله بشيء من التفصيل. إن تمتع فلسطينيي الأردن بالجنسية الأردنية جعلهم يساهمون في الحياة السياسية العامة والبرلمانية والنقابية (بدرجات متفاوتة)، ولكن هشاشة الديمقراطية فيه جعلتهم يبقون حذرين. ولابد أن نبدأ مناقشة ذلك بتناول جمعية ثقافية هي **مؤسسة عبد الحميد شومان** نظرا للدور الذي تلعبه في الحياة الثقافية في المجتمع الأردني.

### مؤسسة عبد الحميد شومان

انشئت مؤسسة عبد الحميد شومان في عام ١٩٨٠ في عمان بقرار من الهيئة العامة للبنك العربي المحدود في اجتماعها السنوي المنعقد في عمان يوم ١٩٧٨/٣/٣١، تكريما لذكرى المرحوم عبد الحميد شومان مؤسس البنك. وتهدف هذه المؤسسة الى " الإسهام المباشر وغير المباشر في البحث العلمي وتنشيطه عن طريق مؤسسات أو لجان أو أفراد، شرط أن يؤدي البحث الى زيادة المعرفة وأن يكون ذا فائدة عملية للوطن العربي. ويشمل اهتمام المؤسسة مختلف البحوث والدراسات في العلوم الطبيعية والأساسية والتطبيقية والتكنولوجية، وكذلك في العلوم الإنسانية بأبعادها التنموية حسب أولوياتها للوطن

---

٩٨- تعتبر مثل هذه العلاقات فى بلاد يلعب اللوبي الصهيونى دورا هاما فى الحياة السياسية فيها غير سهلة. فقد كتبت الجرائد الإنجليزية، خاصة تلك التى يملكها ماكسويل، تهاجم دافيد ميلور وتتهمه بأنه "ارتشى" بقبوله قضاء اجازة الصيف مع عائلة الغصين فى ماربيا فى اسبانيا.

٩٩ - يمكننا أن نذكر أيضا فى سياق مجتمع آخر كهولندا جمعية أسسها محمود رباني، رجل الأعمال الفلسطينى البارز، وسماها باسم والدته لطفية رباني لكي تساهم فى تشجيع الحوار العربى الأوروبى.

العربي. كما تهدف الى الإسهام في تطوير جيل من العلماء والخبراء والاختصاصين العرب في كافة ميادين العلوم.

**وقد اتخذت المؤسسة مجموعة أساليب لتنفيذ أهدافها منها:**

١- دعم عملية تطوير المؤسسات العلمية العربية القائمة أو المساهمة في تأسيس مؤسسات علمية جديدة، والتمويل الكلي أو الجزئي لكل ما يقع ضمن اهتمامات المؤسسة من البحوث والدراسات العلمية التي تقترحها أو تقوم بها المؤسسة أو غيرها من المؤسسات والمراكز العلمية العربية، أو تلك التي يقوم بها العلماء والباحثون العرب، علاوة على تقديم منح متنوعة (منح مؤسسة عبد الحميد شومان) للعلماء والباحثين العرب.

٢- نشر وتوزيع الدراسات العلمية العربية في المجالات المذكورة أعلاه سواء أعدت بتكليف ودعم من المؤسسة، أو بمبادرات من أفراد ومؤسسات خارجها.

٣- إنتاج برامج تعليمية وثقافية علمية مصورة وتعميمها على الجامعات والكليات العلمية والتقنية والمعاهد المهنية لاستخدامها كوسائل تعليمية إيضاحية، وعلى محطات التلفزيون العربية لتعميم الثقافة والتقنية وتوعية الجمهور العربي بها.

٤- تنظيم ندوات وحلقات دراسية ومواسم علمية ثقافية ومناظرات ومعارض وفق أهداف واتجاهات واهتمامات المؤسسة.

وقد لاحظنا تنوعاً كبيراً في المواضيع والمحاضرين والدعوات للحوارات حول أهم القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[١٠٠]

٥ - إنشاء مكتبات علمية عصرية عامة، تحتوي على أهم الكتب والدراسات والدوريات المنشورة بالعربية واللغات الأخرى الحية في المجالات المختلفة المذكورة آنفا، كي يستفيد منها الجمهور والمهتمون والباحثون من داخل المؤسسة وخارجها.

٦ - تنظيم مسابقات لتشجيع العلماء العرب على البحث العلمي، وتشجيع معلمي العلوم في المدارس الإعدادية والثانوية العربية على أجراء تجارب علمية مبتكرة أو مطورة.[١٠١]

هذا، ويعتبر البنك العربي أحد أهم مصادر تمويل المؤسسة حيث اتخذت الهيئة العامة للبنك بتاريخ ٣١ آذار ١٩٧٨ قرارا بأن يتبرع هذا البنك بنسبة ٢٪ من صافي أرباحه سنويا للمؤسسة. كما يعتمد التمويل أيضا على تبرعات عائلة المرحوم عبد الحميد أحمد شومان وعلى هبات أخرى.

يختلف الدور الذي يلعبه رجال الأعمال الفلسطينيون - الأردنيون عن أي دور آخر لأقرانهم في بلاد

---

١٠٠ - انظر دليل فعاليات منتدى شومان ( محاضرات وندوات) ١٩٧٨ - ١٩٩٣، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٤.

١٠١- انظر كتيب مؤسسة عبد المجيد شومان، النشأة - الأهداف - الإنجازات، عمان، ١٩٨٧.

الشتات العربية، فهناك خصوصية تجعلنا نفرد لهم فقرة خاصة بهم.

فنتيجة لاعتبار السلطات الأردنية الضفة الغربية جزءاً من الأردن (حتى قرار فك الارتباط)، حصل الفلسطينيون اللاجئون إليها على جوازات سفر أردنية وعوملوا على الأقل من الناحية القانونية كمواطنين أردنيين.[١٠٢] ولكن قلة وجود الفلسطينيين في القطاع العام والمناصب الحكومية البارزة جعلهم يتركزون في القطاع الخاص. ويمكن أن نذكر شخصيات هامة من الدرجة الأولى كعبد المجيد شومان رئيس البنك العربي، ذلك البنك الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الأردني، وهو في نفس الوقت عضو مجلس الأعيان الأردني وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. كما يمكن ان نذكر كمال ناصر الذي كان نقيبا لنقابة المحامين وهو الآن وزير للعدل، وكذلك منيب المصري، رئيس شركة (Engineering and Developing Group) وهو وزير فلسطيني بدون حقيبة ووزير أردني سابق (بين ١٩٦٨ و ١٩٧١). من هنا فليس من السهل أن يعلن الفلسطينيون جهاراً عن أصولهم، وهذا ما شعرنا به من خلال بحثنا الميداني المتعلق برجال الأعمال الفلسطينيين في الأردن. فقد استخدمت أدبيات العلوم الاجتماعية تعبير الولاء المزدوج لتتحدث عن المشاعر الثنائية لدى أبناء الأقليات: ولاء للمجموعة الدينية أو الإثنية وولاء آخر للوطن الذي يحتضن الأقليات. لكن في حالة الفلسطينيين في الأردن فانهم ليسوا أقلية، ولذلك يتحرجون كثيراً من إعلان أصلهم الفلسطيني. لقد قال لنا أحد البارزين منهم: " أنا أحمل جواز السفر الأردني لكنني فلسطيني. هذا لا يعني شعوري بانفصام شخصيتي " لقد أدهشنا حديث هذا الشخص ببرودة أعصاب حتى عندما يتحدث في القضايا السياسية الساخنة، فهو لم يستخدم أبدا ضمير "نحن" ولكنه كان يتحدث عن "السيد ياسر عرفات ورفاقه" أو " الحكومة الأردنية ".

لنأخذ مثلا آخر يختلف عن الأول بصراحته الشديدة. المهندس إبراهيم عياش، صاحب شركة استشارات هندسية مرموقة، وكان رئيسا لنقابة المهندسين في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ و ١٩٨٤ - ١٩٨٨، وهو عضو في المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام ١٩٦٩ وعضو في المجلس المركزي كذلك. يقول عياش: "أنا أعتبر نفسي مواطنا ونقابيا أردنيا بشكل كامل فلا بد أن نعرف أن كل المنظمات السياسية الفلسطينية تتبنى برنامجا سياسيا يتعلق بالقضية الفلسطينية وبرنامجاً آخر للمجتمع الأردني. ولكن منذ القرار السياسي الأردني بفك الارتباط مع الضفة الغربية تغير كثير من الأمور. فالسلطة الأردنية تميز بين الأردنيين الأصليين وبين المتحدرين من أصل فلسطيني. وقد بدأنا نقرأ مقالات ضد وجود الفلسطينيين في بعض الصحف. " فيما يتعلق بالنقابات المهنية هناك ضيق يعبر عنه بعض الأعضاء: من طرف الأردنيين، هناك من ينادي باستقلالية الفروع الموجودة في الضفة الغربية بحجة أن هناك حلاً سياسياً وبالتالي استقلالية للأراضي الفلسطينية. ولكن نعتقد أن ذلك ليس إلا تبريرا لعدم رغبتهم في نجاح المرشحين الفلسطينيين المقيمين في الأردن للهيئات الإدارية للنقابات والذين يمكن أن يستفيدوا من تصويت فلسطينيين في الضفة الغربية. ويرد إبراهيم عياش على ذلك بقوله أن ذلك أسطورة أكثر منه حقيقة. ويضرب مثلا على ذلك نجاح كمال ناصر المرشح من أصل فلسطيني في انتخابات نقابة

---

١٠٢- نذكر أن هناك شرائح مختلفة من الفلسطينيين في الأردن. فالموضوع أعقد من الشكل المبسط الذي نعرضه فيه. فهناك من يحملون جوازات سفر فقط لمدة سنتين وبالتالي يعتبرون مقيمين بشكل مؤقت، إضافة الى الذين يحملون وثائق سفر أردنية بصفتهم لاجئين من أصل غزي.

المحامين، الذي جاء نتيجة لتصويت أردني، وذلك لأن معظم المحامين في الضفة الغربية هم من البعثيين أو اليساريين الذين يكرهون كمال ناصر، وبالتالي صوتوا لصالح خصمه الأردني حسين المجالي. أما الاردنيون من أصل فلسطيني، فانهم لا يريدون فصل الفروع في الضفة الغربية عن النقابات الأم في عمان ولكنهم لا يريدونها في المقابل أن تكون مجرد فروع تتلقى الأوامر من عمان، ولذلك ينادي بعضهم بأن تكون هناك وحدة بين جهتين متساويتين.

# الخاتمـــة

بين الدراسات "الماكرو-اقتصادية" لشروط التنمية والتحليلات الانتروبولوجية الدقيقة للتحولات في المجتمعات العربية، تجد سوسيولوجيا الفاعلين الجدد، في حالتنا رجال الاعمال، مكاناً لها. ان البحث عن هذه الشريحة، بادوارها واستراتيجيتها، كفيلة بتوضيح التطورات الاجتماعية والسياسية المالية، وكذلك برصد المشاكل التي تواجه وضع برامج اعادة بناء الاراضي الفلسطينية. هذا ما حاولنا مقاربته في هذا الكتاب.

لقد حرصنا قدر الامكان على ان نخضع التحليل الطبقي لهذه الفئة لاعتبارات اخرى غير اجتماعية ناتجة عن طبيعة التحرر الوطني الذي يعيشه هذا الشتات. ولهذا فان المرحلية والانتقالية التي تتسم بها صيرورة الاراضي الفلسطينية تجعلنا نحذر من التحليلات السكونية التي تختزل رجال الاعمال الى طبقة برجوازية متماسكة وتختزل العلاقة مع شبه الدولة (السلطة الوطنية الفلسطينية) الى تحالف اقتصادي كلاسيكي. ولقد اظهرنا رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات ليس كمجموعة متجانسة لاهداف واحدة ولكن كعناصر فريدة ومجموعات متفرقة، حيث تجمع كل واحد منهم في آن واحد عدة توجهات تختلف باختلاف الاصل الجغرافي، الوضع القانوني والمدني في البلد المضيف، قرب وبعد هذا البلد عن الاراضي الفلسطينية.

عندما درسنا العلاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، حددنا مجموعة محددة ملتزمة. لقد بينا كيف ان هذه المجموعة بحثت لها عن دور في عملية تأسيس وبناء الكيان الفلسطيني. ورغم انتباهنا الى تبني هؤلاء "بروفيلات" منخفضة لعدم خلق قطيعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، فانهم فعلوا ذلك لكي يستطيعوا المفاوضة بشكل افضل معها. لا ينتظر هؤلاء خطة مارشال [١٠٣] لبناء الكيان الفلسطيني كما يتمنى ذلك كثير من رجالات السلطة الوطنية. انهم ينتظرون بالمقابل من الغرب دعماً سياسياً اكثر منه اقتصادياً. وهم لا يطلبون شيئا من الدولة بل يبادرون كقطاع خاص، حيث تتضمن نشاطاتهم مجالات مختلفة بدءاً من استراتيجية شاملة وانتهاء الى مشاريع صغيرة تساهم في بناء الاقتصاد الفلسطيني، ولكن الاتجاه العام يبقى لعدم الاستثمار. وهكذا نجد بعض المشاريع الاستثمارية الهامة، مع ان ذلك لا يعني تأييداً كاملاً او جزئياً للسلطة الوطنية أو لعملية السلام.

وبما ان لرجال الاعمال في الشتات إمكانية لتعبئة مصادر مالية هامة وشبكة علاقات واسعة في العالم الخارجي، فان مدخلها الى السلطة الوطنية سهل ومباشر. فنحن نجدهم في كل المناسبات (توقيع اتفاقيات السلام على سبيل المثال) وداخل كل الوفود الرسمية التي زارت الشرق الاوسط (مع وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر، او مع رئيس الوزراء الكندي). ولكن هذا لا يعني ان دورهم كبير في اتخاذ قرارات السياسات العامة وخاصة الوطنية. وعلى العكس فان هذه النخبة تشعُر بالمرارة لعدم طلب السلطة الوطنية مشورتها، حتى في الامور الأكثر اقتصادية كالتعرفة الجمركية وقوانين الاستيراد والتصدير. ويميل معظم رجال الاعمال الى احد موقفين: موقف من لا ينتظر من السلطة الوطنية لا

---

١٠٣- هي الاستثمارات الخارجية والمكثفة التي صبت في اوروبا لنشل اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية.

ارضاً ولا سوقاً ولا حتى ضمانات مالية بل فقط ديمقراطية للمجتمع ولامركزية لهيئات اتخاذ القرار، وموقف من هم واعون بأن الوقت لم يحن بعد لمحاسبة السلطة الوطنية فيما يتعلق بالامور العامة، ولا حتى في تفاصيل عملية السلام لان الطريق للتحرير ما زال طويلا وينبغي اعطاؤها الوقت الكافي قبل المطالبة بالمشاركة الفعلية في السلطة.

لكن ما هي قدرات هذه النويات الشتاتية (رجال الاعمال في الخارج) على الاهتمام بالامور العامة وعدم الاكتفاء بالمصلحة او "الخلاص الفردي". الوقت لم يحن بعد على ضوء نتائج ابحاثنا ان نطرح جوابا دقيقاً. لكن باستقلاليتها عن السلطة الوطنية، يمكن لهذه الشريحة ان تلعب دورا هاما بالتعاون مع مؤسسات مجتمع مدني مزدهر في الاراضي الفلسطينية. ويمكن ان يؤسس افتراض تحالف بين مؤسسات وجمعيات غير حكومية قوة لا يمكن الالتفاف عليها بسبب الدينامية التي يمكن بها دفع عملية التعبئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث لا يمكن للسلطة الفلسطينية ان تتجاهلها. ولكن هناك افتراضاً آخر بان يتنازل رجال الاعمال المنتقدون للسلطة عن دورهم تحت حجة ان هذه السلطة ما زالت في مرحلة التحرر الوطني. وتتحول هذه الصورة الكبيرة بالتالي الى "بروفيلات" منخفضة. وكما ذكرنا في الفصل الخامس فان التوجه السائد حاليا هو المصالحة وعدم الانتقاد الا في الحدود الدنيا.

## السياسة والاقتصاد: وضع الحصان امام العربة

عندما اوشكت على الانتهاء من وضع هذا الكتاب، بدأت تلوح في الافق تشكلات سياسية جديدة، وقد تسارعت الاحداث والعمليات الاربع التي نفذتها حماس في اسرائيل في شهر آذار ١٩٩٦. فاضطرت السلطة الفلسطينية الى قمع هذه الحركة واتخذت قرارات غير ديمقراطية تنتهك حقوق الانسان. أما اسرائيل فعمدت الى مزيد من التعنت واطلاق تصريحات استعراضية فيما يتعلق بمستقبل القدس والاراضي الفلسطينية. ولقد لاحظنا من خلال المقابلات التي اجريناها حديثا وبعض التصريحات الصحفية لرجال الاعمال، انهم ينظرون بقلق شديد للتطور الحاصل حاليا في الاراضي الفلسطينية. وليس هذا كل شيء فالامور تتعقد ايضا وتتعمق حالة عدم الاستقرار في الاراضي الفلسطينية مع وصول الليكود الى الحكم في أواخر مايو ١٩٩٦، وانتخاب نتنياهو من قبل نصف الاسرائيليين مدفوعين بأيديولوجيا شعبوية تريد "السلام مقابل السلام" بدل "السلام مقابل الارض". ولا يمكن لأي شخص الآن ان يتكهن بدرجة التقلبات التي ستشهدها عملية السلام. لقد حان الوقت لاعادة الحصان امام العربة والتفكير بمدى ملاءمة التوجه الذي يجعل من الاقتصاد "دواء كل داء". فالاقتصاد يمكن ان يدعم السلام ولكن لا يمكن ان يخلقه.

ان الزمنية الاقتصادية طويلة، بمعنى ان نتائج الأنشطة الاقتصادية لا تظهر في الغد القريب. فالتحولات الناتجة عن المشاريع الاقتصادية بمستواها "الماكرو والميكرو" التي تقررت او وعد بها من قبل الدول المانحة رجال الاعمال الفلسطينيون، لا يمكن ان تحل سريعا حالة البؤس والبطالة الناتجة عن الوضع المؤقت لسلام غير مرسخ.[١٠٤] لقد كانت رؤية بعض الاطراف السياسية اقتصادية بحتة في محاولتهم

---

١٠٤- في الوقت الذي تصل فيه البطالة الى نسبة ٥٠٪ من قوة العمل في الاراضي الفلسطينية، لا يمكن حدوث تغير نوعي في

فهم ديناميات العنف الناتجة عن الصراع العربي الاسرائيلي، راسمين بذلك مخططات لمشاريع "ماكرو" اقتصادية اقليمية دون الاهتمام بالمستويات "الميكرو". لقد تصور هؤلاء ايضا ان الاشكاليات السياسية باطارها العام قد انتهت وحان الوقت لدمج منطقة الشرق الاوسط في الاقتصاد العالمي، ولكن عولمة الاقتصاد لا تشير فحسب الى تواجد الشركات العابرة للقارات، بل الى وجود شبكات مؤلفة من الشركات الصغيرة والمتوسطة ايضاً. وهاتان الأخيرتان، بصفتهما تعملان بمنطق الربح واستشراف المستقبل القريب وتقدير المخاطرة، تتواءمان بشكل سيء مع المنطق السياسي لحل الصراع وتتراجعان امام عدم الاستقرار الاجتماعي. ان قلة الاستثمارات التي مولها فلسطينيو الشتات في داخل الأراضي الفلسطينية تظهر بوضوح حاجة الفاعلين "الميكرو-اقتصاديين" الى حد أدنى من الاستقرار السياسي الضروري للاستثمار.

وعلى اية حال، هل تم دفع الاقتصاد بشكل فعلي لحل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي؟ لقد ظلت المشاريع الاقتصادية الاقليمية المقررة من قبل القوى السياسية الفاعلة في المؤتمرين الاقتصاديين للشرق الاوسط وافريقيا الشمالية المنعقدين في الدار البيضاء (١٩٩٤) وعمان (١٩٩٥) في غالبيتها حبرا على ورق. اما التطبيع الاقتصادي بين اسرائيل وجيرانها العرب فهو من الآن على مستوى رسمي بين الدول ولا يعني السكان كثيرا. علينا ان نتساءل ما اذا كان من الملائم استخدام التعبير الدارج على الموضة: اقتصاد وسلام" في الشرق الاوسط؟ اذا كان المقصود هنا تمييز الاقتصاد الحالي عن "اقتصاد الحرب"، فيكمن ان نفهم ذلك بشرط ان يظل في ذهننا ان التمييز في المفاهيم الاقتصادية المتولدة عن الحروب المتتالية تركت آثاراً عميقة لها. فعلى سبيل المثال، فان التكاليف المالية والمعيقات الادارية لاستخدام ميناء اسدود الاسرائيلي، الذي يبعد ٤٠ كم عن غزة، من قبل الفلسطينيين، كبيرة لدرجة ان الفلسطينيين عندما تفتح الحدود مع مصر سوف يفضلون استخدام ميناء بورسعيد، رغم بعده عن غزة، كما ذكر لنا بعض رجال الاعمال، من جهة أخرى تفرض اسرائيل جمارك تصل الى ٣٠٠٪ على المنتجات المصرية المصدرة (مثل مياه بركة) بينما لا تفرض اية جمارك على المنتجات الاوروبية بفضل الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة، وأخيرا فان العراقيل التي تفرض على حركة اللاجئين الفلسطينيين من قبل السلطات العربية تمنعهم من توسيع اسواق بضائعهم في المنطقة او اللجوء الى اسواق خارجها، كما سنرى لاحقا.

## إنهم ليبراليون، ولكن هل هم ديمقراطيون؟

إن ضعف المجتمع المدني في كثير من الدول العربية جعلني أفكر في دور العناصر فوق الوطنية، أي النخب الاقتصادية المتواجدة في الخارج والتي تستطيع بحكم بعدها عن السلطة أن تدفع عملية الدمقرطة، وخاصة في وقت لم تعد فيه الحكومات الديمقراطية الغربية (المقصود هنا الموقف السياسي الرسمي) تهتم بارغام الديكتاتوريات على دمقرطة أنظمتها واحترام حقوق الإنسان، وذلك في حال أن تكون هذه الأنظمة

---

حياة الناس اليومية دون كمية هائلة من الاستثمارات. فحسب مركز الاستثمارات في غزة فان ٤٩ مشروعاً ممولاً من الخارج في غزة بين اكتوبر ١٩٩١ واكتوبر ١٩٩٣ (بقيمة ٦٠ مليون دولار) قد شغلت ٨٠٠ شخص. وبمعنى آخر فاننا بحاجة الى ٧٥٠٠٠ دولار كمتوسط لتشغيل عامل واحد. (كتيب صادر من المركز، غزة).

"مستقرة" و"قوية".[١٠٥]

من هنا جاء تساؤلنا: هل يمكن للنخبة الفلسطينية في الخارج ان تدفع العملية الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية؟ الوضع ليس بسيطا بسبب تشابكات مرحلة بناء الدولة الفلسطينية بكل ما يتطلبه ذلك من بناء اقتصادي ونظام سياسي ديمقراطي، مع مرحلة التحرر الوطني التي تفرض نوعاً من الاستثنائية للمناضل والثوري والعسكري. لهذا ينبغي الأخذ في الاعتبار مجموعة من المتغيرات التي ستجعلنا ننظر الى بعض الأمور بمنظار النسبية وليس الحسم.

قبل الحديث عن المرحلة الحالية لعل علينا الرجوع قليلا الى التاريخ لنتساءل: هل يقدم تاريخ البرجوازية الفلسطينية دروسا هامة فيما يتعلق بطبيعة علاقتها مع القضية الديمقراطية في زمن الاحتلال البريطاني لفلسطين؟ فهل كانوا ديمقراطيين آنذاك أم لا؟ نعتقد أن التجربة السياسية التي عاشتها البرجوازية آنذاك مختلفة تماما عن السياق الحالي: فتشتتها وبالتالي التأثير الحاسم لطبيعة الأنظمة السياسية في مجتمعات اللجوء، إضافة الى تأثير النظام السياسي الإسرائيلي (العدو الذي يمكن وصفه بالديمقراطي مقارنة مع منطقة تعج بالديكتاتوريات العربية)، كل ذلك يفترض خضوع هذه البرجوازية الى تاريخانيتها وبالتالي تطورها وتغير مواقفها. وينبغي التذكير بنتائج أبحاثنا التي بينت أن البرجوازية الجديدة ليست من فئة "الورثة" وبالتالي فهناك عناصر متنوعة أمدت هذه الشريحة. وهكذا، فنحن نرفض أن نعود الى التاريخ مقيمين بذلك نمط تطور بسيطاً بين ما كان وما سيكون، ولهذا لا بد من النظر الى ما فعله رجال الأعمال في الوقت الحاضر في المجتمعات التي عاشوا فيها.

في حالة الأردن ساهمت التجربة الديمقراطية، رغم ضحالتها، في اتاحة نوع من أنواع حرية الرأي السياسي. ولكن من خلال دراستنا لهذه الفترة لم نجد تأثيراً لرجال الأعمال الأردنيين (وجزء هام منهم من أصل فلسطيني) في دفع عملية الدمقرطة. لقد كان الناطق الرسمي للمطالب السياسية الديمقراطية هو النقابات المهنية (وخاصة نقابة المهندسين، الأطباء، المحامين، الصحفيين) وكذلك الأحزاب السياسية. نعتقد أن رجال الأعمال اكتفوا بالمطالبة بقوانين اقتصادية واضحة دون أن يذهبوا الى أبعد من ذلك حسب تعبير السكرتير العام لرجال الأعمال الأردنيين.[١٠٦] ولكننا لا يمكن أن نستنتج من ذلك بالضرورة أن هؤلاء لا يريدون دعم العملية الديمقراطية، فيمكن أن نتصور بعضهم عاجزاً عن التعبير بسبب وضعهم

---

١٠٥- مع تسارع الأحداث العالمية من سقوط للأنظمة الشيوعية في اوروبا الشرقية، واندلاع حرب الخليج، اصبح واضحاً الى أية درجة يمكن للحكومات الغربية أن تقدم مصالحها الاقتصادية والأيدولوجية على مبادئها حول حقوق الإنسان والديمقراطية، كما يبدو لنا من محاولات الحكومة البريطانية طرد الدكتور محمد المسعري الذي بانتقاده للحكومة السعودية اضر بتصدير المعدات العسكرية البريطانية للسعودية. وليس من محض الصدفة أن يستخدم شارل باسكوا (وزير الداخلية الفرنسي السابق في حكومة بالادور عام ١٩٩٥) تعبير "مصالح فرنسا" عندما وجه تهديدا للمهاجرين المغاربة بطرد كل من يخالف هذه المصالح. انه لم يستخدم "مبادئ فرنسا" وإنما "مصالحها" وهو الفرنسي الذي كان يفخر بميراث الثورة الفرنسية وبمبادئ الجمهورية والجاكوبانية الفرنسية في الحرية والإخاء والعدل (الشعارات الثلاثة للثورة الفرنسية). لكن الوضع ليس بهذه السوداوية، فالغرب لم ولن يكون فاعلاً اجتماعياً- سياسياً واحداً، فهناك مؤسساته غير الحكومية NGOs التي يمكن ان تضغط على الأنظمة القمعية بأشكال متفاوتة ومتباينة حسب اعتبارات عدة.

١٠٦ - مقابلة في شهر آذار ١٩٩٦.

الهش امام امكانية أن تصفهم السلطات الأردنية بأنهم يعملون لمصلحة "جهات خارجية". وفيما يتعلق بسياق المجتمع الآخر يمكن ان نذكر أن هناك شائعات تحدثت عن دور رجال الأعمال التشيليين من أصل فلسطيني في دعم الدكتاتور بينوشيه، ولكن دراستنا لا يمكن أن تؤكد أو تنفى مثل هذا التحليل.

كل ذلك يجعلنا نقول إن موقف الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة من موضوع الديمقراطية لا يمكن أن يسقط على ما يمكن أن يكون موقفهم من العملية الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية.

ومن هنا حاولنا، من خلال أبحاثنا الميدانية مع رجال الأعمال الفلسطينيين في ثماني دول من الشتات، أن نستفسر عن مرتكزات مطالبهم الاجتماعية السياسية. ونستطيع القول في تحليل خطاباتهم أن مفهوم الديمقراطية لم يكن واضحاً بشكل دائم في خطابهم كهدف بحد ذاته. ومن وجهة نظر البعض، الديمقراطية تعني فقط إلغاء مركزية السلطات، بينما هي للبعض الآخر حرية التعبير وإمكانية مشاركة الجماهير في السياسة، أو هي هدف على المدى البعيد حكماً وليس قبل حل مشكلة الاحتلال الإسرائيلي. ولهذا ينبغي عدم اعتبار رجال الأعمال كـ "طبقة" حاملة للعملية الديمقراطية، كما فعل ذلك ماركس عندما تحدث عن الطبقات الوسطى. نحن هنا أمام تنوع عريض ومعقد للخطابات التي تأخذ لون التجربة في المجتمع المضيف، ولكن هذا لا يعنى أن العلاقة ميكانيكية. فصحيح أن خطاب رجال الأعمال الفلسطينيين في أمريكا فيما يتعلق بالديمقراطية أوضح من خطاب أقرانهم في سوريا ومصر، ولكن تنوع المواقف كبير ضمن المجتمع الواحد.

## عوائق أقلمة الاقتصاد الفلسطيني

تبين لنا من خلال بحثنا الميداني أن الحدود بين الدول العربية تشكل جدارا كاتما كجدار الصين يقيد حرية تنقل الفلسطينيين بين الدول العربية، وهذا عامل أساسي في إعاقة الاقتصاد الفلسطيني في الشتات في أن يلعب دورا إقليميا أو عالميا، في وقت تشكل فيه عولمة الاقتصاد أحد الاتجاهات الهامة في العصر الحديث. ورغم ذلك فقد ظهرت لنا محاولات عديدة لخلق وتكسير هذه العوائق السياسية والبيروقراطية.

فمن جهة، حاول رجال الأعمال أن يستفيدوا من وجود أخوة وأقارب لهم في بلدان مختلفة لتوسيع أسواق لتصريف بضائعهم أو فتح فروع لمصانعهم، أو بكل بساطة بدعم مالي لمشاريع ينفذها آخرون. ولاحظنا أن كثيراً من رجال الأعمال في الخليج يستثمرون في البلدان التي قدموا منها وغالبا في مشاريع يديرها أو يساهم فيها أهلهم في الأردن أو في سوريا أو في الضفة والقطاع. ومن جهة أخرى لاحظنا ظاهرة ما يمكن أن نسميه "البحث عن جنسية " أو بالأحرى " البحث عن جواز سفر"، كرد فعل على التهميش الذي يعانيه أصحاب وثائق السفر الصادرة من سوريا أو لبنان أو مصر. في الإمارات العربية المتحدة هناك حوالي ٢٠٪ من عينتنا يحملون جوازات سفر كندية أو أمريكية أو أوراق هجرة. وهناك من لديه عدة جوازات سفر لمعرفتهم أن لكل واحد منهم ميزته ومثالبه. لقد بدأ هذا الاتجاه بعد الشعور بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عانى منه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الأولى ووصل ذروته في حرب الخليج الثانية. فهناك كثيرون ممن عاشوا فترات طويلة في الخليج بدأوا يفكرون فيما بعد التقاعد لأنهم يعيشون هنا كغرباء حتى ولو قضوا جل عمرهم فيها. فحكومات الخليج تعتبر بلادها بالنسبة للغرباء مكان "عمل" وليس مكان " عيش"، ولذلك يجب ان يعود هؤلاء الى البلاد التي قدموا منها بعد انتهاء

عقودهم. لكن بالنسبة للفلسطينيين أين هي تلك البلاد التي قدموا منها؟ فلسطين أصبحت إسرائيل، والأراضي الفلسطينية المستقلة ذاتياً فيها سلطة وطنية لا "تمون" في إعطاء إذن بالعودة لأحد دون "مكرمة " الإسرائيليين، و لبنان بدأت تفرض منذ منتصف ١٩٩٥ تأشيرة عودة للفلسطينيين " رغم حملهم الوثيقة اللبنانية"، لكي تتجنب تراكم "النفايات البشرية" [١٠٧] لديها، ومصر تحرم كل فلسطيني يحمل وثيقة مصرية وغادرها منذ أكثر من ستة أشهر من العودة لها حتى ولو كانت زوجته مصرية.[١٠٨]

لم يبق من يرحم إلا تلك الدول التي ما زالت تفتح ذراعيها للمستثمرين والمهاجرين ككندا والولايات المتحدة، جمهورية الدومينيك، وبليز، وبنسب أقل بعض الدول الأوروبية كفرنسا وإنجلترا وألمانيا (حتى عهد قريب).

لنأخذ مسار البقاء على قيد الحياة اقتصاديا لأحد رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في الإمارات العربية المتحدة:

ولد ع.س.ع في القاهرة عام ١٩٤٧ من أب مناضل ضد الاحتلال البريطاني لفلسطين وقائد من قواد الحاج أمين الحسيني الذي أصبح فيما بعد لاجئا سياسيا في مصر ومسؤولاً في الهيئة العربية العليا هناك. حصل ع. س.ع على الثانوية العامة في القاهرة عام ١٩٦٧، ودفعته النكسة آنذاك للالتحاق بحركة فتح التي أعطاها من عمره ٥ سنوات انتقل بعدها الى الكويت ليبدأ مشوار حياته الاقتصادي من عامل في قطع غيار السيارات الى شريك ووكيل لقطع غيار الشاحنات المرسيدس هناك. في شهر حزيران ١٩٩٠ قدم ع.س.ع كالمعتاد طلباً للحصول على تأشيرة دخول الى مصر لعائلته حيث اعتاد ان يقضي منذ عدة سنوات إجازته الصيفية في القاهرة بين أهله وأخوته. ورغم أنه يحمل الوثيقة المصرية، فقد رفضت السفارة المصرية منحه تأشيرة دخول بناء على تعليمات جديدة من السلطات المصرية.[١٠٩] عاد حزينا من السفارة وبدأ يفكر أين يمكن أن يقضي إجازته الصيفية بعيدا عن الجو الجهنمي الحار في الكويت وهو الذي يحمل وثيقة تكاد تمنعه من الدخول الى اي بلد. في تلك الليلة، فكر لأول مرة بضرورة الحصول على جواز سفر كندي، وفي الصباح الباكر كان أول من تقدم الى السفارة الكندية ليسأل عن شروط الاستثمار والهجرة الى كندا. كان مطلوبا من كل مستثمر أن يضع ٥٠ ألف دولار في بنك كندي بحد أدنى ثلاث سنوات. وهكذا غادر بعد عدة أيام الى هناك ليضع مبلغ ١٠٠ الف دولار. وبعد عودته الى الكويت شرع يحضر الأوراق للهجرة، ولكن قبل اكتمال أوراقه كان العراق قد غزا الكويت وأغلقت السفارة الكندية أبوابها وأصبح سجيناً في الكويت لا يستطيع مغادرتها.

واصل عمله مستخدما ما في مخازنه من قطع غيار. ولكن في ١٠ أيار سرق أحد مخازنه فانتابه الرعب

---

١٠٧- هذه الصفة اطلقها وزير السياحة اللبناني في باريس في معرض حديثه عن الفلسطينيين، بعد أزمة طردهم من ليبيا وتجمعهم على الحدود المصرية الليبية.

١٠٨ – كما تحدث الينا ثلاثة رجال أعمال متزوجين من نساء مصريات عن هذه المشكلة، وكيف أنهم يضطرون الى اللجوء لطرق ملتوية للدخول الى مصر.

١٠٩ – و هذا يعني، حسب قوله، أن السلطات المصرية كانت على علم بغزو العراق للكويت قبل شهرين من حدوثه. وبهذا لم تكن تريد أن يكون هناك فلسطينيون لديها آنذاك.

وقرر شحن كل بضاعته الى بغداد، حيث الأمن أكثر استتبابا. و فتح هناك محلات وبدأ يحاول هو وعائلته الخروج من العراق. وحصل على طلبات لاتمام معاملة الهجرة الى كندا عن طريق شريكه في الأردن ولكنه لم يستطع الالتزام بالمواعيد التي حددتها السفارة الكندية في سوريا وذلك لعدم تمكنه من دخول الأردن. وهكذا تبددت كل آماله بأن يهاجر الى هناك. وبدأ يفكر في حلول أخرى، وذات يوم أخبره شريكه أن هناك دولة أسمها بليز، استقلت حديثا عن إنجلترا، تقبل مهاجرين مقابل ٥٠ ألف دولار للدولة و ١٥ ألف دولار للوسيط. وبعد معاركات مريرة مع الإدارات الحكومية في مصر للحصول على أوراق رسمية كقيود النفوس لأولاده وزوجته التي فقدت في الطريق بين الكويت وبغداد، استطاع أخيرا إرسال الملف كاملا مع المبلغ. وحصل في بداية عام ١٩٩٤ على جواز سفر بليزي. وكما ذكر لنا فإنه شعر لأول مرة "بانتماء الى بقعة من الكرة الأرضية" وأنه في مأمن من "تقلبات الحياة" هذا، على الرغم من أنه لا يعرف بدقة حتى الآن أين تقع بليز على خريطة العالم. وهكذا خرج بعد ثلاث سنوات انتظار في العراق الى الأردن حيث ترك عائلته هناك، وأراد أن يعود الى الكويت بعد تحريرها ليدرس إمكانات استئناف أعماله فيها وخاصة أن له وكالة لقطع غيار سيارات المرسيدس. وقد كان على وشك الانطلاق الى هناك لكن أحد أصدقائه ابلغه أن الكويت مثل كل دول الخليج ترفض الآن التعامل مع جواز السفر البليزي لأن السلطات الكويتية انتبهت الى أن هناك فلسطينيين يحملون هذه الجوازات. وهكذا ألغى مخططه للعودة الى الكويت وبقي سنة في الأردن باحثا عن وسيلة لاستئناف أعماله. وأخيرا استطاع بواسطة علاقاته أن يغادرها الى دبي في بداية عام ١٩٩٥ حيث يعمل الآن على رأس شركة لقطع غيار شاحنات المرسيدس.

اعتقد أن هذه القصة معبرة بما فيه الكفاية وليست في حاجة الى تعليق. ونكتفي بالقول إنها تبين مدى تأثير هشاشة الوضع القانوني لكثير من فلسطينيي الترانزيت على مصالحهم وأعمالهم الاقتصادية.

# الملاحـــق

# استثمارات رجال الاعمال الفلسطينيين
# داخل الاراضي الفلسطينية

## استثمارات رجال الاعمال الفلسطينيين القاطنين في مصر
## داخل الاراضي الفلسطينية

| الاسم | الاستثمارات في طور التنفيذ | مشاريع استثمارية تحت الدراسة |
|---|---|---|
| سالم ابو جبارة | | تصنيع قطع غيارات مركبات وملابس جاهزة |
| محمود الفرا | ١-شركة المقاولات والتجارة – فلسطين ٢- المقاولون العرب فلسطين- عثمان احمد عثمان والفرا برأسمال ٢ مليون $ (المباشرة باعمال مطار غزة: الاعمال المدنية بقيمة ٦٠مليون $ اضافة الى بناء ثلاثة فروع للبنك العقاري المصري في غزة ٣- شركة فلسطين للتجارة المصرية ولتمثل الشركات الاجنبية. ٤- شركة الصبور- الفرا – فلسطين: شركة استشارات هندسية (بمشاركة مع شركة قطاع عام مصرية محمد حسن صبور) ٥- الشركة الفلسطينية للتنمية التي بدأت بناء مدينة للعسكريين في عمر على مقربة من غزة لبيع الشقق بالتقسيط ٦- شركة فلسطين العالمية للاستثمار: شركة فلسطين المصرية برأسمال ١٠٠ مليون $ لها فرعان في غزة والقاهرة ٨- مطحنة قمح (Palestinian Flour Mill Co.) برأسمال ١٤ مليون $ في غزة. | |
| زهير عماشة | | مطعم "بروست تشكن" Broasted Chiken في القدس |
| فهمي فاروق الحسيني | المهندسون الاستشاريون العرب/ محرم وباخوم (مشاركة مع الشركة المصرية محرم وباخوم) | تجارة مواد بناء مصرية وخاصة انابيب PVC |
| جليل مهنا | | بناء ٢٠ دونماً ابنية سكنية بالاتفاق مع السلطة الفلسطينية |
| صلاح الريس | غزة: ١- انشاء شركة انشاءات هندسية بمشاركة المهندس المصري كمال الزهيري وشركة سويدية حتى يستطيع الاستفادة من المشاريع التي تمولها الحكومة السويدية. لقد وقع عقد في ١٩٩٥/٤ لبناء مستشفي | بناء فندق ٥ نجوم في غزة |

| | | |
|---|---|---|
| | اطفال بكلفة تقديرية ٢٠٠ مليون $.<br>٢-محل بطابقين لبيع الموكيت والسجاد المصري واجهزة منزلية. | |
| سامي مرتجى | ١- شركة مرتجى اخوان للاجهزة الصناعية - غزة شركة تمثل مجموعة شركات اوروبية مختصة في مولدات الطاقة والعنفات<br>٢- شركة تجارة الاجهزة الكهربائية المنزلية<br>٣- مرتجى للعقارات: بناء فندق ٤ نجوم في غزة وبناء ابنية سكنية | شركة مرتجى للاغذية الصناعية - مصر لتصنيع السمنة والزيوت والحلويات الصناعية: بسكويت وبوظة |
| ميسون علي شعث و محمد صالح | | شركة طباعة ونشر في غزة |
| خليل صراف | ١- شركة فلسطينية- مصرية للانشاءات الهندسية بمشاركة شركة الناصر حسن علام المصرية<br>٢- شركة تجارية لتوريد المواد الطبية المصرية الى الداخل | مدرسة امريكية في غزة |
| يوسف الشنطي | غزة: مصنع احذية، مساهم ومؤسس بيت مال المسلمين وهو شركة اسلامية للاستثمار براسمال ١٥ مليون $، ويسعون لانشاء بنك اسلامي | مصنع تجميع برادات وغازات وغسالات اوتوماتيك |
| محمد الشريف | | مشروع تجاري في الخليل، لأنه يملك اراضي هناك |
| جمال الشوا | | تطوير سوق لشركات الري التي ينتجها في مصر |
| ماهر الشرفا | منذ ١٩٩٣/٩: شركة للاستيراد والتصدير مع شركات مصرية: مياه سيوة، الشركة الشرقية للتبغ وكذلك شركات اوروبية اخرى | مشاريع صناعية في غزة |
| صبيح التميمي | محل صياغة في السوق القديمة في القدس | |
| محمد طيارة | | محطة بنزين في غزة |
| احمد ياغي | | مطعم وكازينو وحدائق ترفيهية في غزة |

## استثمارات رجال الاعمال الفلسطينيين القاطنين في الامارات العربية المتحدة داخل الاراضي الفلسطينية

| الاسم | الاستثمارات قيد التنفيذ |
|---|---|
| محمد ابراهيم ابوعيد | ١٩٩٤: شركة تأمين برأسمال ٥ مليون $. يملك ١٥٪ من الاسهم |
| محمد امين حرز الله | ١٩٩٥: مساهم في البنك الفلسطيني الاسلامي |
| باهر محمد خورشيد العدناني | مساهم في باديكو |
| زيادة احمد ابراهيم | مساهم مع اخيه في مشروع تجاري |
| ابراهيم خواجة | مساهم في باديكو |
| عبد السلام حسني الامير | بناء مستشفى نصف خيرية بكلفة تقديرية ٢ مليون $ |
| حسين ابو عيدة | فتح شركة المؤيد للتجارة والبناء- غزة، لم يعمل حتى الان |
| جمال ابو عيسى | مدير شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة، شركة تأسست في مؤتمر عمان الاقتصادي ليكون رأسمالها ٢٥٠مليون $ |
| زهير العلمي | مساهم في باديكو وكذلك في اتصالات (شركة فلسطين للاتصالات) |
| سمير عبد الهادي | مساهم في باديكو |
| رياض الاسدي | مساهم في باديكو |
| منذر فرح | مساهم في باديكو (مع اولاده) |
| نعيم جاد الله | ١٩٩٥ صناعة جرابات في طولكرم (شركة عائلية له ثلثها) |
| كمال الغفري | شركة العمارة الاسلامية للاستشارات الهندسية في غزة. تنفيذ ودراسة: مبنى برج ١٨ طابقاً بكلفة ٦ مليون $ تحت الانشاء، فندق السمير بكلفة ٤ مليون، بناء الوحدة بكلفة ٢ مليون $، مبنى نعيم الغفري (٦٥٠ ألف دولار)، فندق كبير مع ١٥ دونماً، وشاليهات سياحية. مساهم في عدة شركات |
| محمد عبد العزيز البايض | فتح فرع شركة للمقاولات غزة |
| صبحي قديح | صناعة خلاطات الباطون مع اجهزة النقل. شراء اراض لهذا المشروع |
| فاروق خليل طوقان | تطوير مصانع مجموعة طوقان في نابلس |

## استثمارات رجال الاعمال الفلسطينيين القاطنين
## في الولايات المتحدة الامريكية داخل الاراضي الفلسطينية

| الاسم | مشروع قيد التنفيذ | مشروع تحت الدراسة |
|---|---|---|
| حسن الخطيب | انشاء ثلاثة مصانع للمواد التجميلية والشامبو في بيت لحم | |
| حسين الحسين | | مشاريع منوعة |
| حسن جعفر | | مشروع بناء في الناصرة |
| روبين زهران | | مشاريع منوعة |
| طلعت عثمان | دعم استثماري لمجموعة مشاريع في الضفة الغربية وغزة | |
| مايك جودة | | فندق |
| عاطف رشدي | | مشاريع سياحية – سكنية وبيئية |
| زاهي خوري | مساهم في باديكو | مشاريع منوعة |
| دين دباح | | شركة مساهمة لبناء مدينة سكنية بكلفة ٥٠ مليون $ |
| جمال ابو حمادة | رئيس جمعية الصندوق الفلسطيني (غرب امريكا) مشروع تصنيع مواد بناء بكلفة ٢٠ مليون $ | |
| امير درويش | | مشروع بناء سكني |
| قاسم نتشة | تصنيع سخانات شمسية | |
| راضي الغنام | | مشروع إنتاج سجاد |
| عوني ابو هدبة | | حي سكني |
| عفيف الاسمر | | مشاريع منوعة |
| وليد صيام | | مشاريع تجارية وانشاء عصارة زيتون لاحتياجات قرية |
| احمد الاحمد | | شركة استيراد وتصدير |
| فؤاد النوباني | | مشروع عصارة زيتون |
| زياد كرم | | مشروع بناء فندق في غزة بكلفة ٥٤ مليون $ |

## الملحـق رقم ٢
## الشركات المساهمة الفلسطينية التي أنشأها رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات

### بنك فلســطين الاســتثماري

هو أول بنك فلسطيني في غزة، وقد تأسس برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار بمشاركة رجال أعمال فلسطينيين وأردنيين وعرب بينهم خليجيون (كعبد الغفار جمجوم من السعودية وعيسى أبو عيسى رجل أعمال قطري من أصل فلسطيني وممثل لشركة السلام القابضة). ويرأس مجلس إدارته عبد القادر القاضي الذي أعلن أن هدف هذا البنك هو تقديم خدمات مصرفية واسعة في مختلف المجالات الاقتصادية، وأكد أن المصرف سيساهم في حشد مدخرات المواطنين عن طريق تطوير محافظ استثمارية تعطي المستثمرين العائد المرجو وتوفر لهم حاجاتهم من السيولة، فضلا عن توظيف تلك المحافظ في الاستثمارات ذات الجدوى سواء لجهة العائد أو لجهة أسلوب توظيفها في المشاريع الإنتاجية (الحياة – ٢٤ أيلول ١٩٩٥).

### الشركة العربية–الفلسطينية للاستثمار القابضة المحدودة (تحت التأسيس)

أعلنت مجموعة من المستثمرين العرب، معظمهم من دول الخليج، والفلسطينيين عن تأسيس هذه الشركة برأس مال مصرح به قدره ١٠٠ مليون دولار وقد عقد الاجتماع التأسيسي في ٢٣ أيار ١٩٩٥ في دبي حيث تم خلاله الموافقة على تأسيس الشركة الهادفة الى إطلاق المشاريع الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية والمساهمة فيها. وقد تم انتخاب عمر عبد الفتاح العقاد، رجل صناعي سعودي الجنسية من أصل فلسطيني يعيش في جدة، رئيسا للشركة، وتم الاكتتاب حتى ذلك التاريخ بقيمة ٢٠ مليون دولار. وانيطت ببنك كبيتال ترست للتنمية المحدودة ومقره جزر العذراء البريطانية، ورنا للاستثمار ومقرها الرياض بوصفهما مؤسسين للشركة، ادارة طرح اكتتاب خاص نيابة عن الشركة لجمع رأسمال يصل الى ١٠٠ مليون دولار وقد حدد الحد الأدنى للاكتتاب بـ ١٠٠ ألف دولار وترك الحد الأعلى مفتوحا. وأعلن أنه بعد جمع هذا المبلغ سوف يتم تأسيس شركة تابعة تسمى " الشركة العربية – الفلسطينية للاستثمار المحدودة" يكون مقرها الضفة الغربية أو غزة، ومن خلال هذه الشركة التابعة ستعمل الشركة الأم على الاستثمار في شركات مختلفة في المناطق سواء في صورة مستقلة أو كمساهمة. وانتخب المؤسسون الى جانب العقاد عشرة أعضاء لمجلس الإدارة وهم: عمر عباس، نبيل العطاري، خلدون سرور، فؤاد قطان، عبد الله عرفات، غازي الشوا، بسام أبو ردينة، فهد العسال، خالد الإبراهيمي ومحمد العامودي (الحياة – ٢٥ أيار ١٩٩٥).

### شركة السلام العالمية للاستثمار

انبثقت فكرة إنشاء شركة السلام العالمية من خلال مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين المقيمين في

الخليج وأقرانهم العرب بعد استطلاع آراء السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار). وقد تقرر أن يكون رأس المال المصرح به هو ٢٥٠ مليون دولار وحدد الحد الأدنى للاكتتاب بمبلغ ١٠ آلاف دولار والحد الأقصى بـ ٤٪ من رأس المال المصرح، أي ما يساوي ١٠ ملايين دولار. وسوف تساهم السلطة الوطنية الفلسطينية بـ ١٠٪ من رأس المال.[١١٠] وقد تشكلت اللجنة التأسيسية من جمال أبو عيسى (رجل أعمال فلسطيني في دبي) رئيسا، سيف أحمد الوادي الرمحي، نعيم عزت الخششي، عيسى عبد السلام أبو عيسى (فلسطيني يحمل جواز سفر قطرياً)، سعيد محمود حمود وهم من الفلسطينيين أو الخليجيين. وقد اختيرت القمة الاقتصادية في عمان في كانون الأول ١٩٩٥ لاعلان انشائها على لسان وزير الخارجية القطري. وقد أريد من ذلك إعطاء هذه الشركة بعدها العربي (حيث اختير مقرها الأساسي الدوحة) وتشجيع المستثمرين الخليجيين بذلك للمساهمة فيها، وحدد كتيب التعريف بتأسيس الشركة (يناير ١٩٩٥) بأن الشركة سوف تركز على المجالات التالية في استثماراتها:

**تأسيس البنك الفلسطيني للمشاريع (المحدود):** سيتم تأسيس البنك برأس مال قدره خمسون مليون دولار أمريكي لسد فجوة رأس المال للاستثمار في الأرض الفلسطينية، وذلك عن طريق تقديم القروض والمشاركة في المشاريع وخدمات التأجير التي تعجز البنوك التجارية التقليدية عن تقديمها. وسيعمل البنك على تشجيع الابداع بتقديم الاستثمار المالي والفني لأصحاب الافكار الرائدة لتمكينهم من تنفيذ افكارهم في مشاريع مجدية ومربحة. وسيتبع البنك سياسة التعرف والبحث عن المشاريع المجدية والعمل على تنفيذها. وسيستخدم البنك احدث التكنولوجيا لتقديم خدمات عصرية لعملائه. وسيسعى البنك لجذب المساعدات الفنية والقروض الميسرة من جهات خارجية وكذلك رؤوس الاموال من الداخل لتعزيز موارده للقيام بدوره في تجديد وتطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وستتم كافة عمليات البنك على أسس تجارية.

**إنشاء شركة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** نظرا للحاجة الماسة لنظام اتصالات محلي ودولي وكذلك الى تكنولوجيا المعلومات، فان الشركة ستقوم بانشاء شركة لهذا الغرض يكون مجال عملها خارج الأرض الفلسطينية وداخلها. ان دخول القرن الحادي والعشرين يقتضي ربط الأراضي الفلسطينية بنظام اتصالات محلي ودولي وإيجاد نظم معلومات تسهل تطوير القطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية. ان تكنولوجيا المعلومات ضرورة حيوية حيث من الممكن وصف العالم اليوم بأنه حلقات مرتبطة ببعضها، كما أم مجال الاستثمار في الاتصالات وتكنولوجيا النظم يعد استثمارا واسعا ومجزيا، خاصة أن المنطقة العربية مازالت تعاني من نقص في هذا المجال قياسا بما يجري في شرق آسيا وامريكا.

**انشاء مؤسسة الشرق للثقافة والعلوم والتكنولوجيا:** ستقوم الشركة بتأسيس مؤسسة ترعى الثقافة والعلوم والتكنولوجيا في الأراضي الفلسطينية وتعمل على تطويرها. وسترعى المؤسسة المزمع تأسيسها كافة العلوم الحيوية التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية خاصة في المجالات

---

١١٠ – مقابلة مع جمال عبد السلام أبو عيسى في تشرين الثاني ١٩٩٥.

المتخصصة في علوم الهندسة الوراثية والبيئية والطاقة والمياه وعلوم البحار، ومتابعة التكنولوجيا المتطورة في الأجهزة والمعدات للدراسات والأبحاث الطبية والعلمية.

**تأسيس شركة للتطوير العقاري:** تحتاج الأراضي الفلسطينية الى عدد كبير من المساكن والمراكز الصناعية الحديثة. وسيكون من أهداف الشركة تأسيس شركة في هذا المجال تعمل على استغلال الأراضي غير الزراعية وخلق تجمعات سكنية صناعية متكاملة لا تسبب أي تناقض بيئي أو حضاري.

مجالات عمل الشركات الأخرى: بالاضافة الى الشركات التي ستقوم الشركة بتأسيسها فإن الشركة سوف تضع في اعتبارها الاستثمار في مجال السياحة لما للسياحة من مدلول حضاري وتراثي في فلسطين. كما أن الاستثمار الزراعي سوف يكون واحدا من أهداف الشركة. وستقوم الشركة ايضا بالاستثمار في مجال الاستشارات والخدمات الفنية بالتعاون مع الشركات العالمية في هذا المضمار.

**شركة البنك الإسلامي الفلسطيني للتنمية والتمويل المساهمة العامة المحدودة**

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني في نهاية ١٩٩٥ برأس مال مصرح به قدره ١٠ ملايين دولار أمريكي وقد تجمع المؤسسون من رجال الاعمال والمستثمرين في الأراضي الفلسطينية وبعض الدول الخليجية، يرأسهم أحمد رباح عابدين رئيس لجنة المؤسسين. وقد صرح أحد المؤسسين لجريدة الرأي الأردنية (١٠ آب ١٩٩٥) بأن "عمل البنك سيكون وفق نظام الشريعة الإسلامية معتمدا على مبدأ المشاركة والمضاربة والمرابحة ولن يتعامل بالفوائد". وقال إن " البنك الإسلامي سيعمل على اقامة مشاريع سياحية وإسكانية واقتصادية انتاجية اخرى من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني، اضافة الى تقديم القرض الحسن لدعم مشاريع اسكان الأزواج الشابة والتعليم وغيرها، بحيث تعاد هذه القروض دون فوائد".

## ملحـــق رقم ٣
## أسماء و نشاطات الشركات التي انشأتها باديكو في الاراضي الفلسطينية

**أولاً: شركة القدس للاستثمار السياحي المساهمة المحدودة**

أسست الشركة المذكورة براسمال قدره ٢٥ مليون دولار امريكي ساهمت فيه شركة باديكو بنسبة ٣٥٪ وغطى الباقي نخبة من الفعاليات السياسية في كل من فلسطين والأردن.

قامت شركة القدس منذ تأسيسها بالانجازات التالية:

أ) تم استئجار مكاتب في بيت حنينا داخل حدود القدس العربية لتكون مقراً رئيسيا للشركة.

ب) تم التفاوض مع اصحاب أحد الفنادق في قلب القدس العربية على شراء مبنى الفندق الذي اكمل فيه هيكله الخرساني، وتم تقديم عرض رسمي لشراء المبنى المذكور بهدف اكماله ومن ثم تشغيله كفندق من فئة الاربعة نجوم. ومن المتوقع ان تصل شركة القدس الى اتفاق مع مالكي الفندق حيث سيشكل هذا المشروع باكورة أعمال الشركة في القدس.

جـ) تم التفاوض مع مالكين لأرض في منطقة الشيخ جراح في مدينة القدس لمساهمتهم بنسبة لا تقل عن ٥١٪ في بناء مشروع فندق في الموقع المذكور بسعة ٢٣٠ غرفة وقد تم ترخيصه مبدئياً من السلطات المختصة. قدم بالفعل عرض لاصحاب المشروع، ومن المتوقع ان تتوج المفاوضات معهم باتفاق نهائي تدخل الشركة بموجبه شريكاً في إنشاء الفندق المذكور محققة بذلك مشروعاً ثانياً ضمن غاياتها للاستثمار داخل القدس العربية من ناحية، والمساهمة في انعاش واحياء مدينتنا المقدسة من ناحية أخرى.

د) تقوم شركة القدس منذ عدة أشهر بالتفاوض مع اصحاب ارض في مدينة بيت لحم لشرائها بغرض بناء فندق عليها، ويمر المشروع حالياً في مرحلة اجراء تقييم للارض من خلال دراسة جدوى يقوم بها أحد المكاتب المختصة للوصول الى القيمة المعقولة للارض التي تتناسب مع غايات الجدوى من المشروع.

هذا، وتواصل شركة القدس حالياً جهودها للبحث عن مواقع في مدن أخرى في فلسطين من أجل بناء فنادق عليها لقناعتها بان الصناعة الفندقية ستلقى في المستقبل القريب رواجاً متميزا على ضوء الزيادات العالية المتوقعة في عدد السياح والزوار سواء لأغراض السياحة العادية أو الدينية أو بهدف العمل أو الاستثمار.

**ثانيا: شركة فلسطين للاستثمار العقاري المساهمة العامة المحدودة:**

تم تأسيس هذه الشركة المساهمة العامة برأسمال قدره (١٥) مليون دينار أردني، غطى المؤسسون ٨٥٪ منه وكانت حصة شركة فلسطين (باديكو) حوالي ٤٩٪ من رأس المال، وتم طرح بقية الأسهم للاكتتاب في الضفة الغربية وغزة حيث غطيت بالكامل.

سُجلت هذه الشركة في مدينة غزة على ان يغطي نشاطها كافة المناطق الفلسطينية. وقد عقدت الهيئة

العامة التأسيسية أول اجتماع لها في مدينة غزة بتاريخ ١٩٩٥/١/١٩ حيث اعلن اشهار الشركة بشكل رسمي وانتخب مجلس ادارتها الأول برئاسة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة ممثلة بالمهندس/ نبيل الصواف.

وقد وافتنا شركة فلسطين للاستثمار العقاري بايجاز عن انشطتها حتى نهاية شهر حزيران ١٩٩٥ كما هو مبين ادناه.

قامت الشركة باستئجار مكاتبها الرئيسية في حي الرمال/ مدينة غزة وتجهيزها بالأثاث وكافة الأجهزة اللازمة (هاتف، فاكس، واجهزة كمبيوتر الخ)، كما تم تعيين عدد محدود من الفنيين والماليين والاداريين لتنفيذ أعمال المرحلة الحالية. كما اقر مجلس الادارة تعيين نائب للمدير العام (ويقوم حاليا بمهام المدير العام) وكذلك تعيين مهندس مقيم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لمتابعة اعمال الشركة في تلك المناطق.

ومن المفهوم ان مكاتب فرعية سيتم انشاؤها في وسط فلسطين مثل مدينة رام الله وفي شمال فلسطين مثل مدينة نابلس، لتسهيل متابعة المشاريع في كافة المناطق الفلسطينية.

واستكمالاً لجهود باديكو من خلال اتصالاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية تابعت شركة فلسطين للاستثمار العقاري هذه الجهود وتوصلت الى تفاهم مبدئي خصصت بموجبه السلطة الفلسطينية قطع اراض – كما سنبين لاحقا – ليتم تطويرها واستثمارها مشاركة بين السلطة وشركة فلسطين للاستثمار العقاري بحيث يتم الاتفاق على حصة كل طرف من هذا الاستثمار المشترك بعد انتهاء التصاميم المبدئية Master plans ومعرفة الامكانات الاستثمارية لهذه الاراضي Potentials. وهذه المشاريع هي:

أولاً: الضاحية السكنية المميزة

خصصت لهذه الغاية قطعة من الأرض تقع بمحاذاة الشاطئ شمالي مدينة غزة بمساحة إجمالية مقدارها ٣٢٠ دونما سيتم تطوير ٤٠ دونما منها لإقامة مرافق سياحية على شاطي البحر (مع امكانية التعاون مع شركة القدس للاستثمار السياحي)، بينما ستقام على الجزء الاكبر ومساحته ٢٨٠ دونما ضاحية سكنية متميزة تتكون من حوالي ٢٤٠٠ وحدة سكنية وذلك ما بين "فلل" مستقلة "وفلل" متصلة وشقق ذات مساحات مختلفة.

ومن الطبيعي ان هذه الضاحية ستكون مزودة بكافة الخدمات والمرافق العامة من مدارس وحضانات أطفال وعيادات طبية، ومركز دفاع مدني، ومركز شرطة، واطفائية، ومسجد، واسواق وغيرها.

وقد قامت الشركة بالتعاقد مع شركة استشارية عالمية انتهت من اعداد المخططات الأولية Master Plans & Conceptual Design وكذلك عمل مجسم لكامل الضاحية، هذا بالاضافة الى دراسة الجدوى الاقتصادية، والأمل ان يتم البدء في عملية الانشاء مع مطلع عام ١٩٩٦ وذلك بعد إنهاء التصاميم والمخططات التنفيذية. وسيتم تنفيذها على مراحل مجزأة الى عدة اقسام ستطرح على المقاولين المحليين بصورة Packages ويمكن للشركات المحلية ان تتعاون مع شركات اردنية وعربية في تنفيذها.

ثانياً: ضاحية الاسكان الشعبي:

ستنشأ هذه الضاحية على قطعة أرض مساحتها حوالي ١٥٠ دونما تقع غربي عزبة بيت حانون شمال شرقي مدينة غزة. وقد قامت إحدى الشركات الاردنية المتخصصة بإعداد التصاميم الاولية والمخطط العام لهذه الضاحية وكذلك عمل مجسم للضاحية ودراسة الجدوى الاقتصادية، وقد روعي في هذه الضاحية تخفيض تكاليفها بحيث تكون الشقق في متناول ذوي الدخل المحدود مع توفير الخدمات والمرافق الضرورية، وتتكون هذه الضاحية من حوالي ١٨٠٠ وحدة سكنية علاوة على جميع الخدمات والمرافق العامة.

ثالثا: قامت ادارة الشركة بعرض هذه التصاميم والمجسمات للضاحيتين على رئيس واعضاء السلطة الوطنية بتاريخ ١٩٩٥/٦/٣٠ و ١٩٩٥/٧/١ مع شرح كافة الجوانب المتعلقة بها. وقد لاقت تقديرا وتشجيعا كبيرين للمُضي في إنشائها دون تأخير. ويتم الآن إجراء مباحثات مع وزارة الاسكان للاتفاق على شروط التعاقد لهذا الاستثمار المشترك.

رابعاً: بهدف الاستثمار على المدى القصير قامت الشركة أيضاً بشراء قطعة ارض بمساحة ٢٦٠٠ متر مربع بالقرب من وسط مدينة رام الله وتتجه النية للبدء فوراً في بناء مجمع سكني تجاري عليها بعد إنجاز التصاميم والتراخيص اللازمة.

خامساً: إضافة الى ما ورد اعلاه فقد كلفت الشركة إحدى بيوت الخبرة الفلسطينية القيام بمسح ميداني ودراسة لسوق الاستثمار العقاري في الضفة الغربية، وعلى ضوء هذه الدراسة التي تم انجازها سيتم تطوير استراتيجية محددة تسير الشركة بموجبها في اختيار وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في الضفة الغربية.

وعموماً فإن الشركة تقوم حالياً بدراسة عدد من الفرص الاستثمارية العقارية المتاحة في عدد من مدن الضفة الغربية لإقامة مشاريع تحقق مردوداً ماديا، وفي نفس الوقت تحقق تقدما في تطوير الأراضي والضواحي السكنية الحديثة وتعود بالفائدة على مجمل الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

ثالثاً: شركة فلسطين للاستثمار الصناعي المساهمة العامة المحدودة

عقب تأسيس الشركتين السياحية والعقارية المذكورتين سالفاً، قامت الشركة بتأسيس شركة ثالثة سُميت "شركة فلسطين للاستثمار الصناعي" واختيرت مدينة نابلس مركزاً لها وكان رأسمال الشركة ١٥ مليون دينار اردني ساهمت فيه الشركة بما نسبته ٧٠٪ بينما تمت تغطية بقية رأس المال من قبل مؤسسين آخرين وطرح جزء منه للاكتتاب العام.

وبتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٩، عقدت الهيئة العامة التأسيسية اجتماعها في مدينة نابلس حيث انتخب أول مجلس إدارة للشركة مؤلف من أحد عشر عضواً وتم انتخاب شركة فلسطين للتنمية والاستثمار رئيساً للمجلس ممثلة بعضو مجلس إدارة الشركة الأم السيد نضال السختيان، وقد ضم المجلس نخبة من الصناعيين من ذوي الخبرة في فلسطين.

وقد باشرت الشركة أعمالها انطلاقاً من مكاتبها الرئيسية في مدينة نابلس، وتقوم الان باجراء دراسات

مكثفة وجمع معلومات عن واقع الصناعة في فلسطين والبلدان المجاورة، كما تجرى مناقشة مع عدد من اصحاب الصناعات القائمة في انحاء مختلفة من فلسطين تمهيداً لدراسة امكانية مشاركتهم عن طريق دعم صناعاتهم وتوسيعها وضم رأسمال جديد إليها وتزويدها باساليب الإدارة والتصنيع الحديثة، علاوة على سعي الشركة الى انشاء صناعة رائدة ومبدعة على ضوء الدراسات التي تُجريها.

**رابعاً: مشروع الاتصالات في فلسطين:**

بذلت إدارة الشركة مع مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية جهوداً مُكثفة من اجل الحصول على ترخيص من السلطة الوطنية تتولى بموجبه شركة فلسطينية مساهمة عامة مسؤولية تطوير وتشغيل وصيانة قطاع الاتصالات في فلسطين.

لقد تُوجت جهود الشركة بتوقيع اتفاق مبدئي مع السلطة الوطنية ممثلة بوزارة الاتصالات الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٥/٥/٤، منح بموجبه المؤسسون الرئيسيون للشركة المساهمة العامة ترخيصاً لتولي مسؤولية كامل قطاع الاتصالات في سائر انحاء فلسطين (غزة والضفة الغربية)، وفور توقيع الاتفاق المذكور شرعت الشركة بالتعاون مع شركائها في اللجنة التأسيسية للشركة بالتحرك في مسارات ثلاثة:

الأول: إعداد الاتفاقية التفصيلية التي ستُحدد العلاقة التعاقدية وحقوق وواجبات كل من السلطة الوطنية والشركة المساهمة العامة، وقد تم بالفعل تقديم مسودة هذه الاتفاقية لوزير الاتصالات في السلطة، ونحن الآن بانتظار مناقشتها مع وزارة البريد والاتصالات تمهيداً لإبرامها.

الثاني تأسيس شركة مساهمة عامة للاتصالات سُميت "شركة الاتصالات الفلسطينية" برأسمال قدره ٣٥ مليون دينار أردني غطى المؤسسون ٧٥٪ منه بينما تقرر طرح ما نسبته ٢٥٪ من رأس المال للاكتتاب العام حيث سيتبع ذلك اجتماع الهيئة التأسيسية من أجل انتخاب مجلس الادارة الأول للشركة، ومن ثم البدء في تنظيم الشركة ووضع الخطط اللازمة لتفعيل المشروع سواء على الامد القصير أو المتوسط أو الطويل.

الثالث: السعي الى استقطاب العناصر الفنية والادارية لشركة الاتصالات وذلك عن طريق البحث عن هذه العناصر وخاصة الفلسطينية منها ممن لديها الخبرات الجيدة في هذا القطاع، وذلك لتشكيل النواة الأولى للاجهزة الفنية والمالية والادارية لشركة الاتصالات الفلسطينية.

وقد تتمكن اللجنة التاسيسية لهذه الشركة خلال بضعة الاشهر القادمة من إخراج المشروع الى حيز الوجود من خلال خطة طوارىء عاجلة تعالج المصاعب والاختناقات الحالية في قطاع الاتصالات، اضافة الى خطة طويلة الامد يتم فيها وضع الأسس والدراسات وخطط التنفيذ على مدى العشر سنوات القادمة.

**خامساً: مشروع سوق فلسطين للأوراق المالية:**

من خلال دراسة للأوضاع الاقتصادية في فلسطين بصورة عامة واوضاع الشركات المساهمة العامة القائمة، وجدت الشركة ان البلاد في امس الحاجة الى وجود الادوات المالية والقانونية الملائمة من أجل

تنظيم عمليات تداول الاسهم والاوراق المالية واصدارها ورقابتها، إذ أن من شأن ذلك ان يحقق للمستثمرين في داخل فلسطين وخارجها الثقة اللازمة للاستثمار في الشركات العامة القائمة أو التي سيجرى تأسيسها مستقبلاً، علاوة على توفير الوسيلة الآمنة للمستثمر الفلسطيني المقيم خارج وطنه لكي يوجه جزءاً من توفيراته لاستثمارات مجدية في وطنه فلسطين لا تحتاج منه الا قدراً يسيراً من المتابعة إذا ما ضمن توظيفها في شركات تُؤسس وتعمل ويتم تداول اسهمها عن طريق سوق مالية تعمل وفق نظم قانونية وآليات مضمونة وسليمة. وانطلاقا من الحقائق أعلاه، ونتيجة للدراسات المبدئية التي تم إعدادها لجدوى المشروع، فقد قامت شركة فلسطين بتفويض من السلطة الوطنية بتأسيس شركة مساهمة خصوصية بالمشاركة مع أطراف فلسطينية اخرى من أجل تولي مسؤولية إنشاء السوق المالية وإدارتها وتشغيلها، ثم قامت الشركة أيضاً بإعداد دراسة مفصلة عن السوق المالية المنوي تأسيسها تناولت كافة الجوانب الفنية والادارية والقانونية والرقابية، وقد تم الحصول مؤخرا على موافقة وزير المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية على الدراسة التي تم إعدادها، وشرع تواً باتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل المشروع بدءاً من استئجار مركز له في مدينة نابلس التي اختيرت مقراً للسوق بموجب توجيهات سيادة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتهاءً بتجهيز المركز وتأثيثه وتوظيف الكوادر اللازمة له وتدريبها على تشغيل السوق وادارتها.

وبانطلاق العمل في السوق المتوقع ان يكون في بداية عام ١٩٩٦، سيُتاح لأول مرة للمستثمر الفلسطيني في الداخل والخارج إمكانية تسييل الأسهم التي يحملها في أية شركة مساهمة عامة فلسطينية بطريقة آمنة ومضمونة تحفظ حقوقه وتحميه من أي تلاعب أو غش، كما ستوفر السوق لهذا المستثمر كل عناصر الحماية التي يحتاجها وذلك عن طريق الدور الهام الذي ستلعبه السوق المالية في ضبط ورقابة عملية تأسيس الشركات المساهمة العامة في فلسطين، الامر الذي سيكون له أكبر الأثر في انعاش الاقتصاد الفلسطيني وتطويره.

### سادساً: مشاريع المناطق الصناعية:

نتيجة للدراسات التي قامت بها الشركة منذ بدء نشاطها في فلسطين لأوضاع القطاع الصناعي في البلاد، فقد تبين لها انه من أجل النجاح في تطوير القطاع المذكور وتشجيع توظيف الاستثمارات فيه، فإنه لا بد من ايجاد الأرضية المناسبة المتمثلة في إنشاء مناطق صناعية في انحاء متعددة من البلاد تبنى وفق احدث الأساليب العصرية لتوفر للمستثمر الصناعي الموقع الملائم لإنشاء صناعته، وتساهم في حل المشاكل والصعوبات التي يواجهها حالياً من ناحية عدم توفر المواقع المجهزة بالخدمات التحتية والادارية والصيانة اللازمة لانشاء مشروعه ضمن كلفة معقولة.

وعلى ضوء ذلك، فقد سعت الشركة خلال الأشهر الماضية الى الحصول على موافقة الجهات المعنية على تطوير بعض المواقع المختارة أو المشاركة مع جهات فلسطينية من القطاع الخاص في دراسة إمكانية بناء مدن صناعية حول بعض المدن الفلسطينية. ويمكن إيجاز نشاطات الشركة في هذا المجال على النحو التالي:

*** مشروع المدينة الصناعية شرقي غزة:**

بعد ان تم الحصول على موافقة الجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية على تخصيص ارض مساحتها قرابة (٥٠٠) دونم تقع شرقي غزة لتكون مدينة صناعية تخدم قطاع غزة، يجرى توفير كافة الخدمات التحتية المطلوبة لها ومن ثم ايجاد الجهاز المناسب لإدارتها وصيانتها والاشراف على تاجير المواقع والمنشآت للمستثمرين في قطاع الصناعة.

وفي سبيل تنفيذ المشروع قامت الشركة بإعداد الدراسات اللازمة لجدوى المشروع بناء على التصاميم الأولية(Conceptual Design) والمخطط العام(Master Plan) ودراسة السوق التي قام بها أحد المكاتب الاستشارية العربية. وستتخذ هذه الدراسة أساساً للتفاوض مع السلطة الوطنية صاحبة الارض من اجل الوصول الى اتفاق نهائي معها بخصوص واجبات وحقوق كل من الاطراف المعنية وخاصة فيما يتعلق بالأجرة السنوية ومدة الايجار التي سترتبط بها مع السلطة الوطنية.

وقد تتمكن الشركة من تقديم مقترحاتها بخصوص الاتفاقية الممكن ابرامها مع السلطة بخصوص المشروع المذكور خلال الفترة القريبة القادمة للمباشرة بعد ذلك في تنفيذ المشروع، في الوقت الذي سوف يسعى فيه أيضاً الى جذب المستثمرين لبناء مصانعهم في هذه المدينة العصرية وفق خطة تسويق يجرى الآن اعدادها.

وتسعى الشركة من خلال تنفيذ هذا المشروع ان تجعل منه نموذجاً لمشاريع المدن الصناعية عامة في فلسطين يُحتذى به ويتخذ مثالاً لانشاء غيره من المشاريع الاخرى في ضواحي المدن أو في المناطق الحدودية.

*** مشروع المنطقة الصناعية شمالي غزة:**

بعد ان وافقت السلطة الوطنية مبدئياً على تخصيص ما مساحته (٢١٠) دونمات من اجل تطوير مدينة صناعية تقع على الحدود الفلسطينية الاسرائيلية شمالي مدينة غزة وتشكل امتداداً طبيعياً للمنطقة الصناعية الحالية، فقد تمكنت الشركة من الحصول على تفويض من السلطة لتطوير المنطقة المذكورة، وتقوم الجهة المعنية في السلطة الوطنية حالياً بتسوية عدد من المسائل المُتعلقة بالأطر القانونية والمرجعية ومحاولة الاتفاق عليها مع نظيرتها في الحكومة الاسرائيلية، فإذا ما تم انجاز هذا الموضوع فإن الشركة ستُباشر في تطوير الموقع المذكور الذي يتميز بوجود خدمات قريبة منه من شانها ان تُسرع في برنامج تنفيذه.

*** مشروع المدينة الصناعية شرقي مدينة نابلس:**

ما زالت المباحثات جارية بين الأطراف التي التزمت فيما بينها بتنفيذ هذا المشروع وهي شركة فلسطين للتنمية والاستثمار ومجموعة من المستثمرين من مدينة نابلس وبلدية وغرفة الصناعة والتجارة فيها. وكان أهم التطورات التي حدثت مؤخراً هو إمكانية شراء بقية الاراضي له، علاوة على توفير موقع بديل قريب منه يتميز بطبوغرافية أفضل من الموقع الأول.

وتتابع الشركة الان موضوع حيازة الأرض المختارة وذلك عن طريق اتصالات مكثفة مع السلطة

الوطنية الفلسطينية وسلطات الادارة المدنية، وتامل الشركة ان تتمخض جهودها عن الحصول على ترخيص للأرض لاستخدامها كمنطقة صناعية ومن ثم استئجارها لمدة طويلة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

**• مشاريع المناطق الصناعية الحدودية:**

قام البنك الدولي مؤخراً بتقديم دراسة مستفيضة عن مشاريع المناطق الصناعية الحدودية في محاولة منه لإيجاد اساس علمي موضوعي لبحث وإقرار هذه المشاريع من قبل الجهات المعنية ومنها السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية والبنك الدولي ومجموعة الدول المانحة.

ومن قراءة للتقرير يتضح ان النتائج والتوصيات التي توصل اليها مسؤولو البنك الدولي كانت ايجابية. ومن المؤمل ان يطرح البحث في هذه المشاريع في الاجتماعات التي ستعقدها الأطراف ذات العلاقة قريباً والتي يمكن ان تتمخض عن إقرار مسودة هذه المشاريع. ولما كانت النية تتجه الى إعطاء القطاع الخاص الفلسطيني دوراً رئيسياً في تطوير هذه المشاريع سواء بمفرده أو بالمشاركة مع شركات اجنبية لها اهتمام في تطوير هذا النوع من المشاريع، فإنه سيتم مواصلة متابعة هذه المشاريع والمباحثات الجارية لغاية حدود المشروع من قبل المجموعة الدولية والبنك الدولي، بينما يوكل القطاع الخاص مهمة تطوير المدينة الصناعية نفسها ثم إدارتها وتشغيلها وصيانتها ضمن خطة استثمارية تحقق له عائداً معقولاً على رأسماله المستثمر، وفي هذا النطاق يمكن للشركة ان تنتقي واحدا أو اكثر من هذه المشاريع لتطويرها.

**• مشروع المجمع السكني والسياحي على أرض مطرانية الكنيسة الاسقفية في القدس العربية:**

بعد الحصول على الموافقة المبدئية من لجنة الترخيص المحلية لبلدية القدس على انشاء هذا المشروع ضمن الأطر المقترحة لمساحات البناء ونوعيته، فإن الجهود الآن تتركز باتجاه الحصول على موافقة لجنة الترخيص اللوائية التي يمكن بعدها الشروع في تقديم المخططات التي يحتاج اليها للحصول على الترخيص النهائي. وتقوم الشركة الآن بإعداد دراسة الجدوى المبدئية الخاصة بالمشروع، كما تم تكليف أحد المكاتب المختصة باجراء تقييم لأرض المشروع. وعلى ضوء النتائج التي ستظهرها الدراسات المذكورة سيجرى التفاوض على شروط الاستثمار مع الكنيسة صاحبة الارض بحيث يجرى إبرام اتفاقية نهائية معها، علماً بان الاتفاق المبدئي الذي يعطي الشركة الحق المطلق في استثمار الأرض قد جرى توقيعه.

وتقدر المساحات المرخصة للبناء في هذا المشروع بحوالي (١٠٠،٠٠٠) متر مربع تشمل مباني المكاتب والسوق التجارية ومواقف السيارات وإنشاء فندقين على الأقل، حيث سيشكل هذا المشروع معلماً رئيسيا من معالم المدينة المقدسة.

# الملحق رقم ٤
# الأســـتمارة

**موســـوعة رجال الأعمال من اصل فلسطيني في دول الشتات**

الرجاء التفضل بملء هذه الاستمارة واعادتها الى الدكتور ساري حنفي على العنوان التالي

CEDEJ, P.O.BOX 494, DOKKI, CAIRO

fax: (202) 349 35 18

ملاحظات: - الرجاء الكتابة خلف الصفحة في حال ضيق المكان

- الرجاء تجاهل اي سؤال لا تريد الاجابة عليه
- الرجاء ارفاق السيرة الذاتية، او اي كتيب عن شركتكم (ان وجدت)
- يمكنك الكتابة باللغة التي تفضلها

**١ معلومات شخصية:**

الاسم: الكنية:

تاريخ الولادة: مكان الولادة:

متزوج؟ عددالاطفال: الاصل من فلسطين:

تاريخ و مكان الهجرة الاولى للعائلة:

عنوان الشركة:

تلفون: فاكس:

ما هي (او ماذا كانت في حالة وفاته) مهنة الوالد؟

الشهادات الاكاديمية الحاصل عليها وسنة التخرج و مكان الدراسة:

هل لديك عضوية فى جمعيات مهنية او غيرها؟ ما هي؟

هل لديك عضوية فى مجالس ادارة شركات؟ ما هي؟

ما هى الاعمال والوظائف التى قمت بها فى السابق وما هوعملك الحالي؟ (الرجاء ذكـر العمـل، مكانـه والوظيفـة والتاريخ وتفاصيل اخرى تراها مناسبة).

**٢ معلومات عن الشركات:**

**الشركة الرئيسية**

اسم الشركة:

المركز الوظيفي:

تاريخ انشائها: الوضع القانوني:

جنسيات المالكين الرئيسيين:

النشاطات الرئيسية:

عدد العاملين:

رأسمال الشركة:

حجم اعمالك (Turnover) لعام ١٩٩٤:

حجم التصدير إن وجد:

حجم الاستيراد إن وجد:

**الشركة الثانية:**

اسم الشركة

المركز الوظيفي:

تاريخ انشائها: الوضع القانوني:

جنسيات المالكين الرئيسيين:

النشاطات الرئيسية:

عدد العاملين:

رأسمال الشركة:

حجم اعمالك (Turnover) لعام ١٩٩٤:

حجم التصدير إن وجد:

حجم الاستيراد إن وجد:

**الشركة الثالثة:**

اسم الشركة

المركز الوظيفي:

تاريخ انشائها: الوضع القانوني:

جنسيات المالكين الرئيسيين:

النشاطات الرئيسية

عدد العاملين:

رأسمال الشركة:

حجم اعمالك (Turnover) لعام ١٩٩٤:

حجم التصدير إن وجد:

حجم الاستيراد إن وجد:

**الشركة الرابعة:** (في حال تملك اكثر من اربع شركات، الرجاء الكتابة خلف الصفحة)

اسم الشركة

المركز الوظيفي:

تاريخ انشائها: الوضع القانوني:

جنسيات المالكين الرئيسيين:

النشاطات الرئيسية:

عدد العاملين:

رأسمال الشركة:

حجم اعمالك (Turnover) لعام ١٩٩٤:

حجم التصدير إن وجد:

حجم الاستيراد إن وجد:

**٣ المشاريع المستقبلية**

هل لديك مشاريع مستقبلية فى الضفة الغربية اوغزة؟ ما هي؟

هل لديك مشاريع مستقبلية فى اماكن اخرى؟ ما هي؟

هل تقترح اسماء رجال اعمال لكي نرسل لهم هذه الإستمارة؟ الرجاء ذكر عنوانهم.

## الملحق رقم ٥

## اسـماء وعمل رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في كل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الامارات العربية المتحدة ومصـر [١١١]

### رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم في كندا

| الاسم | العمل |
|---|---|
| ميلاد شوفاني | معمل نجارة .Custom Woodworking Ltd |
| صبحي صالحية | شركة إصلاح الرخام ؛ شركة نقل |
| خالد رشيد | Exporient Handels- Gmbh- Allemagne (وكيل لعشر شركات قطع غيار في دبي وجدة والكويت) |
| إيزيدور مسلم | مخرج ؛ مدير في شركة إخراج |
| محمد كتمتو | Overseas Trading Inc – ملابس جاهزة وأجهزة رياضية ؛ خبير في مجال البترول ؛ وكيل شركة هيتيك للاتصالات. |
| جورج فركوح | عمدة إيليوت ليك ؛ وكيل سيارات الكرايزلير والدودج |
| سامح حسن | طبيب نفساني في عيادته. استثمارات |
| خالد الفاهوم | طبيب استشاري وصاحب عدة مختبرات |
| محمود صالحية | شركة تجارة دولية |
| جمال خالد | Nabali Tire ؛ مركز بيع بالجملة والمفرق |
| طـارق (تـيري) صالح | مدير وشريك في شركة .Julimar Lumber Co Ltd (مصنع ومصدر لمنتجات لامبير ) |
| زكريا السمنة | .SBU Management Corp-تورونتو للاستثمار والعقارات. & BMS Engeneering Services-جدة |
| موريس زكاك | شركة محاسبة |
| صالح الحرش | كراج كبير لتصليح السيارات |
| إلياس حوا | معمل لتصنيع العدسات اللاصقة |
| فايز سكجها | Canadian DNST of Actuary شركة استثمارات لأموال التقاعد |
| سليمان رشيد | محاسب معتمد ومدير فرعي لشركة Sulid Investment Ltd استشاري إدارة أعمال |
| مروان طقطق | صيدلي وصاحب محل في المنطقة الحرة |
| جوزيف فحل | مدير معمل نجارة حديثة ومقاول شركة J.G . Contracting LTD |
| جوزيف فرح | مدير شركة Farah Food Ltd & Hasty Market Corp .(١٠٤ محلات في مقاطعة أونتاريو) |
| رياض ياسين | شركه هندسية– Vancouver |

---

١١١- لم نذكر اسماء بعض الذين قابلناهم، بناء على طلبهم.

## رجال الأعمال الفلسطينيون الذين قابلناهم في الولايات المتحدة الأمريكية

| الأسم | المدينة | العمل |
|---|---|---|
| حسين حسين | شيكاغو | شركة تأمين |
| حسن جعفر | شيكاغو | محلات حلويات عربية |
| حسن م. الخطيب | شيكاغو | مصانع الشامبو والمواد التجميلية Dena Corp., Meta Internat., Inc. |
| روبين زهران | شيكاغو | شركة تامين واستثمارات أموال التقاعد Oakbrook Associates Financial Services |
| طلعت م. عثمان | شيكاغو | شركة استثمارات Dearborn Financial Inc. |
| إبراهيم زياد | شيكاغو | شركة استيراد وتوزيع مواد غذائية عربية Ziad Brothers Importing |
| جمال زايد | شيكاغو | دار فلسطين للطباعة والنشر |
| مايك جودة | شيكاغو | تجارة جملة مواد غذائية Wholesale |
| عاطف راشد | شيكاغو | تجارة جملة مواد غذائية Nader Wholesale |
| زاهي خوري | نيويورك | مدير شركة عليان للتنمية (مجموعة سعودية) |
| دين ا. دباح | شيكاغو | شركة عقارية فرع في الشركة العالمية COLDWELL |
| جمال أبو حامد | كاليفورنيا | شركة مقاولات |
| عثمان مرار | كاليفورنيا | شركة محاسبة |
| أمير درويش | شيكاغو | ٣ محلات لتجارة الملابس ؛ موظف في مطار شيكاغو |
| عادل بركات | كاليفورنيا | شركة بركات للاستثمار والتجارة |
| قاسم (ماكس) نتشة | نيوجيرسي | تجارة جملة لمواد كهربائية وشركة تجارة استيراد وتصدير |
| راضي غنام | نيويورك | شركة استيراد وتصدير |
| عوني أبوهدبة | نيوجيرسي | شركة تأمين وعقارات |
| عفيف الأسمر | نيويورك | سوبر ماركت وجزارة |
| فدوى ناجي | شيكاغو | شركة سياحة وسفر |
| وحيد صيام | نيويورك | مالك لمكتب محامين |
| أحمد الأحمد | كاليفورنيا | شركة تأمين |
| حكمت عطالي | كاليفورنيا | تجارة استيراد وتصدير Attali Enterprises |
| نبيل هداوي | تكساس | شركة هداوي للمقاولات |
| فؤاد نوباني | شيكاغو | شركة تجارة Nubani Trading Company وتجارة وتوزيع جملة |
| زياد كرم | | شركة تصميم هندسي GRDG International of Fairfax |

## رجال الأعمال الفلسطينيون الذين قابلناهم في الامارات العربية المتحدة

| الاسم | المدينة | العمل |
|---|---|---|
| محمود بلبل | أبو ظبي | الشركة العربية لمنتوجات الألمنيوم ذ.م.م.<br>شركة الصناعات العربية ذ.م.م. |
| باهر محمد خورشيد العدناني | العين | مدير عام المؤسسة الفنية للأعمال الخرسانية الجاهزة TREMIX وشركات أخرى |
| نادر عميرة | العين | مهندس بمؤسسة طيبة للمقاولات العامة |
| سمير عادل عويضة | دبي | مدير عام شركة الخليج للإنماء والتعمير ش.م.م. INMA |
| جويد الغصين | أبو ظبي | رئيس مجلس إدارة شركة قرطبة للتعمير |
| أحمد الخطيب | دبي | مهندس صناعي لشركة المني التجارية. تصنيع معدات صناعية |
| سمير عبد الهادي | الشارقة | شريك ومدير عام بشركة الاستشارات الهندسية علمي و خطيب |
| ماهر س. ناصر | أبوظبي | مدير شركة Prismo Universal (Gulf) Company Ltd ومدير شركة GIFFIN Traffiks |
| عيسى رشناوي | أبوظبي | مدير الشركة الوطنية الصناعية |
| سليم عيد | دبي<br>الشارقة | Osal Aluminium System أعمال المونيوم- زجاج- مطابخ معدنية<br>شركة القاسم للألمونيوم والزجاج والمطابخ المعدنية |
| ابراهيم مطلق النخالة | الشارقة | مدير مفوض مؤسسة العنبتاوي لقطع غيار السيارات، قطع غيار شاحنات |
| رياض صلاح الأسدي | أبوظبي | نائب المدير العام لشركة المهيري للمقاولات العامة |
| إبراهيم حسن الخواجة | الشارقة | مدير اقليمي لشركة<br>Mother Cat LTD, Internat Contractors Civil & Eng |
| عيد سعيد عيدة | دبي | مدير عام لشركة زهرة القرين للتجارة، قطع غيار مرسيدس لوري وصالون |
| رامي ملحس | الشارقة | مدير لشركة Arab Technical Construction Co |
| إبراهيم داود جفال | أبوظبي | مدير مفوض لمؤسسة حمد سهيل الخيلي |
| زياد أحمد برهم | أبوظبي | مؤسسة سالم الهندسية، كافة أعمال الحدادة |
| يحيى رشيد | الشارقة | Petra Auto Spare Parts Trading Co Ltd.. |
| حسين يوسف أبو عيدة | أبوظبي | مدير عام لمؤسسة المؤيد للمقاولات العامة |
| نضال محمد البايض | أبوظبي | مدير عام المؤسسة الشرقية للتجارة ومواد البناء |
| عصام كبرا | أبوظبي | محلات بلو مارين Blue Marine |
| كامل الغفراوي | أبوظبي | مدير المكتب الاستشاري الأردني |
| أحمد جودة | أبوظبي | المركز الأردني للحجر الطبيعي والرخام، مواد بناء-حجر اردني- |

| | | |
|---|---|---|
| | | رخام- بلاط |
| عز الدين خضر | عمان<br>العين | شركة Scientific Agriculture Est.<br>شركة Technical Agriculture Est |
| صبحي قديح | أبوظبي | مؤسسة صبحي التجارية، لبيع قطع غيار السيارات مرسيدس- شاحنات- تريلات وصالونات |
| زاهي حسن عطايا | دبي | شركة قطع الغيار والأدوات المعدنية SPARCO |
| سالم أبو زهرة | أبوظبي | مدير مبيعات الشركة الهندسية لمواد البناء ذ.م.م. EBMC |
| نعيم مصطفى جاد الله | العين | مدير فرع المؤسسة الحديثة للأعمال الخرسانية UNIMIX، مورّدو خرسانة جاهزة |
| علي العابدي | أبوظبي | مدير مبيعات بدائرة الاطارات والبطاريات في مؤسسة جمعة الماجد |
| رفيق مرعي | العين | مؤسسة مطر للمقاولات العامة MAGICO |
| عبد السلام حسني م. الأمير | العين | مهندس بمؤسسة القبيسات للمقاولات العامة |
| أيمن تاجي فاروقي | أبوظبي | مدير عام بشركة الهدف للانشاءات الهندسية TARGET |
| فؤاد مرعي | العين | استيراد وتصدير وتجارة عامة Adnan Marie & Bros Trading Co |
| محمد علي كتمتو | أبوظبي | مدير عام شركة الشرق الأوسط للعقارات والتجارة |
| عصام أنيس يوسف | العين | مؤسسة الغصن الأخضر، أثاث وكهربائيات ولوازم منزلية |
| سيف الدين القاضي | ابوظبي | مجموعة القاضي: صيدليات، تصنيع عطورات وتمثيل شركات أجنبية للأدوية |
| محمد إبراهيم ابوعيدة | ابوظبي | عمرة للإنشاءات المدنية |
| محمد امين حرز الله | ابو ظبي | شركات مالترانس والكنيبي للملاحة |
| سمير عبد الهادي | الشارقة | الشركة الاستشارية الهندسية خطيب وعلمي |
| عمر قاسم | الشارقة | شركة القاسم للألومنيوم والزجاج والمطابخ المعدنية |
| منذر فرح | أبوظبي | شركة الجيمي للمقاولات |
| زكي عطايا | دبي | شركة سباركو لقطع الغيار والأجهزة |
| علي داود الزمة | أبوظبي | المركز الاردني لصناعة الرخام ولوازم البناء |
| عدنان مرعي | العين | مجموعة شركات مرعي |
| جمال مرعي | العين | مجموعة شركات مرعي |
| كمال مرعي | العين | مجموعة شركات مرعي |
| عدلي مرعي | العين | مجموعة شركات مرعي |
| برهان مرعي | العين | مجموعة شركات مرعي |
| غسان مرعي | العين | مجموعة شركات مرعي |
| بسام مرعي | العين | مجموعة شركات مرعي |
| محمد عبد العزيز البايض | أبوظبي | الشركة الشرقية لمواد البناء |

| | | |
|---|---|---|
| سامي راشد | دبي | شركة القبتل للتجارة |
| فاروق خليل طوقان | أبوظبي | الشركة المتحدة للاستثمارات والمقاولات |
| رياض كمال | الشارقة | الشركة العربية للإنشاءات الهندسية |
| وليد الصلح | العين | شركة حيفا للتجارة |
| علام أبو غزالة | العين | شركة توام للإنشاءات |
| فهد حماد | العين | شركة الآلات الزراعية (التابعة لشركة المقدادي للآلات الزراعية – عمان) |
| علي عابدين | أبوظبي | مدير قسم في مؤسسة جمعة الماجد |
| رياض الصادق | دبي | مدير عام شركة الحبتور للهندسة والمقاولات (دبي وعمان) |

## رجال الأعمال الفلسطينيون الذين قابلناهم في مصر

| الاسم | العمل |
|---|---|
| حسن شحاتة | شركة الحسن التجارية، استيراد وتصدير وتسويق |
| عبد العزيز أبو شمالة | مصنع ملابس جاهزة |
| فهمي فاروق الحسيني | مكتب بيتا الفني التجاري |
| تحسين الحلو | شركة استيراد Arab Trade Co. |
| أحمد قاسم الحلو | رئيس مجلس الإدارة للشركة العربية للكيماويات ومستحضرات التجميل، كستيلا. و للشركة العربية للتجارة والصناعة، فاي |
| يوسف الشنطي | رئيس مجموعة شركات الشنطي:<br>– شركة الشنطي للبلاستيك<br>– شركة الشنطي للصناعات الكيماوية<br>– شركة الشنطي إخوان 'رافيا بلاستيك'<br>– شركة الشنطي لمواسير البلاستيك ولوازمها |
| صلاح الريس | رئيس مجلس ادارة وعضو منتدب بالشركة العربية لانتاج البيض والدواجن 'عابد' وشركة مصانع ليزاندس للملابس الجاهزة |
| زياد الفرا | مدير عام بشركة PITCO الفلسطينية للتجارة الدولية |
| غازي فخري مراد | شركة تصدير وحفر آبار |
| ميسون علي شعث | دار الطيف للمطبوعات MASH |
| قمر البورنو | نائب رئيس شركة أماركو للسياحة |
| صابر المصري | المصري لبيع مصدرات الجمارك |
| فاروق محمد أبو غزالة | عضو مجلس الإدارة المنتدب بالمجموعة العربية للاستثمار والتنمية |
| خميس عصفور | رئيس مجلس الشركة المتحدة لصناعة الكرستال، كرستال عصفور |
| صهيب ت. بسيسو | المدير المسؤول للشركة السياحية OMEGA |
| محمد عرفة الغرابلي | شركة سالي لتصنيع الألومنيوم والشركة العربية للبناء والتشييد |
| ماهر الشرفا | شركة استيراد وتصدير، تجارة ملابس، جملة ومفرق |
| سليم أبو جبارة | مدير فندق اسكارابيه |
| صلاح أبو لبن | شركة استيراد وتصدير |
| مجدي أبو رمضان | رئيس مجلس إدارة شركة استثمار أراض زراعية منتجة |
| زهير عماشة | رئيس مجلس إدارة مطعم بروست شيكن |
| رجب برزق | مدير شركة الأمل لتجارة الملابس |
| أحمد بهاء الدجاني | محلات عرفة ودجاني |

| | |
|---|---|
| نبيل الدجاني | مدير مدرسة خاصه حديثة |
| علي جوهر الجمالي | شركة الملابس التريكو الصناعية |
| منير مسعود | رئيس مجلس إدارة شركة مصر كافيه: تصنيع قهوة سريعة الذوبان |
| خليل مهنا | رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتجارة والبناء |
| طعمة مشتهى | مدير محلات النصر لقطع الغيار |
| سامي القط | رئيس مجلس إدارة شركة تجارة زراعية حديثة |
| محمد صالح | مدير عام دار الطيف للمطبوعات MASH |
| داود الصمادي | شركة شعاع للمعلومات العلمية |
| خليل الصراف | مدير شركة مجموعة المقاولون العالمية (الكويت ومصر) ممثل شركة نورث ستار North Star بجنيف–سويسرا، ونائب مدير شركة التكنولوجيا المتطورة Advanced Technology |
| عبد الحميد شاهين | الشركة الحديثة للتنظيف الجاف للملابس |
| محمد الشريف | سوبرماركت واستثمارات |
| جمال الشوا | مدير الشركة المتحدة للري الحديث بالأدوات البلاستيكية – وشركة الشوا للبلاستيك |
| وليد الشوا | رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للري الحديث بالأدوات البلاستيكية |
| إبراهيم طنة | شركة ميران للملابس الجاهزة |
| محمد الطيب | الشركة العربية للتجارة والبناء |
| سامي طوقان | شركة Interfoods - Egypt |
| فايز الترك | محلات قصر النيل |
| أحمد ياغي | رئيس مجلس إدارة مدينة غرناطة للسياحة |
| خليل تلمس المجدلاوي | تجارة جملة ومفرق للملابس والمنسوجات |
| فهمي غريب | مزارع دجاج ومزارع فواكه |
| سامي مرتجي | مجموعة مرتجي لتجارة وتصنيع المواد الغذائية |
| طلال أبو غزالة | مجموعة طلال أبو غزالة الدولية 'تاجي' للاستثمارات، للملكية الفكرية، للخدمات القانونية وللجودة. |
| علي الصفدي | مجموعات شركات الإخوة العرب لتجارة المواد الغذائية، تغليف وتصدير وتوزيع، مصنع تكرير سكر، مصنع إنتاج الطوب الاسمنتي، الخرسانة الأسمنتية، مصنع الأعلاف الحيوانية، مصنع الأجولة البلاستيكية |

# المراجـــع

## المراجع العربية


- أبو جمرا، حمد مصطفى. (١٩٨٩) "الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للفلسطينيين المقيمين في المخيمات في سوريا من بيانات دخل ونفقات الأسرة لعام ١٩٩٦"، ورقة من ندوة حول البحث نظمته الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لآسيا الغربية(أسكوا)، (دمشق، نيسان).
- الأزعر، محمد خالد. (١٩٨٦) "الفلسطينيون في مصر بين الحاضر والمستقبل"، في **الفلسطينيون العرب في مصر العربية**، تقديم د. أحمد صدقي الدجاني، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- بشارة، عزمي. (١٩٩٦) "العرب في أسرائيل: قراءة في الخطاب السياسي المبتور"، في **الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت).
- الدجاني، عبلة. (١٩٨٦) " نظرة على معسكر كندا في رفح المصرية"، في **الفلسطينيون العرب في مصر العربية** (تقديم د. أحمد صدقي الدجاني)، دار المستقبل العربي. (القاهرة)
- ديان، اربين. (١٩٩٥) " تذبذب العلاقات الاقتصادية مع مصر "، (في) **علهمشمار، ١٩٩٥/١/٢٦** ترجمة: مختارات اسرائيلية، العدد الثالث – مارس. مركز دراسات الاهرام الاستراتيجي، القاهرة.
- رفعت، نادية. أحمد بهاء الدين شعبان (١٩٩٤) **اتفاق غزة – أريحا: الملامح والنتائج السياسية والاقتصادية**، (القاهرة).
- صايغ، يوسف. (١٩٩٥) "التنمية في فلسطين: الفرص الاحتمالية والمعيقات العقلية"، **بحث مقدم لندوة الإعمار والتنمية في فلسطين المنعقدة بمقر الجامعة العربية**، (القاهرة ٧-٩ نوفمبر – ٣١ صفحة).
- عدوي، جمال نايف. (١٩٩٣) **الهجرة الفلسطينية الى أمريكا: من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٤٥**، (الناصرة) بيت الصداقة.
- علقم، نبيل. وليد ربيع. (١٩٩٠) **ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني**، (رام الله). نشر: نبيل علقم.
- محمد، عبد العليم. (١٩٩٤) **مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي (دراسة مقارنة) لبعض الأنماط والمشكلات**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة).
- مركز البحوث والدراسات العربية (١٩٧٨)،" الفلسطينيون في العالم العربي"، القاهرة، نشر: ياسر غريب.
- المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، **دليل الإحصاء الفلسطيني لعام ١٩٨٦**، دمشق.
- يونس، أحمد. (١٩٨٩) "مستويات الفقر، دراسة تحليلية من واقع بحث نفقات ودخل الأسرة الفلسطينية لعام ١٩٨٦-١٩٨٧"، ورقة غير منشورة.

## المراجع الأجنبية


- Abu Laban, Baha (1980). *An Olive Branch on the Family Tree: The Arabs in Canada*. Toronto, (McClelland and Stewart).
- Bahout, Joseph (1994). *Les Entrepreneurs Syriens*. éd. du CERMOC, (Beyrouth, cahier n° 7).
- Balaj, Barbara, Diwan Ishac et Philippe Bernard (1995). "Aide extérieure aux Palestiniens: ce qui n'a pas fonctionné" in *Politique Etrangere*, (n 3/95 Paris).
- Barghouti, Iyad (1988). *Palestinian Americans: Socio-political Attitudes of Palestinian Americans toward the Arab-Israeli Conflict*, (Occasional paper Series) n° 38, (University of Durham).
- Berry, John (1990). "The Role of Psychology in Ethnic Studies", *Canadian Ethnic Studies*, XXII, (January).
- Blin, Louis (1995). "Les Entrepreneurs Palestiniens",in Philippe Fargues and Louis Blin. (sous la direction). *Economie de la paix en Proche-Orient*, Paris, Maisonneuve and Larose-CEDEJ.1995.
- Brand, Laurie A (1995). "Palestinians and Jordanians: a Crisis of Identity", *Journal of Palestine Studies* XXIV n. 4 (Summer).
- Brand, Laurie A (1988). *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State*, (Columbia University Press, New York).
- Builders of Peace, *Building Blocks* (1994), septembre. Vol. 1, Issue 4 New York.
- Cainkar, Louise (1988). *Palestinian Women in the United States: Coping with Tradition, Change, and Alienation*, Doctoral dissertation in sociology August, Northwestern University, Evanston, Illinios.
- Charillon, Frédéric (1995). "Les Impasses de la Paix au Moyen-Orient" in *Esprit*, décembre, Paris.
- Cobban, Helena (1984). *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power, and Politics*, (Cambrige University Press).
- Dajani, Maha (1986). "The Institutionalization of Palestinian Identity in Egypt", *Cairo Papers in Social Science*, Vol. 9 n.°3, 133 pages.
- Daniel, Naila. *Discrimination experienced by Palestinians in Canada*, Mémoire de maîtrise, Sociology Department. Erinale College, University of Toronto, 8/1994.
- Destremau, Blandine (1993). "Le Statut Juridique des Palestiniens Vivant au Proche-Orient", in *Revue d'Etudes Palestiniennes*, (n° 48).
- Don, Peretz (1993). *Palestinians Refugees and the Middle East Peace Process*, Washington, D.C. United States Institute of Peace Press.
- Fossaert, Robert (1989). "Devenir et Avenir des Diasporas", in *Hérodote*, avril-juin Paris.
- Ferrie, Jean- Noël (1991). "Vers une Anthropologie Déconstructiviste des Sociétés - du Maghreb", in *Peuples Méditerranéens*, n° 54-55, Janvier-juin.
- Gary, Klein D (1990). "Sojourning and Ethnic Solidarity: Indian South Africans", in *Ethnic Groups*, USA, pp. 1-13.
- Goldring Maurice & Mac Einri Piaras (1989). La Diaspora Irlandais, in *Hérodote*, avril-juin, Paris.
- Gonzalez, Nancie (1992). *Dollar, Dove and Eagle: One Hundred Years of Palestian Migration to Honduras*, (The University of Michigan Press).
- Gowers, Andrew & Tony Walker (1994). *Arafat: The Biography*, London, Virgin.
- Hanafi, Sari (1995). "Les Entrepreneurs Palestiniens en Syrie", in Philippe Fargues et Louis Blin. eds. *Economie de la paix en Proche-Orient*, Paris.

- Hanafi, Sari et Sanmartin Olivier (1996). "Histoires de Frontières: les Palestiniens du Nord-Sanaï" , Paris, *Maghreb Machrek*, n° 151 janvier-mars, Maisonneuve & Larose-CEDEJ.
- Hanafi, Sari (1996). *Les ingénieurs en Syrie. Technoburèaucrates en Quête D'identité Perspctive Comparée Avec* l'Egypte, Karthala, Paris.
- Jones, Trevor P & McEvoy David (1992). "Resources Ethniques et Égalités des Chances: les Entreprises Indo-Pakistanaises en Grande-Bretagne et au Canada", in *Revue Européenne des Migrations Internationales*, Vol. 8, n° 1.
- Kahl, Joseph (1968). *The Measurement of Modernism*, Austin, The University of Texas Press.
- Kodmani-Darwish, Bassma(1994). "La Question des Réfugiés et l'Émergence d'une Diaspora Palestiniennene" in *Confluences*, Hiver, n° 9, pp. 52-60. Paris.
- Lalanne, Bernard (1992). "Le Lobby de la Palestine", *L'Expansion*, 23 janvier- 5 février. Paris
- Lepetit, Bernard (1993). "Architecture, Géographie, Histoire: Usages de l'Échelle", in *Geneses*, Paris, n 13, automne.
- Ohan, Farid & Hayani, Ibrahim (1993). *The Arabs In Ontario: A Misunderstood Community*, Toronto, Ed. Near East Cultural & Educational Foundation of Canada (NECEF).
- Olzak, Susan & West Elizabeth(1991). "Ethnic Conflict and the Rise and Fall of Ethnic Newspapers", in *American Sociological Review*, n° 56, pp. 458-473.
- Park, Robert (May 1928). "Human Migration and the Marginal Man", *in American Journal of Sociology*, n° 33, pp. 881-893.
- Patrice, Claude (1994). "La Colère des Palestiniens du Liban", *Le Monde*, 18 août.
- Rael, Lamia Saleh (January 1995). The Forgotten Population: *A case Study of Palestinians in Cairo*, Masters Thesis, Department of Anthropology, Sociology, Phsycology of AUC, Cairo.
- Roch, Marc (1993). "les Millionnaires du London Club", in *Le point*, Paris, 6 novembre, n° 1103.
- Sanbar, Elias (1989). "La Diaspora Palestinienne", in *Hérodote*, Paris, 2ème trim.
- Siu, Paul (1952). "The Sojourner", in *American Journal of Socilogy*,(n° 84 July), pp. 34-44.
- Sha`th, Nabil (winter 1972). "High-Level Palestinian Manpower", in *Journal of Palestine Studies*, pp. 80-95.
- Stein, Haward F. & Hill Robert (1977). *The Ethnic Imperative: Examining the New White Ethnic Movement*, (University Park, Pennsylvania State University Press).
- Tangeaoui, Saïd (1993). *Les Entrepreneurs Marocains: Pouvoir, Société, Modernité*, Karthala, Paris.
- Uriel,Y Natan (1993). "Rhetorical Ethnicity of Permanent Sojourner: the Case of Israel Immigrants in the Chicago Area", *Paper presented at the annual meeting of the Midwest Sociological Society*, Chicago.
- Veblen, Thorstein (1971). *Les Ingénieurs et le Capitalisme*, Publication Gamma, Paris.
- Wieviorka, Michel (1994). *La France Raciste* Paris. Le Seiul.
- Wallach, Janet (1992). *Arafat: In the Eyes of the Beholder*, Brooklyn, Prima Publishing.
- Zureik, Elia (1994). "Les Réfugiés Palestiniens et la Paix" in *Revue d'Étude Palestinienne*, été, Paris.

# الفهرست


أ

ابو هادي، عوني
الإبراهيمي، الأخضر
إتحاد الطلبة الفلسطينيين – القاهرة
ابو حسان، خلدون
أبو عيسى، عصام
ابو لبن، بهاء Baha Abu Laban
ابو لغد، جانيت Janet Abou Loghod
أبو لغد، إبراهيم
الاردن
اسرائيل
أسعد، يوسف
المانيا
الامارات العربية المتحدة
آل نهيان، زايد بن سلطان
اورلي، ناتان Natan Uriely
اوهان، فريد Farid Ohan

ب

باحوت، جوزيف J. Bahout
باسكوا، شارل
البحرين
البديري، جميل
بركات، غسان
بشارة، عزمي
بلان، لوي Louis Blin
بليز
البنك العربي
البيت الفلسطيني– تورونتو
بيرو
بينوشيه

ت

التعددية الثقافية multiculturalisme
تلحمي، غادة
تشيلي
التهلوني، خليل
تونس

ج

جووار، اندرو Andrew Gowers
جردانى، بشر
جردانى، نزار
الجزائر
جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية PARC
Palestinian Agriculture Relief Committee
جمعية البنكيين العرب في شمال أمريكا
جمعية المهنيين ورجال الأعمال العرب الكنديين
جامعة الدول العربية
جمعية العون البريطانية الفلسطينية
جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين– القاهرة
جمعية بناؤو السلام Builders for Peace
جمهورية الدومينيك
جيش التحرير الفلسطيني

ح

حركة فتح
الحريري، نازك
حزب البعث العربي الاشتراكي
حزب الشعب
حس أثني ethnicite
الحلو، محمد
حنفي، ساري
حياني، ابراهيم Ibrahim Hayani
الحسيني، فيصل
حمودة، أحمد

خ

خاروف، فاروق
خالدي، رشيد
خطة مارشال
الخطيب، حسن
خوري، سعيد

خوري، سامر
خوري، توفيق سعيد
خوري، زاهي

د
دانييل، نائلة Naila Danial
دباني، س
مها دجاني Maha Dajani
دروزة، مازن
درويش، محمود
دستريمو، بلاندين B.Destremreau.
الدمج melting-pot
دلول، رمزي

ر
الراعي، لميا Lamia Saleh Raei
ربيع، وليد
رشدي، عاطف
روهانا، نديم
روف Roof
ريغان، رونالد

ز
زحلان، أنطوان
زكاك، موريس
زريق، ايليا
زعلوك، ملك
زهران، روبين

س
سانمارتن، أوليفيه Olivier Sanmartin
سالم، جورج
السختيان، نضال
سعد الدين، غياث
السعودية
سعيد، إدوارد
السفري، خالد
سنيورة، حنا
السودان
سويسرا
سوريا
سيداج

ش
الشاعر، كمال
الشخشير، عبد العزيز
شرابي، هشام
الشرقاوي، حسين
شركة إتحاد المقاولين
شركة فلسطين للتنمية والاستثمار – باديكو
شركة تيم TEAM
شركة خطيب وعلمي
شركة التأمين العربية
شركة المواد الزراعية مقدادي
الشريف، محمد
شعث، نبيل
الشقيري، أحمد
الشنطي، يوسف
شاهين، رياض
الشوا، جودت
الشوا، نبيل
الشوا، وليد
شولتز، جورج
شومان، عبد الحميد
شومان، عبد المجيد
شومان، محمد عبد الحميد

ص
صادق، رياض
صالح، رشاد
صامد
الصباح، سعاد
صايغ، يوسف
صباغ، حسيب
صراف، خليل
صراف، نبيل
الصندوق العربي الفلسطيني
صندوق عبد المحسن قطان

الصندوق القومي الفلسطيني
الصندوق الموحد للأراضي المقدسة United Holy land found

## ط

طنجاوي، سعيد Said Tangeaoui

## ع

عبد، جورج
عبد الهادي، إبراهيم
عبد الهادي، عزمي
عثمان، طلعت
عرب اسرائيل
عاروري، نصير
العظمة، عصام
عقل، باسل
العلوي، محمد
عمورة، عوض
عويضة، سمير

## غ

غانم، يوسف
غرفة التجارة في وسط أمريكا
الغصين، جاويد
غولدرينغ، موريس Maurice Goldring
غونزاليس، نانسي Nancie Gonzalez

## ف

فحل، شوقي جوزيف
الفرا، محمود
فركوح، جورج
فرنسا
فريج، عيسى
فرييه، جان نويل Jean Noel Ferié
فوسار، روبير Robert Fossaert
فوفيوركا، ميشيل Michel Wieviorka

## ق

القاضي، عبد القادر
قاسم، أنيس
قدومي، نبيل
قدومي، هشام
قشقوش، فكتور
قطان، عبد المحسن
قطران، رمزي
قضماني- درويش، بسمة
قطر
قريع، أحمد أبو العلاء

## ك

كاظمي، مجيد
الكالوتي، منير
كنعان، وائل
كومبرادور
كوبان، هيلينا Helana Cobban
الكويت
كينكار، لويز Louise Cainkar
كينسيلا Kinsella

## ل

لالان، برنار Bennard Lalanne
لبنان
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
لجنة المتابعة الاقتصادية الأردنية الفلسطينية
لوبتي، برنار Bernard Le Petit
ليبيا

## م

ماك-إفوي McEvoy
المجلس الوطني الفلسطيني
مجلس الاعمار الاقتصادي -بيكدار-
مرتجى، مصطفى
مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية
المسعري، محمد
مصر
المصري، منيب
مطر، عقل

مكتب الولايات المتحدة لتعداد السكان و شؤون الجنسية
"المقيم الدائم" United States Census Burean and
Nationalistiz service
ماكينري، بيارس Piaras Mac Einri
المفتي، بزيد
مكتب التعداد السكاني Census Canada
ملح، حازم
الملك حسين
المملكة المتحدة
المهاجرون الايرلنديون
مهنا، خليل
موريس، بيني Benny Morris
مؤسسة التعاون Welfare Association
مؤسسة التنمية الثقافية
مؤسسة القرن القادم Next Century Foundation
مؤسسة عبد الحميد شومان
ميلر، دافيد David Mellor
ميناسيان، اناهيد تيرم Anahide Term Minassian,

ن
علقم، نبيل
نجم، محمد
ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين

هـ
هجرة العقول
الهوية المزدوجة Transnational status
هيئة الامم المتحدة لتشغيل لاجئي الشرق الاوسط
UNRWA
الهيئة العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة UNHCR
هندراوس

و
الولاء المزدوج double allegeance
ووكر، توني Tony Walker

ي
اليمن
يونس، احمد

# منشـــورات مواطـــن

## • سلســلة دراســات وأبحـــاث:

١- **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية.**

بقلم: برهان غليون عزمي بشارة

جورج جقمان سعيد زيداني

٢-**مساهمة في نقد المجتمع المدني:** عزمي بشارة

٣- **بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني.** ساري حنفي

٤- **العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي** محمد بعقوب (قيد الاعداد)

## • سلســـلة مداخـــلات وأوراق نقـــدية:

١- **الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل.**

بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي

٢- **المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة.**

بقلم: عزت عبد الهادي أسامة حلبي سليم تماري.

٣- **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية.**

بقلم: موسى البديري حميد هلال

جورج جقمان عزمي بشارة

٤- **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.**

تأليف: زياد أبو عمرو

مناقشة: علي الجرباوي و عزمي بشارة

٥- **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني.**

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، بتاريخ ٩٥/١١/٢٤

## • سلســـلة ركـائز الديمقراطية: محرر السلسلة جورج جقمان

١- حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.**

٢- فاتح عزام، **حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية.**

٣- أسامة حلبي، **سيادة القانون.**

٤- جميل هلال، **الدولة والديمقراطية.**

٥- منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة.**

٦- نبيل عبد الفتاح، **التعددية السياسية والفكرية** (قيد الاعداد)

٧- رجا بهلول، **الديمقراطية والتربية.** (قيد الاعداد)

٨- رزق شقير، **حماية حقوق الانسان في أوضاع الطوارئ.** (قيد الاعداد)

## • سلسـلة مبادئ الديمقـراطية :

كراسات موجزة تعرف بشكل مبسط بعناصر أساسية من النظام الديمقراطي،

تحرير واشـراف علمي: عزمي بشـارة　　اعـداد: نبيـل الصالـح

رسـومات: خليـل أبـو عرفـة　　اسـتشـارة تربويـة: ماهـر حشـوة

١. **ما هي المـواطنة؟**

٢. **فصـل السـلطات.**

٣. **سـيادة القانـون.**

٤. **مبـدأ الانتخـابات وتطبيقاتـه.**

٥. **حريـة التعبيـر.**

٦. **عمليـة التشـريع.**

٧. **المحاسـبة والمسـاءلة.**

٨. **الحريات المدنيـة.**

٩. **الديمقراطيـة والاعلام.** (قيد الاعداد).

## • سلسـلة أوراق بحثيـة :

١٠. **النظـام السـياسـي والتحـول الديمقراطي في فلسـطين.** بقلـم: محمـد خالـد الأزعـر.

١١. **المرأة في الأحـزاب السـياسـية التقدميـة: شـعار وواقـع. بقلـم:** أيليـن كتـاب (قيـد الاعـداد)

## هذا الكتاب

ان فلسطين رأسمال متناثر في شتى اصقاع العالم، وحيث ان مواردها البشرية وإمكانياتها الاقتصادية ظلت لفترة طويلة تحتل الجانب المهمل في ملف سياسي في المقام الاول، لم يتم حتى يومنا هذا حصر هذه الموارد والامكانيات بدقة. يعتبر هذا الكتاب اول محاولة لدراسة القدرات والتوجهات عند رجال الاعمال الفلسطينيين في ثمانية دول من الشتات (الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، مصر، سوريا، الامارات العربية ولبنان) من خلال مقابلات مع ٢٥٠ شخص منهم. فبعد دراسة الاوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية لرجال الاعمال في بلاد الشتات، يحاول هذا الكتاب الاجابة على مجموعة تساؤلات تتعلق بطبيعة العلاقات بين الشتات والكيان الفلسطيني وعن المحاولات التي يقوم بها رجال الاعمال لياخذوا دورا يتجاوز مجرد الاستثمارات في الداخل ليساهموا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الوطنية وادارة الحكم الذاتي.


## الدكتور ساري حنفي

باحث فلسطيني مقيم حاليا في القاهرة. يحمل شهادة الدكتوراة في علم الاجتماع من الكلية العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS) في باريس، وقد حصل ايضا على دبلوم هندسة مدنية وبكالوريوس علم اجتماع من جامعة دمشق، ويحمل شهادة الماجستير في علم المعرفة من جامعة ستراسبورغ في فرنسا.

يعمل حاليا كباحث في مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في القاهرة وكمسؤول عن مشروع "الاقتصاد الفلسطيني في الشتات".

له عدد من الدراسات والابحاث المنشورة عن الفلسطينيين في الشتات.